الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الايراني على العلاقات الأور وأمريكية

مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية

اعداد الطالب: اشراف الأستاذ:

بوشطيبات محمد د. سالم حمزه

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
ميهوب وسام	أستاذة مساعدة أ	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	رئيسا
سالم حمزه	أستاذ مساعد ب	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
كشاد رضا	أستاذ مساعد	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل أولا وأخيرا على ما قدر من التيسير ويسر من التقدير لإنجاز هذا العمل المتواضع، كما لا يسعنا في هذا المقام الا ان نتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ المشرف سالم حمزه.

والذي أمدنا بتوجيهاته حتى اكتمل هذا البحث وبلغ تمامه.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بأسمى آيات الشكر الى كل من لم يبخل علينا بما هو مفيد لنا.

الى كل هؤلاء جميعا خالص الشكر وعظيم الامتنان. واسال الله سبحانه ان يجزيهم خير جزاء.

الإهداء

... إلى نبع المحبة الذي لا تكدره عوادي الزمن

...الى فيض الحنان الذي لا يقف في طريقه عائق

الى كل أفراد العائلة الكريمة.

الخطة

خطة الموضوع

مقدمة

الفصل الأول: البرنامج النووي الايراني بين الدوافع الايرانية والمواقف الدولية

المبحث الأول: نشأة وتطور البرنامج النووي الايراني وانكشافه الدولي

المطلب الأول: النشأة والتطور

المطلب الثاني: الدوافع الايرانية النووية وأهدافها

المبحث الثاني: انكشاف البرنامج النووي الايراني والمواقف الدولية منه

المطلب الأول: انكشاف البرنامج النووي الايراني

المطلب الثاني: المواقف الدولية من البرنامج النووي الايراني

الفصل الثاني: تدويل البرنامج النووي الايراني وتداعياته على العلاقات الأمريكية

المبحث الأول: موقع البرنامج النووي الايراني من العلاقات الأوروأمريكية

المطلب الأول: المقاربة الأوربية لحل مشكلة الملف النووي الايراني

المطلب الثاني: الهواجس الأمريكية وخيارات الاتفاق

المبحث الثاني: الاتفاق النووي وتأثيره على مسار العلاقات الأوروأمريكية

المطلب الأول: الاتفاق النووي نتاج توافق أوروبي أمريكي

المطلب الثاني: تصدع العلاقات الأوروأمريكية بعد انسحاب أمريكا الاتفاق النووي الايراني

.

الفصل الثالث: انعكاسات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي على العلاقات الأوروبية-الأمريكية

المبحث الأول: الدوافع الأمريكية للانسحاب وخيارات أوروبا

المطلب الأول: الدوافع الأمريكية وأبعادها

المطلب الثاني: الموقف الأوروبي والخيارات المتاحة

المبحث الثاني: تأثيرات الانسحاب الأمريكي على العلاقات الأوروأمريكية

المطلب الأول: التأثيرات السياسية والأمنية

المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية وباقي الملفات الحساسة

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأوروبية–الأمريكية في ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي

,

خاتمة

الملخص

الملخص

تتموقع إيران في منطقة جد حيوية للمصالح الغربية في حين أن إيران تتمسك بحقها في امتلاك الطاقة النووية كجزء من إستراتيجيتها للحفاظ على استقلالها الوطني ودورها الإقليمي في المنطقة. وبسبب تمسكها بالخيار النووي وجدت نفسها أمام خيارات صعبة لتخطي الأزمة في ظل ظروف دولية ضاغطة. ومن خلال هذه الدراسة ستتم محاولة تحليل عناصر الأزمة والكيفية التي أديرت بها من جانب الأطراف الأساسية، وهم : إيران، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي؛ علما أن الاتحاد الأوروبي حرص على تفعيل العملية التفاوضية لحل الأزمة بدلا من سياسة المواجهة العسكرية التي تلوح باستخدامها الولايات المتحدة.

الكلمات المفتاحية:

إيران، الاتفاق النووي الإيراني، العلاقات الاوروأمريكية.

Summary

Iran is at the center of Middle East conflicts and international geostrategic interests. In this context, Iran aims to acquire the nuclear capacity to assert its national independence and regional leadership. So obtaining nuclear power appears to be a priority for the Iranian regime. From this in fact, the credibility of the EU is at stake and it must demonstrate that the negotiation process is more effective than the American policy based on military confrontation.

Key words:

Iran, the Iran nuclear deal, Euro-American relations.

1- التعريف بالموضوع:

يمتلك الشرق الاوسط أهمية جيواستراتيجية كبيرة، فالمكانة الجغرافية والثروات الطبيعية المتواجدة فيه تجعله تحت انظار القوى الكبرى في هذا النظام الدولي الذي لا يعترف الا بالمصالح، ولهذا تسعى كل قوى ان تحظى بدور فعال في هده البقعة الجيواستراتيجية، ومن هذا المنطق فان أهمية الدراسة تكمن في توضيح مجريات المشروع النووي الايراني وتحليل ردود أفعال الدول الاقليمية جراء هذه المفاوضات خاصة وان منطقة الشرق الأوسط تعتبر من أكثر المناطق العالمية تفاعلا في النظام الدولي حيث تتصارع الدول الكبرى فيها من أجل مصالحها، فهذه الدراسة ستوضح التغييرات الاستراتيجية في خطط قوى الغرب و تعاملها مع حلفائها المهيمنين في الاقليم.

2-الإطار الزماني و المكاني للموضوع:

إن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني و الذي وقع سنة 2015 و الذي أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سنة 2018 من جانب واحد و الذي كان ضمن التخوف الأمريكي من الطموحات النووية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط و تأثيرها على المصالح الأمريكية و قد كان الهدف الأمريكي هو إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل و التي عملي من أجلها منذ نهاية الحرب الباردة و التي عملت جاهدة لتكريس هذا الوضع منذ الاتفاق النووي الإيراني مع دول 5+1.

3-أهداف الموضوع:

- بيان المراحل التي مرت فيها الأزمة الأمريكية الإيرانية وتحليلها وتمكينها في إطار الشرعية الدولية.
- الكشف عن الأثر الذي يتركه النزاع الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية ِ وايران والمتعلق بالقضية النووية الإيرانية على استقرار الخليج العربي.
- معرفة مدى تأثير المشروع النووي على التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

4-أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتيـــــة:

- الرغبة في التعمق في حقيقة الملف النووي الايراني
- نقص الدراسات المتعلقة بالتوتر الإيراني الأمريكي التي سببها الملف النووي الإيراني، فهناك الكثيرين من يعتبرها أنها لم تبلغ مرحلة الأزمة وجاءت هذه الدراسة لتبين ذلك وخاصة تسليط الضوء على وقوع دول الشرق الأوسط ضحية لتصادم محتمل بين الطرفين وحيرته اتجاه الاختيار بين إحدى الفاعلين العالمي او الاقليمي.

الأسباب الموضوعية:

- التثقيف والإثراء المعرفي.

-التنوع في المعلومات خاصة فيما يتعلق بالقضايا المحورية في الشرق الاوسط عموما.

-كدراسة يستفيد منه القراء والطلبة في العلو م السياسية والعلاقات الدولية.

5-الاشكالية

في ظل العلاقات الدولية المتشابكة في الشرق الأوسط وعلى خلفية توزيع القوة فيه من قبل الفاعل الأساسي في النظام الدولي، سعت إيران رفقة قوتين أخريتان هما: ما يسمى إسرائيل وتركيا للحصول على مكانة القوة الإقليمية العظمى، وبما أن العلاقات الدولية لا تستقيم إلا بأدوات سعت إيران في إطار مشروع تبوأ مكانة القوة العظمى إلى إستخدام أدوات تحفيزا لذلك المشروع ومنها: الملف النووي الذي كان ممرا رئيسيا في تلك الخطة.

من خلال ما تقدم، نصوغ الإشكالية التالية للبحث:

ما هو تأثير الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات الأورو أمريكية؟

6- الاسئلة الفرعية:

- فيما تتمثل الدوافع الايرانية للبرنامح النووي و كيف كانت المواقف الدولية اتجاهه ؟

- ما هي انعكاسات الانسحاب الامريكي من الاتفاق النووي الايراني على العلاقات الاوروبية الامريكية على الصعيد السياسي العسكري و الاقتصادي؟

7- فرضيات الموضوع:

- كلما شددت إيران على تطوير برنامجها النووي كلما حققت أهدافها و طموحاتها الإستراتيجية في الخليج العربي و الشرق الأوسط عامة.
- إصرار إيران على تطوير برنامجها النووي يمثل مصدر تهديد للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.
- كلما اشتد التنافس الاستراتيجي بين واشنطن و طهران كلما تضاءل أمن الشرق الأوسط.

8-الإطار النظري للموضوع:

غلبت النظرية الواقعية على موضوع انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني و تأثيره على العلاقات الأوروبية الامريكية و حتى تداعياته على منطقة الشرق الأوسط، فالقوة هي المحرك الأساسي للعلاقات بين الدول و ترى الواقعية التقليدية أن السياسة الخارجية تشكل عالما متمايزا عن السياسة الداخلية و أن المصلحة تتطلب القوة لحماية الدولة وضمان بقائها و هنا سعت إيران الى امتلاك القوة رغم أن تصريحاتها الرسمية دائما تطرح أنها لا تسعى الى الهيمنة على عكس الساسة الأمريكيين الذين دائما ما صرحوا برغبتهم في شرق أوسط جديد خاضع للهيمنة الأمريكية.

كما نجد النظرية الواقعية في سياسة الأحلاف للدول من خلال تكتل الدول في الاتحاد الأوروبي و محاور تهم إيران باسم المفوضية الخارجية الأوروبية.

و نظرا لتعدد النظريات بعلم السياسة نجد أيضا نظرية توازن القوى حيث تسعى إيران الى امتلاك صواريخ بالستية طويلة الأمد يمكنها قصف ما يسمى إسرائيل.

كما نجد النظرية اللبرالية حيث ترى اللبرالية أنه هناك عوامل أخرى الى جانب الدول المستقلة حيث نجد أن المنظمات الدولية لعبت دورا فاعلا في الملف النووي الإيراني مثل الاتحاد الأوروبي و الوكالة الدولية للطاقة الدولية.

9-منهــج الموضوع:

تعتمد منهجية الدراسة على الإطار العلمي من الاستفادة من عدة مناهج وأطر نظرية في الوصول إلى حلول علمية لمشكلة الدراسة ومن هنا فإنه سوف يتم تناول الدراسة من خلال الاعتماد على:

-**المنهج التاريخي** :ويستخدم هذا المنهج في التعرف على المراحل التاريخية لجوانب العلاقات الأمريكية الإيرانية في ظل البرنامج النووي الإيراني وانعكاساتها على النظام الإقليمي.

-**المنهج التحليلي** : الذي يقوم بتحليل المواقف المختلفة للدول تجاه هذه أزمة الملف النووي الإيراني ودراستها دراسة معمقة.

-**المنهج الوصفي** : و ذلك بالوصف الحقيقي لمختلف جوانب هذه الأزمة ومدى انعكاساتها على أمن العلاقات الامريكية الاوروبية.

10 - مفاهيـــم الموضوع:

- الأزمــة الأمريكيــة الإيرانيـــة :

الأزمة لغة :من تأزم الشيء إذ صعب، وهو يأتي بمعنى المشكلة والمعضلة والقضية الشائكة.

اصطلاحا : هو حالة من عدم الاستقرار, موقف مفاجئ ينطوي على تهديدات مباشرة وغير مباشرة التي تعمل على تهديد الأهداف والمصالح القائمة ومن بين خصائصها نجد طارئة؛ مفاجئة ؛ خطر التصعيد؛ حجم أو مستوى عالي من اللجوء إلى القوة؛ محدودية البدائل والخيرات ؛ نقص المعلومات.

أما الأزمة الإيرانية الأمريكية فهي تمثل إحدى الأزمات الدولية في الشرق الأوسط محورها الخلاف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول الملف النووي الإيراني والموقف الأمريكي الرافض له[1].

-**الأمـــــن** : هو شعور الفرد بالطمأنينة والسكينة تتناسب طرديا مع الامتناع عن ارتكاب الأفعال التي تحرمها التشريعات والأنظمة في دولة ما.

معضـــلة الأمن :تحدث عندما تقوم دولة بتسليح نفسها لأجل الحماية (أغراض دفاعية) بحيث تفسره دول أخرى أنها مستهدفة من هذا التسلح ويمثل تهديدا لها فتقوم هي أيضا بالتسلح فتدخل في حالة سباق نحو التسلـــح. التحدي هي مجموعة العقبات والمخاطر التي تواجه الدول داخليا وخارجيا وتحول كعائق دون تحقيق الأهداف والمكاسب[2]

الضـمانـات النـوويـــة : وفق تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبارة عن مجموعة من الإجراءات القانونية تهدف إلى التحقق من عدم تعريف المواد والمعدات النووية لاستخدام السلمي المعياري؛ أي عدم تحريف المواد النووية نحو الاستخدام العسكري[3].

[1] عبد الله سعد العتبي ، الأزمة الأمريكية الإيرانية و إنعكاساتها على أمن الخليج العربي : الكويت حالة دراسة ، 1997/2011جامعة الشرق الأوسط ، 2012.

[2] عبد الله فالح المطيري ، أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني، جامعة الشرق الأوسط ، ، 2011ص 09.

[3] عبد الوهاب لوصيف، دور وكالة الطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة دولية ، جامعة الجزائر ، 3 201 ص18.

تخصـــيـــب اليـــورانيـــوم: هي العملية التي تعالج عنصر اليورانيوم، وتحوله من الصورة التي يتواجد بها في الطبيعة ليصبح ذا قدرة خاصة للإستخدامات السلمية والعسكرية . وهذه العملية تتم في عمليات شديدة التعقيد باستخدام تقنيات عالية لا تمتلكها سوى الدول المتقدمة .

11-الدراسات السابقة:

لقد حضي موضوع الملف النووي الإيراني و ما ترتب عنه من اتفاق نووي بين إيران و الدول 5+1 انسحاب أمريكا لاحقا منه، باهتمام كبير من طرف الباحثين سواء الغربيين ومنهم و الإيرانيين و العرب على حد سواء حيث نال هذا الموضوع حيز مهم من الاهتمام و المتابعة و التحليل و فيما يلي بعض المواضيع ذات الصلة:

- أطروحة دكتوراه 2019 بعنوان إدارة الملف النووي الإيراني مع قوى الغرب و أثره على الساحتين الدولية و الإقليمية – أسامة بوحمامة امعة قاصدي مرباح
- مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية بعنوان العلاقات الامريكية الإيرانية الملف النووي الإيراني نموذج، سوزي نازية 2015 جامعة مولود معمري تيزي وزو-
- كتاب البرنامج النووي للأستاذ عطا محمد زهرة الطبعة: الأولى 2015م مركز الزيتونة للدراسات بيروت – لبنان.
- Monika Wohfled ans Stephen Calleya, what futur for Iran nucear deal ?
  Mediterranean academy of diplomatic studies(MEDAC)
  Malta, April 2018.

- Nicholas Burns and Shai Feldan, the Iran Nuclear a definitive Guide.
  Harvard Kemedy school , Belfert center for science and international affairs, USA August 2015.

12- صعوبات الموضوع:

- تضارب المعلومات المتعلقة بالملف النووي الإيراني.
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بقضايا التسلح النووي.
- تعقد الملف النووي الإيراني مما يصعب فهمه.

13- هيكلة الموضوع:

تم استعراض هذا الموضوع في ثلاثة فصول:

الفصل الاول: يتناول البرنامج النووي الايراني بين الدوافع الايرانية و المواقف الدولية وتم تقسيمه الى مبحثين، المبحث الاول: نشأة وتطور البرنامج النووي الايراني وانكشافه الدولين أما المبحث الثاني: حول انكشاف البرنامج النووي الايراني والمواقف الدولية

الفصل الثاني: يدور حول تدويل البرنامج النووي الايراني و تداعياته على العلاقات الامريكية الاوروبية ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: ويتناول موقع البرنامج الايراني من العلاقات الأوروأمريكية، أما المبحث الثاني: حول الاتفاق النووي الايراني وتأثيره على مسار الأورأمريكية.

الفصل الثالث: تحت عنوان انعكاسات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الايراني على العلاقات الأوروبية الأمريكية، في المبحث الأول: الدوافع الامريكية للانسحاب وخيارات أوروبا، أما المبحث الثاني: بعنوان تاثيرات الانسحاب الأمريكي على علاقات أمريكا و أوروبا.

مقدمة

مقدمة:

يحتل موضوع الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني مع دول 5+1 حيزا بالغا في مسار العلاقات الدولية لا سيما العلاقات الأوروبية الأمريكية، خاصة و أن موضوع منع انتشار الأسلحة النووية في العالم استحوذ على اهتمام بالغ من طرف القوى الكبرى و بالخصوص الولايات المتحدة الامريكية و بالعموم دول الاتحاد الأوروبي، و نظرا لتأثير الانتشار النووي على المصالح الأوروبية الامريكية و بالخصوص في الشرق الأوسط الذي يشهد تنامي الطموحات النووية الإيرانية التي باتت تشكل الهاجس الأول للولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي ما دفع قوى الغرب ممثلة في دول 5+1 الى إبرام اتفاق نووي سنة 2015 للحد من الطموحات النووية الإيرانية و مراقبة نشاطاتها النووية و نظرا لإصرار إيران على مواصلة أنشطتها النووية و التي تصرح على أنها لأغراض سلمية في حين ترى الدول الغربية و من بعض الدول العربية أنه مقدمة للوصول الى قوة إقليمية نووية، تهدد به خصومها و تفرض به هيمنتها على بعض الدول خاصة و أن لإيران أدرع لها في الكثير من الدول العربية أين توجد بعض المصالح الامريكية الاقتصادية و حتى العسكرية و التي دوما هي مهددة من طرف الإيرانيين خاصة عندما تتصاعد حدة التوتر بين إيران و للولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأحيان، و بالرغم من الصعوبات التي واجهتها إيران حول مشروعها النووي من عقوبات اقتصادية و ضغوطات دولية من طرف للولايات المتحدة الأمريكية و من دول الاتحاد الأوروبي فإن إيران لم تستسلم للضغوطات الغربية و استمرت في مشروعها النووي مع الحفاظ على علاقات مع دول الاتحاد الأوروبي و أيضا مع للولايات المتحدة الأمريكية من خلال الوسيط الروسي و الصيني و الدخول في مفاوضات موسعة مع دول 5+1 خاصة في مرحلة رئاسة باراك أوباما للولايات المتحدة الأمريكية و التي أثمرت في

نهاية المطاف بتوقيع إيران و دول 5+1 اتفاق تاريخي اصطلح عليه الاتفاق النووي الإيراني مع دول 5+1 حصلت بموجبه إيران على بعض الامتيازات تمثلت في الرفع التدريجي للعقوبات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية مع فتح المجال أمام الاستثمارات الاقتصادية الضخمة للأوروبيين في إيران خاصة في مجال النفط و الغاز مع رفع التجميد عن الأرصدة الإيرانية في البنوك الامريكية، في المقابل تحد إيران من نسبة تخصيب اليورانيوم مع سماحها بالزيارات التفتيشية من طرف خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواقعها النووية، لكن الريب و الشك الذي أبدته لاحقا الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة دونالد ترامب جعلها تنسحب سنة 2018 من هذا الاتفاق مع بقاء و إصرار دول الاتحاد الأوروبي و روسيا الصين على الحفاظ عليه حيث كان لهذا الانسحاب الآخر البالغ على العلاقات الأوروبية الامريكية و التي أصيبت بتشنج خاصة مع الاستثمارات الألمانية و الفرنسية في إيران.

الفصل الأول

مقدمة الفصل

تزخر إيران بثروات عديدة والمرتبطة خاصة بالغاز الطبيعي والنفط، وهي بذلك تعتبر من اكبر المصدرين للنفط حيث تتصدر المراتب الأولى عالميا في إنتاج واحتياط النفط. فأمام محدودية البترول كثروة آيلة للزوال، اتجهت إيران في عهد الشاه نحو البحث عن منابع أخرى و منها السعي لامتلاك أسرار الصناعة النووية السلمية داخل الإطار القانوني والشرعي الذي تسمح به معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، لكن السلوك الإيراني وبالاعتماد على التقارير المقدمة، من طرف وكالة الطاقة الذرية ومصادر أخرى، والتي ترتكز على براهين وأدلة مؤكدة، حول مدى تطور التجارب والأبحاث الإيرانية النووية وزيادة التكاليف ومعدلات التخصيب.... ما أثار شكوك حول نية إيران وهدفها من امتلاك الطاقة النووي.

فامتلاكها لاحتياطات كبيرة من الطاقة إلا أنها أصرت على تطوير استخداماتها للطاقة النووية، ما أثار زخم إقليمي دولي حوله، بحيث أصبح الملف النووي الإيراني من أهم القضايا الساخنة في منطقة الشرق الأوسط. هذا رغم تأكيد إيران للأهداف السلمية لبرنامجها النووي إلا أننا نجد قلق و خوف من بعض الدول خاصة الدول المجاورة لإيران والولايات المتحدة الأمريكية، من الانتقال السلمي للطاقة إلى الاستخدامات العسكرية.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل لدراسة طبيعة البرنامج النووي الإيراني(أهدافه ومبرراته)وأيضا دراسة لنشأة ومراحل تطور البرنامج النووي الإيراني لإبراز مرحلة بداية الأزمة بين واشنطن وطهران خاصة[1].

[1] مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية –العلاقات الامريكية الايرانية الملف النووي الايراني 1990/ 2015 جامعة تيزي وزو

المبحث الأول: نشأة و تطور البرنامج النووي الإيراني و انكشافه الدولي:

المطلب الأول: النشأة و التطور

1- نشاة البرنامج النووي الإيراني:

تعود بداية البرنامج النووي الإيراني إلى سبعينيات القرن الماضي إبان عهد الشاه محمد رضا بهلوي، فلم تجد أمريكا أي غضاضة من إنشائه لما كان لها من علاقات طيبة و تحالف استراتيجي مع نظام الشاه، حيث كان يطلق على إيران في عهده شرطي الشرق الأوسط، ويرجع هذا المسمى إلى الخدمات الجليلة التي قدمها الشاه للغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية تأمين المصالح الحيوية الغربية والحفاظ عليها في الخليج ضمن ما عرف بمبدأ نيكسون أي الحرب بالوكالة أو الإنابة وهو مبدأ تبناه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في عام 1971 م بعد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الفيتنامية، ويهدف إلى إسناد حماية المصالح الأمريكية إلى قوى إقليمية مرتبطة بمصالح وسياسات الغرب، ليتم دعمها عسكريا واقتصاديا، لتقوم بتأمين المصالح الغربية في الخليج العربي وعلى رأسها مصالح الولايات المتحدة الأمريكية (حماية منابع النفط تأمين الملاحة البحرية وطرق إمدادات الطاقة للدول الغربية، والوقوف بوجه المد الشيوعي وتحجيم دور الدول المتحالفة معه في المنطقة) .

هذا الدور توافق مع تطلعات الشاه لبناء دولة إقليمية عظمى مستغلا الدعم والتأييد الغربيين، حيث تبني الشاه خطة قومية شاملة في مختلف المجالات سميت الثورة البيضاء

لتحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى في الشرق الأوسط تفرض نفوذها وتبسط سيطرتها على دول المنطقة مستفيدا من الفراغ الكبير الذي خلفه انسحاب بريطانيا من الشرق الأوسط في عام 1971 م، ومن أهم أدوات هذه الغاية ومقوماتها إنشاء برنامج نووي إيراني يضمن تنميتها اقتصاديا وتفوقها عسكريا عن سائر دول المنطقة ويعزز تحالفها دوليا[1].

أدى تسارع الأحداث والتطورات على الساحة الإيرانية فيها بعد التي نجمت عن قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 م بقيادة الخميني وإسقاط الشاه حليف الغرب إلى تحول جذري في العلاقات بين كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، منذ ذلك التاريخ تحول التحالف الاستراتيجي بين طهران وواشنطن إلى عداء استراتيجي، فوصف الخميني الولايات المتحدة الأمريكية بالشيطان الأكبر وقطع العلاقات مع ما يسمى إسرائيل ومنح مبنى ما يسمى السفارة الإسرائيلية في طهران إلى منظمة التحرير الفلسطينية واستقبل الخميني القادة الفلسطينيين في طهران وعلى رأسهم رئيس التحرير الراحل ياسر عرفات، وأعلن الخميني دعمه للقضية الفلسطينية وعداءه لقوى الاستكبار الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها في المنطقة ما يسمى إسرائيل.

تعمقت حالة العداء بين طهران وواشنطن بسبب تعارض سياسات البلدين واختلاف الرؤى الاستراتيجية لميزان القوى في الشرق الأوسط، كما أدى تناقض أهداف وغايات

[1] مجلة "سي آي ايه" أمريكا تعترف بمسؤولياتها عن انقلاب ايران عام 1953، جريدة الحياة، – يوبي أي 19 أغسطس 2013، http://alhayat.com/article/45553

وأيديولوجيات البلدين إلى تقاطع مصالحها ليأخذ عداؤهما أشكالا وأبعادا جديدة مع مرور الزمن.

دفع اختلاف المصالح إلى اختلاف وتناقض في مواقف وسياسات الطرفين حيال قضايا المنطقة الشائكة وعلى رأسها البرنامج النووي الإيراني، كما أن رغبة طهران ومحاولاتها المستمرة بأداء دور كبير وجوهري في قضايا المنطقة الحساسة عبر حلفائها وتهديدها لما يسمى إسرائيل، لإبراز دورها كند للولايات المتحدة الأمريكية، لتدفع الأخيرة للاعتراف بها كقوة إقليمية تتبادل الأدوار معها وتنافسها على نفوذها في المنطقة، هذه العوامل دفعت إيران إلى إعادة تبني إقامة برنامج نووي يحقق طموحات ويضمن لها مكانتها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول المنطقة.

2- تطور البرنامج النووي الايراني

سيتم تقسيم مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني و فقا للتسلسل الزمني لتوضيح الظروف و التطورات الداخلية و الخارجية المرافقة لكل مرحلة.

2-1- المرحلة الأولى النشأة 1957م – 1979م :

بدأ الحديث عن استخدام التكنولوجيا النووية في الاستخدامات السلمية في خمسينيات القرن الماضي بعدما أعلن الرئيس الأمريكي السابق روايت ايزنهاور مشروع الذرة من أجل السلام[1] الأمر الذي أحيا آمال الدول النامية والفقيرة باستخدام التكنولوجيا النووية ؟ التحقيق

[1] محمد حسنين هيكل، مدافع أية الله قضية ايران والثورة، القاهرة دار الشروق، الطبعة السادسة، 2002 ص: 17-18

تنمية اقتصادية شاملة تحقق الرخاء والرفاهية لشعوبها ، الأمر الذي شجع كثيرا من الدول للتوجه إلى الاستفادة من هذه المبادرة ، وكان من بين هذه الدول إيران التي حاولت استغلال تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من مشروع إيزنهاور في تطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية، لتدعيم أركانها كدولة إقليمية، وتم إنشاء البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه محمد رضا بهلوي وبرعاية شخصية منه لتحويل إيران إلى قوى إقليمية كبرى في المنطقة . ولتوضيح مدى أهمية البرنامج النووي بالنسبة للشاه لا بد من معرفة دوافع الشاه في تلك المرحلة لإنشاء برنامج نووي.

ووقعت إيران اتفاقية تعاون نووي مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1957 م ودخلت حيز التنفيذ في عام 1959 م أسفرت عن بيع مفاعل أبحاث لإيران تم بدء العمل فيه في عام 1990 م ، فقد خططت إيران لبناء من 10 – 20 مفاعلا تنتج أكثر 20 ألف ميغاوات من الطاقة النووية بحلول عام 1994 م، كما اشترت إيران مفاعلا للبحوث من الولايات المتحدة للكلية التقنية في آمير آباد في عام 1967 م 1959[1].

اتبعت إيران سياسة مزدوجة حيال طبيعة برنامجها النووي في حقبة الستينيات، الأولى باتجاه تعزيز قدراتها النووية (البنية التحتية والتكنولوجيا اللازمة لذلك)، والثانية تعزيز فكرة سلمية برنامجها النووي، لطمأنة الدول الكبرى والإقليمية.

[2] Stephen Zunes , April 2009 Iranian Revolution (1978-1979) the international center on nonviolent conflict (ICNC) , http://nonviolent-conflict.org/iranian-revolution-1977-1979.

على الرغم من سعي إيران الشاه الدؤوب النووية وقعت طهران في عام 1968 م على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT) وصادقت عليها في عام 1970 م، كما قدمت طهران بالتعاون مع مصر قرارا إلى الجمعية العامة في عام 1974 م لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية[1] إلا أن إجراءات إثبات حسن النية لم تثن الشاه عن مواصلة جهوده لتحقيق طموحه بامتلاك سلاح نووي ففي عام 1974 م أنشأ الشاه منظمة الطاقة الذرية الإيرانية (AEOI) كجزء من برنامج طويل المدى لتطوير خطة بناء 23 محطة للطاقة النووية في جميع أنحاء إيران بحلول عام 1994 م، وفي العام نفسه الذي قدمت فيه إيران مشروع قرار لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، أكد الشاه في أيلول عام 1974م على أهمية امتلاك السلاح النووي.

وحسب وثائق مجلس الأمن القومي الأمريكي، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتزويد طهران بتكنولوجيا إعادة المعالجة النووية وفقا لاتفاقيتي 1970 م و 1979 م بين البلدين، وكانت اتفاقية عام 1976 م تنص على إنشاء منشأة لتخصيب اليورانيوم باستخدام الليزر[2] . اعتبر الشاه أن السعي لامتلاك التكنولوجيا النووية هو استحقاق وطني متأصل.

[1] H. Hammad & M. Ali , 2004 , p90

[2] Marvin Zonis, « Iran : A Theory of rovolution from the Accounts of the revolution, « Word Politics, July 1983: 586-606.

ولقد أسفر اتفاق عام 1978 م بين طهران و واشنطن عن بيع مفاعلات للشاه ، إلا أنه وضع قيودا للحد من قدرة إيران على إنتاج البلوتونيوم أو أي وقود للأسلحة النووية[1].

1-2- المرحلة الثانية (مرحلة التمهل وإعادة ترتيب الأوراق) 1979 م – 1989 م

تم اختيار المرحلة ابتداء من عام 1979 م ، لأن هذا العام شكل نقطة تاريخية تفصل بين مرحلتين في إيران: الأولى الشاه ونظامه الملكي وتحالفاته الإستراتيجية مع الغرب، والثانية: مرحلة الخميني وأفكاره بسيطرة ولاية الفقيه على السلطة في طهران، واعتبار الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية العدو الأول لإيران . أدت إعادة تعريف الأصدقاء والأعداء إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية، كما أدت هذه التحولات الى إعادة صياغة السياسة الخارجية والعسكرية والاقتصادية لطهران وإعادة ترتيب الأولويات الإيران، ومنها إعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية والدولية ، وبالطبع إعادة التفكير في مصير البرنامج النووي الإيراني والدول والشركات التي تسهم في بنائه ومصادر التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجه.

منذ عام 1979 م تراجع الاهتمام الحكومي الإيراني بتطوير البرنامج النووي، وأعلن الخميني أن الأسلحة النووية لا أخلاقية ولا يسعى إليها وأنها لا تنسجم مع مبادئ الإسلام، وتم إلغاء جميع الصفقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى، بالإضافة إلى إلغاء عقود المفاعلات النووية مع الإبقاء على مفاعل أبحاث صغير في أمير

[2] See especially, Ervand Abrahamain, Iran between two revolution (princeton, N.J, : Prenceton University Press, 1982 ;426-429

آباد تحت الرقابة الدولية، وقد أثار إعلان الخميني حول الأسلحة النووية الجدل، إلى أن بدأ النظام الإيراني يرى ضرورة التخطيط الاقتصادي على المدى الطويل فأعلن في مارس عام 1983 م عن خطة تنموية شاملة بما في ذلك استئناف البرنامج النووي بمساعدة الهند، لكن السبب الحقيقي والأقوى في استئناف البرنامج النووي الجيش وليس الاقتصاد، فقد نشطت إيران الجديدة في تعريف نفسها أنها عدو للولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت المساعدة الهندية ذات فائدة كبيرة لإيران، لأنها سمحت لها بالبقاء بعيدة عن صراعات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي فلم تضطر طهران أن تنضم إلى أحدهما أو أن تقدم تنازلات لهما للحصول على التكنولوجيا النووية، كما استفادت طهران بالإضافة إلى الهند من ألمانيا الغربية والصين في استئناف تطوير البرنامج النووي في تلك المرحلة.

1-3- المرحلة الثالثة (مرحلة التسارع والتطور) 1989 م - 2003 م:

التزمت القيادة الجديدة برئاسة المرشد الأعلى علي خامنئي التي أتت بعد وفاة الخميني في عام 1989 م بإعادة إحياء البرنامج النووي الإيراني بشكل فعال ، وتبنت تطوير البرنامج للاستخدامات السلمية وتجهيزه تكنولوجيا للاستخدامات الثنائية المدنية والعسكرية.

لقد كانت إيران في هذه المرحلة بحاجة ملحة لامتلاك أسلحة غير تقليدية التطبيق نظرية الردع الإستراتيجي لحماية نظامها ومصالحها ، خاصة بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية في عام 1988 م التي استمرت ثماني سنوات لم تستطع إيران خلالها

المعركة لصالحها بالأسلحة التقليدية ؛ بالإضافة إلى سعي العراق – عدوها اللدود في تلك المرحلة – لامتلاك السلاح النووي وقيام إسرائيل بضرب المفاعل العراقي تموز / أوزاريك وتدميره في 7 حزيران 1981 م، هذه العملية أثارت مخاوف إيران من العراق وما يسمى إسرائيل معا، العراق من حيث امتلاكه منشآت نووية تثير مخاوف جادة لدى ما يسمى إسرائيل كي تقوم بضربها، ومن ما يسمى إسرائيل في قدرتها على ضرب أعدائها في عمق أراضيهم دون أي عواقب قانونية أو عسكرية أو اقتصادية حسب الشرعية الدولية.

كما أدى دخول قوات دولية وخاصة القوات الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية إلى منطقة الشرق الأوسط المشتركة مع إيران، لتأمين منابع النفط وحماية دوله إلى جعل إيران في مرمى أعدائها (أمريكا).

أدت الظروف والعوامل السياسية الطارئة على المنطقة إلى إثارة قلق إيران و تجديد دوافعها القديمة – الحديثة لإنشاء برنامجها النووي.

وبعد توتر العلاقات الإيرانية الأمريكية الناجمة عن قيام الثورة الإسلامية في عام 1979 م، تم فرض حظر عسكري أمريكي أوربي عليها. حاولت إيران أن تواجه الحظر باللجوء إلى السوق السوداء من أجل الحصول على المعدات والتكنولوجيا النووية –من دول مثل: (روسيا الاتحادية ، كازاخستان ، الصين ، أوكرانيا ، الأرجنتين ، بالإضافة إلى شبكة عملاء العالم الباكستاني عبد القدير خان[1].

[1] رؤى متحدة، بردة النبي الدين والسياسة في ايران، ترجمة رضوان السيد، المجاس الأعلى للثقافة، 2003 ص 11-16

سهلت قدرات إيران المالية حصولها على التكنولوجيا النووية في أواخر الثمانينيات من خلال ما يعرف بشبكة عبد القدير خان وزملائه المنتشرة في أوربا والشرق الأوسط [1].

لقد حاولت إيران في تلك المرحلة إضفاء الصبغة الإسلامية على البرنامج النووي الإيراني، ليكون قوة رادعة في وجه ما يسمى البرنامج النووي الإسرائيلي أو اليهودي، والهدف من هذه الصبغة هو الحصول على تأييد ودعم الدول والشعوب الإسلامية في العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، كما حدث عند تصنيع القنبلة الباكستانية الإسلامية فكثير من المثقفين و الإعلاميين أطلقوا عليها اسم القنبلة الإسلامية، كما حظيت باكستان على دعم مالي وسياسي وشعبي من الدول العربية والإسلامية، لتنفيذ مشروعها النووي.

وما يؤكد قلق إيران من ما يسمى القدرات النووية الإسرائيلية ما قاله نائب الرئيس الإيراني السابق الدكتور سيد آية الله مهاجراني في عام 1992 م: « إذا ما سمح لما يسمى إسرائيل بامتلاك قدرات نووية، فيجب أن يكون للدول الإسلامية الحق نفسه».

تابعت إيران جهودها في اختراق الحظر الغربي، لتصبح روسيا المسهم الرئيس في إنشاء البرنامج، ووقع الطرفان الروسي والإيراني في يناير من عام 1995 م عقدا لبناء أول وحدة في بوشهر يتم تسليمها بنهاية عام 2002 م ليبدأ العمل فيها في عام 2004 م.

[1] James A, Bille, Winter 1982, Power and Religion in Revolution Iran, Middel East journal Vol.36,No,1 ,pp 22-47, http://www.jstor.org/stable.

استمر العمل على قدم وساق في المنشآت النووية الإيرانية إلى أن تم انتخاب محمد خاتمي رئيسا للجمهورية الإيرانية في مايو من عام 1997 م، الأمر الذي أدى إلى تفاؤل الغرب بتغيير سياسة طهران النووية على اعتبار ان خاتمي كان أكثر المعتدلين الإيرانيين انفتاحا على الغرب، لقد كانت سياساته تختلف عن أسلافه ما أكسبه مكانة محلية ودولية عززت من إعادة انتخابه للمرة الثانية في حزيران عام 2001 م فهو صاحب فكرة تحول إيران من المواجهة إلى المصالحة » [1] إلا أن مسؤولي الأمن القومي والقوى العسكرية و وكالة الاستخبارات في إيران كانوا من المعارضين للانفتاح والمصالحة، فاستمرت إيران في استكمال مجمع مفاعل بوشهر النووي على الرغم من مقترحات الرئيس خاتمي بالتغيير[2].

ليتغير موقف خاتمي فيما بعد ليعلن في آذار من العام 2005م أن إنهاء البرنامج النووي لتخصيب اليورانيوم غير مقبول LE .

قد تكون توجهات خاتمي في بداية عهده بتغيير سياسة إيران النووية مجرد دعاية ليلقى قبولا غربيا يعزز من مكانته الدولية، يعطي طهران مزيدا من الوقت لاستكمال مخططاتها النووية، لتضع الغرب والعالم أمام الأمر الواقع وقبول إيران كقوة نووية واقعية، أو أن ضغوط المرشد الأعلى خامنئي وفريقه من المحافظين المسيطر على كافة مرافق الدولة ومؤسساتها أدى إلى تغير موقف خاتمي في نهاية مدة رئاسته.

[1] Ramazani , 1998 , p179-187

[2] Stephen Zunes , April 2009 Iranian Revolution (1978-1979),p,20.

1-4- المرحلة الرابعة (المواجهة مع المجتمع الدولي)2003 -2014

تميزت هذه المرحلة بتوتر حاد للعلاقات الأمريكية الإيرانية و علنية الرفض الأمريكي بجهود متكررة لنيل التأييد الدولي في مجلس الأمن لفروض أقصى العقوبات على إيران، أين تحول الشك إلى يقين ذلك مع الانكشاف العلني لخبايا البرنامج النووي الإيراني في "عام 2003 عندما التقطت الأقمار الصناعية صور لمنشآت نووية إيرانية ". غير معلن عنها والتي كشفت لاحقا من طرف مجموعة إيرانية معارضة مقيمة بفرنسا (المجلس الوطني للمعارضة الإيرانية) عن وجود منشأتين سريتين لتخصيب اليورانيوم في موقع (نتنز) ومصنع للماء الثقيل[1] في (اراك) [2].

وعليه أثبتت التحقيقات التي قامت بها وكالة الطاقة الذرية لاحقا أن إيران كانت تقوم بنشاطات سرية و تخالف التزاماتها، و أكد التقرير المقدم أن القرائن التي اكتشفوها في منشآت مختلفة تدل على أن إيران تدير برنامجا سريا لتخصيب اليورانيوم بمستويات عالية دون إبلاغ الوكالة.

وبعد صدور التحقيقات وإظهارها بالصور والبراهين المؤكدة على أن إيران تقوم بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم ما أثار قلق الدول، المفكرين والقادة السياسيين

[1] الماء الثقيل: ماء صناعي للتكنولوجيات النووية المعاصرة حيث مادة اليورانيوم الطبيعي 238 ومنه عبر التخصيب يمكن الحصول على يورانيوم 255 بواسطة عشرة آلاف من أجهزة الطرد المركزي ، أسلوب الماء الثقيل للعامل مع اليورانيوم و استخلاص مادة البلوتونيوم حيث كتلة 9.1 تؤدي الى ما يسمى بالقنبلة الذرية

[2] مجلة الأنباء، النووي الإيراني: كشف الازدواجية الامريكية حول أسلحة الدمار الشاملالصادر في 4 ديسمبر 2004.

وخاصة الدول الكبرى على رأسها واشنطن التي بدأت بدراسات لمراقبة تطور البرنامج النووي واعداد السيناريوهات المحتملة حول التاريخ الذي يمكن لإيران الحصول على السلاح النووي. ونجد منها في فيفري 2003 أين لمحت وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية إلى أن طهران ستمتلك سلاحا نوويا خلال عقد. بالإضافة لدراسة (ديفيد المبرمات وكوري هندرشتاين) التي نشرت في سبتمبر 2003 حول القدرات النووية الإيرانية أنه بحلول عام 2005 فان منشأة تخصيب اليورانيوم في نطنز يمكن أن تنتج ما بين 15 إلى20 كيلوغرام من اليورانيوم الصالح للاستخدام في الأسلحة وهذه الكمية كافية لصنع القنبلة النووية.

وفي نفس السنة وفي ديسمبر 2004 تمكن مفتشو الوكالة الدولية من الوصول لموقعين عسكريين إيرانيين هما (بارجين ولافيزان) وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات الثقيلة وخزن عددا ومواد نقلت اليها من مواقع أخرى، كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية. وفي مارس 2005 رفضت إيران الزيارة الثانية لموقع بارزين من قبل مفتشي الوكالة. وفي نفس العام قام بتطوير منجم (سغاد) الذي يقع بالقرب من محافظة يؤد وسط إيران.

وعليه وأمام عدم وصول وكالة الطاقة الذرية في إقناع إيران في وقف جهودها من أجل الحصول على الوقود النووي، واستمرار الضغوط الأمريكية التي تمثلت بمطالبة *مجلس المحافظين بإعلان انتهاك إيران لاتفاقية عدم الانتشار النووي، من اجل الحلول دون دفع ايران لنقطة ألا عودة كما حصل مع كوريا الشمالية تدخلت الدول الأوربية الثلاث:

فرنسا، بريطانيا وألمانيا والتي عرفت ب "الترويكا الأوربية" مع إيران في محاولة لإقناعها بعدم المضي قدما في برنامج تصنيع الوقود النووي مقابل تعهدات أوروبية بتقديم كل المساعدات اللازمة من أجل تطوير تقنية استخدام الذرة من أجل السلام. ولقد توصلت المفاوضات بين الترويكا الأوربية وإيران لإبرام صفقة 21 أكتوبر 2003، أعلنت طهران قرارها الطوعي ب"تعليق كل أنشطة تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود وفقا لتعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذه الانشطة" غير أن قرارها المعلن هذا لم يحدد أمد التعليق ونطاقه[1].

وفي عام 2005 وأمام وصول الرئيس أحمد نجاد[2] للسلطة في إيران، ما زاد قلق الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى إن التفاهم مع إيران غير ممكن وذلك لدعمه للبرنامج النووي الإيراني من خلال حملته الانتخابية حول حشد الراي العام الإيراني نحو ضرورة تطوير المجال العسكري والتاكيد لأحقية إيران من الحصول على القوة ومنه استمرار في تصعيد الأزمة أمام إصرار الإيرانيين في استمرار في تخصيب النوية وكلمته أمام الجمعية العامة في 17 ديسمبر 2005 أكد على حق إيران في إنتاج الثورة وقود كاملة وأدان التفرقة النووية العنصرية للغرب في سعيه لحرمان إيران وغيرها من الدول

* مجلس المحافظين: يهتم بتحديد برامج الوكالة وميزانيتها يضم 35 عضوا، يتم توزيعهم في شتى أنحاء العالم: 4 من أوروبا الغربية، ثلاثة في شرق أوروبا، أربعة من إفريقيا، اثنين من الشرق الأوسط.

[1] جاري سمور، **مواجهة التحدي النووي الإيراني**، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، 2006، الطبعة الأولى، ص11

[2] أحمد نجاد: الرئيس السادس للجمهورية الإيرانية تولى مهام رئاسة الجمهورية في 3/8/ 2005 و أعيد انتخابه في 12/1/ 2009

النامية، وقد رفض المسئولون في الاتحاد الأوربي العرض الذي قدمه نجاد في دعوة شركات أجنبية لمشاركة إيران في تطوير قدراتها النووية[1].

ومنه استمرار في تصعيد الأزمة أمام إصرار الإيرانيين في استمرار تخصيب اليورانيوم ورفض مقترحات روسيا لتقل عمليات التخصيب لأراضيها ، وفي نفس السنة 11 أفريل 2006 أعلن الرئيس احمد نجاد في مدينة مشهد عن انضمام بلده لمجموعة الدول تمتلك التكنولوجيا النووية، ما أثار صدمة الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وغضب وكالة الطاقة الذرية التي لم تجد منفذا سلميا من منع إيران في استكمال نشاطاتها النووية.

في السنة 11 أفريل 2006 أعلن الرئيس احمد نجاد في مدينة مشهد عن انضمام بلده المجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية، ما أثار صدمة الدول خاصة واشنطن وغضب وكالة الطاقة الذرية التي لم تجد منفذا سلميا من منع إيران في استكمال نشاطاتها النووية، هذا أمام فشل الترويكا الأوربية الوصول لحل سلمي. عليه تدخلت الدول(5+ 1) في جوان 2006، و عبرت عن استعدادها التام للبدء بمفاوضات أخرى مع إيران التي شملت إغراءات لإيران نذكر منها منحها مساعدات في بناء مفاعلات تعمل بالمياه الخفيفة واتفاقيات مغرية فيما يخص المجال الاقتصادي مقابل تجميد إيران لنشاطاتها النووية. لكن فشل أسلوب المفاوضات مرة أخرى مع طهران والدول الكبرى لعدم قناعة إيران بالمقترحات

[1] تقرير كريزس جروب حول الشرق الأوسط إيران هل ثمة مخرج من المأزق الأمني، رقم 51 ص 27

المقدمة بحجة أنها غير مستندة لضمانات مرتبطة بتعهدات خاصة فيما يخص الاعتراف بحقوق إيران في تخصيب اليورانيوم .

المطلب الثاني: الدوافع الايرانية النووية وأهدافها

1-دوافع البرنامج النووي الايراني

يطرح هذا الملف الشائك تساؤلات حول التداعيات المحتملة على امن المنطقة بصفة عامة و الولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة.

وتتوزع الدوافع و الاعتبارات التي تحرك السياسة النووية الايرانية ما بين سياسة استراتيجية و عسكرية و اقتصادية[1].

الدوافع السياسية و الاستراتيجية

لتطوير القدرات النووية وإحداث تقارب موازين القوى مع ما يسمى اسرائيل، وبناء مكانة متجددة على الساحة الاقليمية والدولية والمشاركة في ترتيبات امن الشرق الأوسط والاستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي لتعزيز مكانتها بالمنطقة.

الدوافع العسكرية

تأتي ترجمة للفكر الاستراتيجي الايراني الذي ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية- الايرانية والتى اوقف فيها الغرب العراق عن استخدام صدام حسين المكثف للاسلحة الكيماوية و البيولوجية مما دعم اتجاه الحكومة الاسلامية لتطوير برنامجها النووي.

[1] الملف النووي الايراني: تقرير باحث حمدان الشمري ادارة البحوث والدراسات مجلس الامة نوفمبر 2007

الدوافع الاقتصادية

تتمثل في تامين 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة اعداد المفاعل النووي و ذلك لتخفيض استهلاك الغاز والنفط.

2- أهداف البرنامج النووي الإيراني

2-1- الأهداف السياسية وتعزيز المكانة الدولية:

الأهداف السياسية هي عبارة عن المصالح الوطنية و الأهداف الاساسية الحاسمة للسياسة الخارجية والتي من خلالها يتم صناعة القرار و اتخاذ القرارات الصائبة، فأن هذا المفهوم يشمل على اكثر المتطلبات و الاحتياجات الحيوية في الدول من قبيل الثبات، البقاء و الاستقلال و الحفاظ الكامل على التراب الوطني و الأمن و الرخاء الاقتصادي[1].

اولا: اهداف قصيرة الأمد : هي تلك الأهداف الطارئة و المرحلية و التي تسعى في الغالب الى تلبية متطلبات عاجلة للدولة من قبيل ابرام المعاهدات الاقتصادية واعداد التسهيلات الجمركية على البضائع و غيرها الكثير.

ثانيا: اهداف متوسطة الأمد : وهي تلك الأهداف التي تضعها الدولة لرفع مستوى اعتبارها من قبيل التخطيط العمراني و القدرة على التأثير الاقليمي و الدولي.

[1] صادق حقيقت السياسة الخارجية للدول الإسلامية اسسها . اصولها , أهدافها , تعريب حسن علي مطر ترجمة مركز الهدف الدراسات و الكوثر ، ايران / قم , طا , لسنة 2013 م ، ص 182 .

ثالثا: اهداف بعيدة الامد : ويقصد بها تلك الأهداف الطويلة الأمد و التي هي الخطط و الرؤى و التصورات الفكرية المرتبطة بالمؤسسة السياسية فأن هذه الأهداف نادرا ما تخضع لحدود الزمن[1].

وعليه و من خلال ما تقدم نستنتج: أن الأهداف السياسية القصيرة الأمد انما هي أهداف قريبة و حيوية نشأت من حاجة المجتمع اليها وهي قائمة على مباني عقلية و نقلية، اما الأهداف المتوسطة فهي غالبا ما تكون على المستوى الإقليمي للدولة من قبيل المعاهدات و الأحلاف و الاتفاقات و التعاونات، والاهداف البعيدة المدى فهي اهداف غائية ثابته تروم الدولة في تحقيقها وغالبا ما تكون هذه الأهداف ايديولوجية .

وعليه أن واحدة من أهم الأهداف التي تسعى لها الجمهورية الاسلامية في ايران وذلك من خلال برنامجها النووي هو تعزيز المكانة السياسية والدولية لإيران وذلك على الصعيدين الاقليمي والدولي، حيث أن امتلاك الطاقة النووية يساعد الدول في الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية خصوصا في تفاوضاتها السياسية مع الدول سواء على المستوى الاقليمي او الدولي وان ما تتبناه إيران من خلال مواجهتها للقوة العظمى الوحيدة في العالم يشكل تهديد الأمنها وسيادتها ولا يمكن مواجهة هذا التهديد للأمن الا من خلال امتلاك قوة رادعة كالطاقة النووية[2] .

[1] صادق حقيقت ، مرجع سابق ، ص 190_194.

[2] الهبيده و سعد مجبل فلاح , البرنامج النووي الإيراني و اثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2012م – 2013م)، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية لسنة 2013م، رسالة غير منشورة ص 42 .

حيث يكمن الهدف الأساس وراء تطوير القدرات النووية الايرانية هو من اجل الوصول إلى سياسية خارجية متكاملة و التي تسعى الى:

1. رغبة الجمهورية الاسلامية في ايران من أن توجد لها مكانة متميزة على الساحة الاقليمية و ابرزها ترتيب امن منطقة الشرق الأوسط .
2. تحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب اسيا .
3. وضع استراتيجية من اجل ملء الفراغ الأيديولوجي في منطقة دول العالم الثالث وهي استراتيجية استقطابية قائمة على اساس نظام قيمي مستمد من الاسلام و مواجهة الأيديولوجية الأمريكية[1] .

هذا وبالإضافة إلى أن امتلاك القدرات النووية يعطي لإيران المكانة السياسية و القدرات التفاوضية، اكبر مما هو عليه وذلك من أجل تحقيق المكاسب السياسية و التي أهمها:

أ – الأمن .

ب– الاستقرار[2].

ان اهم درس تعلمته الجمهورية الاسلامية هو من خلال حربها مع العراق عام 1980– 1988 م وذلك من خلال تعرضها للغارات الكيماوية و سكوت العالم عن ذلك هذا و

[1] محمود و احمد ابراهيم ، البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية و التطبيقات السلمية مختارات ايرانية العدد 6 ,مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية , بالأهرام , مصر القاهرة 2001/1 م ص 54–57.

[2] المطيري عبدالله فالح ، أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني، ص 54

بالإضافة إلى ما يسمى التهديدات الأمريكية الاسرائيلية المستمرة و عزل إيران اقليميا ودوليا عن العالم [1]، بالإضافة الى ذلك وجود قوى اقليمية قريبة من ايران وهي دول نووية كباكستان في الشرق، وما يسمى "اسرائيل " من الغرب و روسيا من الشمال.

فضلا عن وجود القوات الأمريكية في مختلف انحاء العالم و خصوصا في دول الشرق الأوسط التي تقع جنوب إيران[2]. هذه العوامل و الاسباب دفعت إيران الاسلامية و بعد الحرب العراقية – الايرانية 1988م، الى وضع الخطط الشاملة من اجل تطوير القدرات الدفاعية و التركيز على البرنامج النووي و اعادة العمل فيه باعتباره واحد من أهم الركائز السياسية في مواجهة التحديات[3]، من هنا لعبت القدرات النووية وحصلت على المكانة المهمة في التفكير الاستراتيجي الايراني و تطوير القدرات الدفاعية من خلاله و اعتبرته إيران الأداة الاساسية و المهمة في سير و تقدم السياسة الايرانية و المحافظة على السيادة والأمن القومي أمام أي تدخل خارجي[4].

فبإيران تعتبر برنامجها النووي الأكثر أهمية في تامين سيادتها الوطنية و الضمانة الأكيدة الأمنها داخلية وخارجية، حيث لعب الملف النووي دورا كبيرا في اثبات الحق الشرعي من

[1] محمود احمد ابراهيم ، مرجع سابق، ص 136.

[2] حسنين رائد , البرنامج النووي الإيراني و انعكاساته على الأمن القومي الاسرائيلي , 1979 _ 2010 م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، قسم العلوم السياسية ، غزة 2011 م ، ص 34 .

[3] محمود احمد ابراهيم ، البرنامج النووي الإيراني التطورات و الدوافع و الدلالات الاستراتيجية ، مرجع سابق ص 135_136 .

[4] انظر: عامر عباس، مرجع سابق ، ص 83

امتلاك الطاقة النووية وهذا حق الدول الطبيعي و القانوني في امتلاك الطاقة السلمية و الانتقال من إيران الدولة النفطية الى ايران الدولة الصناعية المتقدمة [1].

فأن تعزيز المكانة لأي دولة في المجتمع السياسي وعلى الصعيدين الاقليمي و الدولي انما يكون من خلال امتلاك تلك الدولة للمقدرات التي تفتقرها غيرها من الدول و آن واحدا من اهم هذه المقومات هو الامتلاك الطاقة النووية فأنها تساعد في تقوية الدولة و حصولها على المكاسب السياسية من خلال مفاوضاتها سواء كانت مفاوضات اقليمية أو دولية.

كذلك تعتبر القدرة النووية ضرورة مهمة لأن امتلاكها يعد بمثابة القوة الرادعة أمام خطر التهديدات، أن الجمهورية الإسلامية في ايران تمتلك مقومات متعددة تجعل منها دولة ذات تأثير كبير اقليمي و دولي حيث انها تعتبر اكبر دولة في الشرق الأوسط والتي تقدر مساحتها حوالي 1648,195 كم وهذا يعني تمتعها بجغرافية سياسية " الجيوبولتيك " عالية ومهمة حيث الشمال _ بحر قزوين، الغرب _ العراق و الجنوب دول الشرق الأوسط التي ترتبط معها ايران في حدود بحرية وان لهذه الحدود البحرية الأهمية الكبرى في العالم حيث تعتبر المعبر الاساس النفط الايراني و العالمي الى دول العالم و الذي يشكل نسبة " 80 % " من صادراتها [2].

[1] تركي و احمد السيد و ابعاد احالة الملف النووي الإيراني لي لاء , العدد 164 .4 / 2006 م , مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية مصر، القاهرة ص 155.

[2] عتريسي طلال، إيران التاريخ و الواقع المعاصر، عن كتاب أهل السنة في ايران و مركز المسبار للدراسات و البحوث ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، لسنة 2011 م ، ص 18.

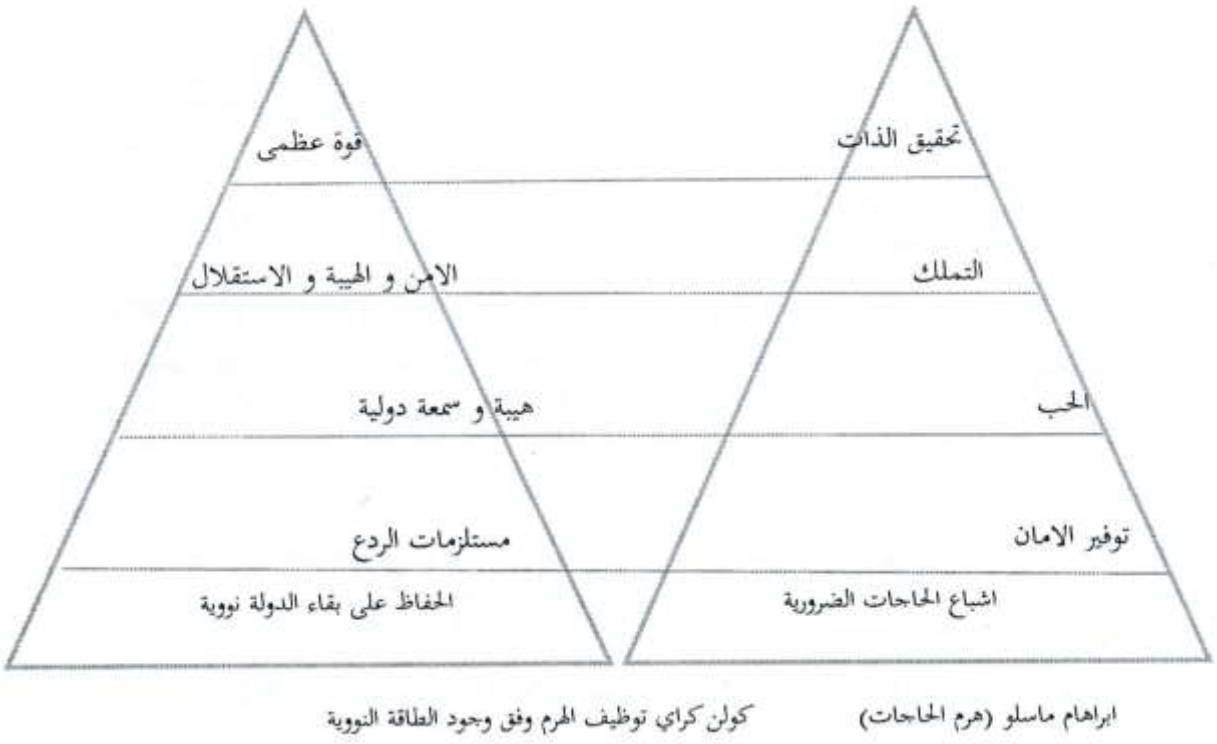

الشكل1: رسم توضيحي لهرم "ماسلو" يقابله توظيف "كولن كراي" وفق وجود الطاقة النووية[1].

اذ هرم "ماسلو" يوضح أن اشباع الحاجات الضرورية هو تحقيق الذات ويقابله هرم "كولن كراي" حيث يوضح الحفاظ على بقاء الدولة نووية هو قوة عظمى.

ورأي الشخصي فيما عبر عنه "ماسلو" و"كولن كراي" بالهرمين أعلاه يوافقهما تماما اذ استطاعت ايران الحفاظ على مشروعها النووي رغم ما واجهتها من عراقيل ستكون بذلك أقوى دول العالم.

[1] رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني واثره على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 22.

1-2- الأهداف الاقتصادية:

من خلال كلمة السيد علي الخامنئي في مجلس الخبراء علم 2006 م حيث قال (ان القدرة العلمية هي اساس القدرة الاقتصادية و السياسية وأية دولة لا تملك الطاقة الكهربائية ولا تعتمد الطاقة النووية ستواجه مشكلة اساسية، لذا فالطاقة النووية احتياج حقيقي وعلى المسؤولون أن يستمروا في التحرك باتجاه التقنية المتقدمة)[1].

من هنا ولعدة عوامل واسباب أساسية اخرى دفعت بالجمهورية الاسلامية في ايران الى العمل على الطاقة النووية واعتبارها مدخلا اقتصادية مهما:

1- الفجوة الكبيرة بين القطاعات الاقتصادية من حيث الانتاج، حيث نلاحظ أن قطاع الزراعة لا يسهم بأكثر من 11.6 % من الناتج المحلي الإجمالي و 5 % القطاع الخدمات أما قطاع الصناعة فيسهم بنسبة 38.4 " والتي 11.2 % " منها صناعات تحويلية و الباقي ناجمة بصورة اساسية عن استخراج النفط[2].

2- ان ايران ورغم ما تمتلكه من اقتصاد متنوع في عدة جوانب كالزراعة والصناعة وغيرها الا انها تعتبر من الدول الريعية والتي تعتمد بالأساس على تصدير النفط والغاز، فقد يسهم

[1] دراسة عتريسي طلال ، البرنامج النووي الإيراني ليس خداعا من اجل التسلح ، مجلة معلومات المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير ، بيروت ، لبنان ، العد 39 , الخاص بالملف النووي الإيراني , 72 2007 م ، ص 134.

[2] زكى محمد عادل , الاقتصاد الإيراني و صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية , 2013 / 11 / 18 م
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=387475

النفط بنسبة % 30 من الناتج المحلي الإجمالي فقد احتلت ايران عالمية المرتبة الثانية في احتياطي الغاز والثالث في احتياطي النفط[1].

3- يرى الساسة الإيرانيون أن الدوافع وراء اقامت المحطات النووية المتمثلة في تأمين طاقة نووية بديلة عن الطاقة الأحفورية وان السبب الأساس وراء ذلك هو بسبب التكاليف العالية لاستخراجه وبالإضافة إلى اسعاره المتقلبة بين الصعود والنزول، فان ايران تسعى إلى تامين " 20 % " من طاقتها الكهربائية من خلال الطاقة النووية مما يخفف عليها من استهلاك الغاز و النفط في ظل الزيادة السكانية المستمرة والخطط العمرانية الاقتصادية[2].

4- ان البحث عن الطاقة النووية هو أن النفط والغاز على اعلى تقدير انه يستمر إلى ثلاثين او اربعين عام فقط ولأنهما من الطاقات الغير متجددة وهذا يعني ضرورة البحث عن البدائل من اجل استمرار التقدم و التطور[3].

5- أن لعامل الزيادة السكانية و التي تقدر ب 79 مليون نسمة وفق احصائية عام 1394 هـ[4]

[1] نعناع و عبد القادر ، دور التبادل الاقتصادي في اتفاق جنيف النووي مع ايران , موقع البصرة نت 8 /12/2013 م
http://www.albasrah.net/pages/mod.php?mod=art&lapage-ar_articles_2013/12/13/n3na3_081213.htm

[2] Lieutenant coloel Jimmy D.Davis , Irans Nuclear strategy options and u.s.foreign policy implications, usawe strategy research project u.s.army war college Carlisle barracks pennsly / Vania / 8.mar , 2005.p.3

[3] زهرة عطا محمد ، مرجع سابق ، ص 10.

[4] الانترنت ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة

فأن هذه الزيادة أدت وبالتالي إلى زيادة الاستهلاك المحلي والتي وصلت الى " 8 % " سنويا مما يعني أن زيادة الانتاج لابد أن تكون من أجل سد الحاجات المحلية والحفاظ على العائدات النفطية والتي تقدر ب " 80 % " من عملتها الصعبة [1].

6- ومن خلال ميزانية عام 2008 م والتي اقرت في مجلس الشورى الإيراني بتاريخ 16 / 2 / 2008م فقد خصصت " 3 مليار دولار " وذلك لاستيراد البنزين[2].

من خلال ما تقدم نلاحظ و بوضوح أن سلمية البرنامج النووي الإيراني هي الصفة التي تسموا عليه وان واحد من أبرز أهدافه هو تقوية وتدعيم الاقتصاد الايراني.

3- الأهداف العلمية و التكنلوجية:

لابد أن نقف على اهمية الطاقة النووية والتي تتنوع استخداماتها في الجانب العلمي و التكنلوجي و لها الفضل في تقدم الكثير من الجوانب على المستوى الصناعي و الزراعي و الطبي والكثير، وذلك لأنها تعتبر من الطاقات المتجددة التي تسهم في التطور واهم اسهاماتها العلمية :

1-على مستوى توليد الطاقة _ فانه يوجد في العالم اكثر من " 600 " محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية في مختلف دول العالم منها الهند وباكستان[3].

[1] رياض الرواي ، مرجع سابق ، ص 179_180.

[2] وكالة الانباء الايرانية : الموقع الإلكتروني http: //ww2 aran.ar/newsNiew lion 26/0802/68648124043.htm

[3] الحلو ماجد راغب ، قانون حماية البيئة ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، لسنة 1994 م ، ص 225 .

2-على مستوى الصحة _ فأن الطاقة النووية لها الدور الكبير في تطوير المجال الطبي حيث استخدام النظائر المشعة لمعرفة و تشخيص اخطر الأمراض وهي " السرطان " فيعتبر قسم النظائر المشعة بفضل الطاقة النووية من أحدث التقنيات في المجال الطبية[1].

3-على مستوى الزراعة _ فأن للطاقة النووية الفضل في تطوير التقنية الزراعية حيث التقدم التكنلوجي للإنسان من خلال استخدامه للطاقة النووية في مجال الزراعة من حيث القضاء على الحشرات وصنع المبيدات والأسمدة وكذلك من خلال تحسين الجينات والسلالات الوراثية للنباتات[2].

وغيرها الكثير من الاستخدامات العلمية والتكنلوجية الحديثة ، ففي عام 2013 م اعتبرت مؤسسة العلوم الوطنية كمية انتاج المقالات العلمية والهندسية المكتوبة والمنشورة من طرف العلماء الإيرانيين الأولى عالمية من حيث النمو حيث سجلت نموا يقدر ب " 25.2 % "[3].

هذا وقد أكد السيد الخامنئي في 11 / 11 / 2015 م خلال استقباله جمعة من الأساتذة والخبراء ورؤساء الجامعات والمراكز العلمية في وزارة العلوم الايرانية على مواصلة التطور العلمي والتقني في ايران وهذا ما أكد عليه الغربيون من خلال اعترافهم بان سرعة النمو

[1] مارتن مان، الذرة و منافعها السلمية، ترجمة الدكتور عبد الحميد أمين ، عالم الكتب، مصر القاهرة، لسنة 1969م، ص 102.

[2] حمزة خضر عبد العباس ، الطاقة النووية واستخداماتها، منشورات منظمة الطاقة الذرية العراقية ، لسنة 1984 ء ، ص 23

[3] The united states and Iran , science & Diplomacy , march 2013 www.scienced Diplomacy.org/article/2013/united_states_iran

العلمي في ايران هي اكبر من المعدل العالمي بثلاث عشر مرة وأن نجاح العلماء في تخصيب اليورانيوم بنسبة " 20 % " لسد حاجاتها قد أربك الغربين الذين وضعوا شروطا مذلة لبيع الوقود النووي لطهران، لكن الأمر انتهى الآن فقد استطاع علماء ايران من انتاج هذا المستوى من اليورانيوم المخصب و الذي يعتبر المرحلة الأصعب في دورة الوقود[1].

هذا وقد اشار احد الباحثين حول التقدم العلمي والتكنلوجي الايراني الى عدة مقدمات اسهمت في هذا التطور :

1. التعليم الجامعي والتكنلوجي المتقدم والمتاح الذي كرسته الثورة الاسلامية بوصفه حق يتساوى فيه جميع المواطنين بلا استثناء.
2. حرص الحكومة الايرانية على رصد المواهب العلمية القدرات المتميزة في الاختصاصات العلمية والاهتمام بالطاقات والنخب اهتماما بالغة ورعايتها بشكل مكثف والسعي من أجل تطويرها واستثمارها في الميادين العلمية .
3. فرض العقوبات على ايران اعطي نتائج عكسية خلاف ما توقعه الغربيين فانه يعتبر الشرارة الأولى لانطلاق شرارة التقدم العلمي.
4. تغيير المنهج الدراسي بعد الثورة الاسلامية فقد حرص السيد الامام على أن يكون التوجه العلمي مناسبا مع حاجات ايران في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والصناعية وغيرها[2].

[1] التقدم العلمي في ايران يسر الصديق و يغيض الأعداء + فيديو ، 2015/11/11م ، قناة العالم الاخبارية

[2] محسن علي، ايران الإسلامية مقومات التطور العلمي و التكنولوجي، مركز الخدمة الخبرية ، اسلام تايمز 2011/8/2م.

وان الواقع يظهر بالفعل ان ايران قطعت شوطا كبيرا على طريق النهضة العلمية ومظاهر ذلك عديدة ابرزها زيادة عدد الجامعات والتقدم الصناعي، فقد تضاعفت عدد الجامعات خلال فترة قصيرة فقد وصل إلى " 2,276 " جامعة حكومية وخاصة اذ بلغ ما قلعه الباحثون من انتاج علمي في سنة 2009 م نحو " 20,228 " انتاجا علميا وهو ما يزيد عن " 1 % " من الانتاج العالمي فقد احتلت المرتبة 22 عالمية على المستوى العلمي ولقد افرز هذا التقدم العلمي اطلاق القمر الصناعي " أميد "[1].

المبحث الثاني: انكشاف البرنامج النووي الإيراني و المواقف الدولية منه

المطلب الأول: انكشاف البرنامج النووي الإيراني

نجم بعد كشف منظمة إيرانية معارضة « المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية المعارض (NCR) « في عام 2002 م عن إيران النووية غير المعلنة من خلال توفير المعلومات حول المواقع النووية الإيرانية السرية، فتم الكشف عن منشأتين نوويتين تحت الأرض الأولى بالقرب من بلدة ناتائز على بعد 130 كم جنوب طهران (التخصيب اليورانيوم) وأخرى في أراك (لإنتاج الماء الثقيل)[2] .

أدت هذه المعلومات إلى تجسيد المخاوف الغربية حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني باعتبارها حقائق ملموسة، ما أكسبها زخما دولا مؤيدا المخاوف الغربية وآخر يرغب بمعرفة حقيقة البرنامج النووي الإيراني (مدني سلمي – عسكري عدائي) الأمر الذي أسفر عن

[1] زهرة، عطا محمد، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، كتاب : البرنامج النووي، بيروت 2015 ص 12.

[2] Albright 2007 p1

تشكيل ترويكا من (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) لمفاوضة إيران حول برنامجها النووي، إلا أن إيران أفرغت عمل الترويكا من مضمونه بقبولها ورفضها المتكرر للاتفاق نفسه وطلب المهلة للمشاورة ، فقامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن في 18 مارس 2006 م، وأتي هذا الإجراء بعد نقض إيران مرارا وتكرارا اتفاقات مع الترويكا الأوربية (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا) في عام 2003م التعليق معالجة الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم بانتظار ما تسفر عنه المفاوضات بين الطرفين للتوصل إلى حل لأزمة البرنامج النووي الإيراني[1].

في أثناء اجتماعات فيينا المنعقدة في 19 –20 أكتوبر من عام 2009 م تم تقديم مسودة لاتفاق عرف باسم (اتفاق فيينا) ينص على حصول إيران على حاجتها من اليورانيوم المثرى المطلوب للأغراض الطبية، تسلم بموجبه طهران ما لديها من يورانيوم مثرى بنسبة منخفضة (5 , 3 – 7.5) إلى روسيا ثم إلى فرنسا لترفع نسبة إثرائه إلى نحو 20 ٪ ثم يسلم إلى إيران لاستخدامه في المجالات الطبية لصناعة نظائر مشعة لعلاج مرضى السرطان، على أن يعاد الوقود المستنفذ بعد استخدامه الى روسيا مرة أخرى.[2]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اجتماعات جنيف عقدت في ظل تداعيات أزمة نتائج الانتخابات الإيرانية عام 2009م، ثم تغير مستوى الخطاب الإيراني من التصعيد إلى

[1] سامور ، 2006 م ، ص 34

[2] البحيري ، 2010 م ، مرجع سابق، ص 120–122.

العقلانية والتفاوض بسبب الأحداث التي أعقبت الانتخابات الإيرانية وما رافقها من مظاهرات واحتجاجات أدت إلى غليان أطراف الشعب كافة، وواجهته الأجهزة الأمنية بالقمع.

بعد هدوء الأحداث كان الرد الإيراني على هذه المسودة كما هو معهود دائما مراوغا وماطلا، فتارة تعلن قبوله ثم رفضه ثم قبوله ثم رفضه ثم تطالب بإدخال تعديلات عليه ما أدى إلى إفشاله.

أرادت إيران أن تقلل من التوتر الخارجي حتى تستطيع التعامل مع من أسمتهم بأعداء النظام في الداخل، فإيران تمني الغرب بأن هناك إمكانية الحل مع نظام يرأسه نجاد حتى لا يدعم الغرب المعارضة لإيجاد شريك بديل عن النظام الحالي، في محاولة من النظام الإيراني توحيد الصف الداخلي، الدعم النظام الإيراني في مفاوضاته مع الغرب وصرف الانتباه عن الأحداث الجارية داخليا.

بدأت إيران في 2010/8/21 م تشغيل محطتها النووية الأولى في مفاعل بوشهر جنوب البلاد بالتعاون مع الجانب الروسي[1].

نتيجة للتوتر الناجم عن الرفض الإيراني لاتفاق جنيف عام 2009 م حاولت تركيا والبرازيل إيجاد مخرج للمأزق الدولي بتقديم مقترحات جديدة الإيران وافقت عليها الأخيرة فيما يعرف باتفاق تبادل اليورانيوم في 17 مارس 2010 م. وينص الاتفاق على أن تقوم إيران

[1] موسى الزعبي، الفكر الاستراتيجي والسياسي، اتحاد كتاب العرب، دمشق 2001، ص 195

بتسليم تركيا 1200 كيلوغرام من اليورانيوم يتم تسليمه لمجموعة فيينا (روسيا، فرنسا، الولايات المتحدة الامريكية، وكالة الطاقة الذرية)

على أن تقوم المجموعة بتسليم إيران 120 كيلو جراما من الوقود الذي يحتاج إليه مفاعل طهران[1].

اعتبر الغرب هذا الاتفاق تلاعبا من الجانب الإيراني، لكسب المزيد من الوقت، فقد زادت نسبة اليورانيوم المخصب التي تمتلكها طهران لتزيد عن 1200 كيلو جرام التي تنوي طهران تسليمها لتركيا بغرض التبادل مع مجموعة فينا، في ظل استمرار إيران تخصيبها اليورانيوم منذ طرح اتفاق فيينا في أكتوبر 2009 م إلى موعد اتفاق تبادل اليورانيوم مارس 2010 م.[2]

استمرار الحالة عدم التفاهم والاتفاق أعلنت طهران في 2010/8/16 م أنها بصدد بناء عشرة مواقع جديدة لتخصيب اليورانيوم داخل مناطق جبلية محصنة؛ بالإضافة إلى إصدار البرلمان قانونا يقضي بإلزام الحكومة إنتاج وتوفير اليورانيوم المخصب بنسبة 20 ٪ لسد احتياجات مفاعل الأبحاث في طهران والاحتياجات الطبية والصناعية والزراعية في البلاد، وهو ما تم بالفعل.

إن اقتراح تخصيب اليورانيوم في روسيا ثم إضافة الصين من قبل إيران لتكون مكانا محتملا للتخصيب والمد والجزر الذي مارسه الإيرانيون من قبول ورفض للمقترحات ثم

[1] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية بين النظرية والواقع ، القاهرة ، بدون ناشر، 2004،

[2] موسى الزعبي، الفكر الاستراتيجي والسياسي، مرجع سابق ص 108

التراجع والموارية يدل على ذكاء واضح من قبل القيادة الإيرانية تظهر قدرة الدبلوماسية الإيرانية على مواجهة الدبلوماسية الغربية.

حاولت إيران الخروج من تحت الضغوط والعقوبات الأمريكية بإقامة علاقات قائمة على المصالح الاقتصادية ومواجهة الامبريالية ودول الظلم والاستكبار عدد كبير من دول العالم مثل تركيا، البرازيل، فنزويلا، الأرجنتين، دول إفريقية، بالإضافة إلى روسيا والصين.

قدمت مجموعة (5+1) عرضا لطهران في 2012م يقضي بتعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 ٪ بدلا من وقفه مقابل تخفيف العقوبات المفروضة على قطاع البتروكيماويات وتجارة الذهب.

وقد رفض الإيرانيون العرض الغربي، بحجة أن قطاع العقوبات الذي يشمله الرفع لا يشكل جوهر العقوبات المفروضة عليهم، وقدموا في المقابل في تموز 2012م اقتراحا من تسع خطوات يبدأ برفع تدريجي للعقوبات من الجانب الغربي يقابله وقف التخصيب في موقع عمل واحد من الموقعين اللذين يتم فيها تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 ٪ ، وينتهي بوقف التخصيب في منشأة فردو، فضلا عن إمكانية طهران استئناف برنامج التخصيب كاملا في حال فشل المفاوضات في أي وقت.

رفضت إدارة أوباما العرض الإيراني، لعدم توافره على ضمانات تؤكد أن إيران لا يمكن أن تنتج سلاحا نوويا. تستمر جولات المفاوضات الإيرانية – الغربية مرارا وتكرارا، دون

أن تحقق اختراقا حقيقيا يؤدي إلى حل فعلي الأزمة البرنامج النووي، كما كشفت حركة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة في جويلية 2013م عن موقع نووي جديد يجري العمل به أي أن طهران تتفاوض مع الغرب، والعمل جار على قدم وساق في بناء منشآت نووية جديدة، تزيد من مكاسب طهران و تمنحها قدرا أكبر من التنازلات من قبل الغرب في المفاوضات الجارية منذ 2003 م – 2013 م ، ولا يمكن التنبؤ إلى متى ستطول المفاوضات.

ولكن يبقى السؤال القائم هل التقارب الغربي – الإيراني آنذاك وما تلاه من المفاوضات الغربية – الإيرانية في جنيف تشرين الثاني من عام 2013م للتوصل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، كان تقاربا حقيقيا؟ أم كان مناورة إيرانية ناتجة عن عدة متغيرات وظروف داخلية وإقليمية دفعت طهران بإيعاز من مرشدها الأعلى خامنئي للسعي لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني؟ وأبرزها[1]:

1-زيادة وطأة العقوبات الاقتصادية الدولية على طهران واقتصادها المتعثر، في ظل انخفاض سعر صرف العملة الإيرانية، والارتفاع الحاد للأسعار، وتراجع احتياط العملات الأجنبية في البنك المركزي الإيراني.

2-امتصاص الغضب الشعبي الإيراني الناجم عن تدهور الأوضاع الاقتصادية المرافقة لأزمة البرنامج النووي، الذي كلف مليارات الدولارات وتوجيه موارد البلاد لدعم الحلفاء

[1] توفيق شومان، السلطات الدستورية في ايران: الصلاحيات و الادوار، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، العدد:114، ربيع 2004، ص 4.

في الخارج بدلا من التنمية الداخلية ، وما التأييد الشعبي لروحاني في سياساته الخارجية إلا أحد مظاهر الاستياء الشعبي من السياسات السابقة ودعم سياسات الانفتاح والمصالحة مع العالم .

3-الحفاظ على مكانتها الإقليمية في المنطقة من خلال التوصل إلى تفاهمات غربية – إيرانية تعترف بمصالح طهران ونفوذها في المنطقة، في ضوء التحديات التي تواجه إيران وحلفاءها في المنطقة بعد الربيع العربي (الثورة السورية ، اختراق المربع الأمني لحزب الله في بيروت وجنوب لبنان ، التدهور الأمني في العراق) ، وما رافقه من اهتزاز صورة إيران وتراجع نفوذها في المنطقة.

4-الوصول إلى تسوية سياسية في سوريا أو حسم عسكري يؤدي إلى إنقاذ الأسد أو الحفاظ على النظام السوري القائم المتحالف مع طهران، مقابل تقديم تنازلات في الملف النووي، خاصة بعد استنزاف الموارد والقدرات الإيرانية المالية بدعم نظام الأسد وحزب الله.

5-سعي إيران إلى ضمان أمنها، ورغبتها في إيجاد تسوية سياسية لبرنامجها النووي بأقل تنازلات ممكنة، في ظل خشية إيران من تزايد الضغوط الدولية عليها بعد تحييد حلفائها، في ضوء التهديدات الغربية باحتيالية توجيه ضربة عسكرية لسوريا، وما نجم عنها من قبول دمشق باقتراح حلفائها تفكيك وتدمير الأسلحة الكيماوية السورية تحت إشراف دولي، ويمكن القول إن نزع الأسلحة الكيماوية وإن جنب دمشق ضربة

عسكرية محتملة، فإنه قد يعرضها في المستقبل الضربة عسكرية مؤكدة بعد تحييد أهم سلاح رادع كانت تلوح به دمشق في وجه أعدائها ودول الجوار الإقليمي ، وخشية إيران تكرار السيناريو نفسه معها بعد خسارتها لحلفائها .

6-استغلال طهران الفراغ الاستراتيجي في المنطقة الناجم عن اختلاف الرؤى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية حول قضايا المنطقة وأهمها الأزمة السورية.

7-رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق توازن سني – شيعي في المنطقة في ظل حالة الاستقطاب والمحاور التي أوجدتها الثورة السورية، وامتدت آثارها إلى دول الحوار الجغرافي الأخرى لسوريا، خاصة بعد الخلاف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية حول قضايا المنطقة وتضرر العلاقات الأمريكية المصرية بعد الإطاحة بحكم الرئيس المعزول محمد مرسي في جوان 2013 م، من خلال إيجاد تسوية سلمية مع إيران.

ويظهر تأثير العامل الاقتصادي جليا في بنود الاتفاق المؤقت بين الدول الغربية وإيران الموقع في 24 أكتوبر من عام 2013 م، أهم ما ورد في اتفاق بحسب البيت الأبيض (اتفاق تاريخي بين إيران والقوى الكبرى 2013).

أولا: تعهدات الجانب الغربي (5 + 1):

1-تخفيف العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على إيران بشكل محدودو مؤقت ومحدد الأهداف ويمكن أن يتم إلغاؤها وتصل عائداتها إلى حوالي سبعة مليارات دولار.

2- تلتزم الدول الست بعدم فرض عقوبات جديدة خلال مدة ستة أشهر حال التزام طهران بتعهداتها.

3-تعليق بعض العقوبات الغربية على الذهب والمعادن الثمينة وقطاع السيارات والبتروكيماويات الإيرانية.

4-تحويل مبلغ قيمته حوالي 4.2 مليارات دولار من مبيعات النفط الإيراني الخاضع للعقوبات خلال الستة أشهر.

5-تبقى العقوبات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي والعقوبات التجارية والمالية الأمريكية سارية المفعول.

ثانيا: تعهدات الجانب الإيراني :

1-قبول إيران وقف كل أنشطة تخصيب اليورانيوم بنسبة تفوق 75 وتفكيك العملية التقنية اللازمة للتخصيب بنسبة تفوق 5 %.

2-تعهد إيران بعدم بناء أجهزة طرد مركزي جديدة لتخصيب اليورانيوم ووقف التقدم نحو تشغيل مفاعل مصنع (أراك النووي) الذي يمكن أن ينتج البلوتونيوم.

3- ألّا تبني مصنعا قادرا على استخراج البلوتونيوم من الوقود المستخدم.

4-أن تسمح إيران بوصول خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مواقعها ، وأن تعلن عن كيفية عمل مفاعل أراك.

وتواصلت المفاوضات وتقديم التنازلات وتغليب المصالح المشتركة بين الطرفين في ظل الظروف الدولية والإقليمية المضطربة، حتى تم التوصل إلى اتفاق إطار في لوزان في 2 أفريل من عام 2015 م، يعقبه اتفاق نهائي حدد سقفه الزمني بمنتصف عام 2015 م.

البرنامج النووي الإيراني في مجلس الأمن الدولي:

منذ بداية تولي وكالة الطاقة الذرية ملف البرنامج النووي الإيراني في عام 2002م لم تستطع حسم موقفها من طبيعة البرنامج النووي الإيراني (سلمي، عسكري) فأحالته في شباط عام2006 م إلى مجلس الأمن الدولي ومنذ ذلك الحين أصدر مجلس الأمن ستة قرارات تلزم إيران باتخاذ خطوات بتخفيف المخاوف الدولية حول برنامجها النووي (قرار رقم 1696 جويلية 2006 م، قرار رقم 1737 ديسمبر 2006 م، قرار رقم 1747 مارس 2007 م، قرار رقم 1803 مارس 2008 م ، قرار رقم 1835 سبتمبر 2008 م، قرار رقم 1929 جوان 2010 م)، بعض هذه القرارات كان يتضمن عقوبات على إيران بينا دعا القرار 1929 إيران إلى الامتناع عن (أي نشاط يتعلق بالصواريخ البالستية القادرة على حمل أسلحة نووية)[1] . إلا أن رئيس وكالة الطاقة الذرية يوكيا أمانو قال في تقريره الصادر في

[1] Council Imposes Additional Sanctions on Iran , 2010

ماي 2013 م: إن إيران ما زالت تواصل أنشطتها نحو تخصيب اليورانيوم، ضاربة عرض الحائط بكل قرارات مجلس الأمن.

المطلب الثاني: المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني

1- الولايات المتحدة الأمريكية:

هناك غموض في عدم إثارة الولايات المتحدة الأمريكية قضية البرنامج النووي الإيراني قبل عام 2003 م على الرغم من أن المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية أعلن عن مواقع سرية نووية في إيران في عام 2002 م وقد كان ما يسمى وزير الخارجية الإسرائيلي قد أبدى مخاوفه من البرنامج النووي الإيراني منذ عام 1992 م. بدأت أزمة البرنامج النووي الإيراني تطفو على السطح بعد النجاح الأمريكي في إسقاط نظام صدام حسين عام 2003م واحتلال العراق، ربا تحالف عراقي إيراني ضد إسرائيل في المنطقة أو أن لا تلقى الولايات المتحدة الأمريكية دعما إيرانيا بإسقاط نظام صدام حسين في العراق من خلال حشد الشيعة العراقيين لتأييد الاحتلال ودعمه والتعامل معه، أم أن الإدارة الأمريكية آنذاك لم تستطع أن ترتب أولوياتها وانقادت وراء طموحات ما يسمى إسرائيل بإسقاط نظام صدام حسين دون أن تفكر بمخاطر ونتائج هذا القرار في ظل تورطها في أفغانستان عام 2001 م، الأمر الذي أدى إلى توسع النفوذ الإيراني وزيادة قدرة إيران على الردع في حال أي هجوم عليها.

تصور الولايات المتحدة الأمريكية أن موقفها الرافض للبرنامج النووي الإيراني ؛ لم يكن وليد اللحظة ولا يقتصر على خشية تطويره للاستخدامات العسكرية، أو بسبب نظام

طهران المعادي للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، أو حرصا على التفوق الاستراتيجي لما يسمى إسرائيل والتزاما بأمنها في المنطقة فقط ، إنما كان خوفا من اللامسوؤلية والعدوانية التي يتصف بها حكام الشرق الأوسط .

لقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية بحسب هنري كسنجر مبنية على: ((نحن لسنا ضد امتلاك دولة ما سلاحا نوويا، لكننا ضد أن تملكه دولة غير مسؤولة))، وهي الحجة التي تسلح بها جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة عندما سأله وزير خارجية العراق طارق عزيز في جانفي 1990 م: لماذا الولايات المتحدة الأمريكية ليست ضد امتلاك (ما يسمى إسرائيل) للسلاح النووي[1].

وقد أوضح مسئولو وزارة الخارجية الأمريكية في عام 1974 م.- والشاه على رأس السلطة في إيران – ((إذا انهارت دكتاتورية الشاه وأصبحت إيران غير مستقرة يمكن للمنشقين والمعارضين أو الإرهابيين أن يحصلوا بسهولة على أي مواد نووية مخزنة في إيران لاستخدامها في صنع قنابل ؛ بالإضافة إلى أن سياسة الشاه العدوانية قد تكون تنظر إلى لزوم الأسلحة النووية لغرض هيمنة إيران العسكرية على دول المنطقة)).

أسباب الخلاف الأمريكي – الإيراني من وجهة نظر إيران حسب رئيس مجلس الشورى في مؤتمر ميونخ في فيفري 2009 م هي[2]:

[1] عبد الغفور ؛ الحجاج ، 2009 م ، ص 193

[2] الزويري، 2009 م ، ص 2

1- الدور السلبي الذي أدته الولايات المتحدة الأمريكية بعد تأميم النفط من قبل حكومة محمد مصدق عام 1953 م .

2-استغلال إمكانات إيران في عهد الشاه .

3-حجز الودائع الإيرانية بعد الثورة الإسلامية 1979 م .

4-محاولات واشنطن إضعاف نظام طهران بسياسات العزل الاقتصادي والسياسي.

5-محاولات تغيير النظام السياسي في إيران.

6-حماية مجاهدي خلق في العراق منذ 2003 م.

أما أسباب واشنطن فإن معظمها مرتبط بأمن ما يسمى إسرائيل: دعم الحركات الإرهابية من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وهي (حزب الله، حماس، الجهاد)، تهديد ما يسمى الأمن الإسرائيلي، معارضة عملية السلام العربية – وما يسمى بالدولة الإسرائيلية ، طموحات طهران النووية، الدور الإيراني البارز والمهيمن في العراق.

لقد تعززت الخلافات بين الطرفين وازدادت منذ عام 2009 م إلى عام 2013 م، لقد رفعت الولايات المتحدة الأمريكية منظمة مجاهدي خلق في أيلول 2012 م عن قائمة الإرهاب وسبقها في ذلك الاتحاد الأوربي أيضا وزادت العقوبات الغربية الأمريكية الهادفة إلى عزل طهران، نتيجة تدخلها السافر في شؤون سوريا ، ودعم حزب الله للقتال في سوريا.

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية عدة وسائل لثني إيران عن تطوير برنامجها النووي:

- **المفاوضات:**

أدى احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لكل من أفغانستان 2001 م والعراق 2003 م إلى إسقاط ألد أعداء إيران في المنطقة، ما زاد من قدرة إيران على المناورة أمام واشنطن ودعم قدراتها في مواجهة ضغط الولايات المتحدة الأمريكية.

وتبنت إدارة باراك أوباما النهج السلمي لحل البرنامج النووي الإيراني التفاوض ، فلقد أعلن أوباما أنه ((لن يقبل بإيران نووية، ولكنه على الرغم ذلك مستعد للتفاوض معها لحل قضية الملف النووي وبقية القضايا الأخرى المعلقة بين الجانبين))[1].

والتزاما منها بالنهج التفاوضي تجاه البرنامج النووي الإيراني، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم تنازلات والموافقة على اقتراحات تشددت في قبولها من قبل، خلال شهري ماي و جوان عام 2009 م وتمت إعادة طرح الاقتراح الأوربي الذي قدم إلى إيران عام 2005 م ويقضي بتعهد إيران بعدم تطوير سلاح نووي مقابل مساعدتها في المجالات السلمية النووية والتكنولوجية والاقتصادية، إلا أنه في هذه المرة تم ضم الصين و روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق، بالإضافة إلى دول الترويكا الأوربية (بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا)

[1] الزويري ، تشرين الثاني 2008 م ، ص 4

2- الاتحاد الأوربي:

بعد تدخل الاتحاد الأوربي في البرنامج النووي الإيراني سابقة من نوعها في العمل الجماعي للاتحاد الأوربي، فقد حاول الاتحاد الأوربي بشكل عام أن يبقى خارج المسائل العسكرية الأمنية المتعلقة بالعالم الخارجي، فالأوربيون حتى عام 2003 م كانوا يفضلون ترك هذه الأمور باعتبارها نشاطات قليلة الأهمية نسبيا[1].

كان الأوربيون يفضلون الخوض في هذه المسائل عبر حلف الناتو وأروقته وليس بشكل مباشر باسم الاتحاد، وقد تكون هذه رغبة أوربا حتى تبقى بعيدة عن ويلات الحروب والتدخل فيها، فقد ذاقوا الأمرين كون أوربا كانت ساحة لحربين عالميتين أدتا إلى مقتل الملايين من أبنائها وتدمير بنيتها التحتية، لكن على ما يبدو أن الاتحاد الأوربي بعد أحداث سبتمبر 2001 م وشعوره بالخطر، وأن هذا يمكن أن يحدث في أوربا سارع إلى المشاركة في الحملة العسكرية ضد أفغانستان عام 2001 م، وعندما رأى الهيمنة الأمريكية وتجاوزها للشرعية الدولة باحتلاله العراق 2003 م خشي على مكانته وهيبته في العالم وأراد أن يرد الاعتبار لمكانة الاتحاد الأوربي ودوره في الأمن والسلم العالميين، فقرر أن يفعل دوره بدلا من التهميش، خاصة في ظل إلحاح دول في الاتحاد على أداء هذا الدور مثل فرنسا، ألمانيا، فقد أرادت أوربا أن يكون لها دور فاعل في البرنامج النووي الإيراني ، فهي لم ترد أن تتساق خلف الولايات المتحدة الأمريكية كما حصل في السابق فأرادت أن يكون لها كلمة في

[1] ج . كي . بيلز ، 2006 م ، ص 23

هذا الموضوع على الرغم من توحد موقفها مع الولايات المتحدة الأمريكية حيال الملف، لكن هذا ينبع من خلفية مصالحها المشتركة، الأمر الذي أدى إلى توحد مواقفها.

فأوروبا لا تريد أن تكرر مواقف سابقة لها، فهي مهمشة في عملية التسوية السياسية في موضوع الصراع العربي –و ما يسمى الإسرائيلي، ليس لها دور سوى تقديم الأموال والمساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية وما يسمى إسرائيل.

حاولت أوربا من خلال تدخلها في البرنامج النووي الإيراني أن تثبت للعالم أنها ليست عملاقا اقتصاديا وقزما سياسيا، بل بإمكانها أن تكون عملاقا سياسيا أيضا يطرح سياسات فاعلة وبناءة لحل مشكلات العالم وتحقيق السلم والأمن العالميين بالدبلوماسية بعيدا عن استخدام القوة العسكرية وإراقة الدماء.

استراتيجية أمن الطاقة في الاتحاد الأوربي[1]:

- اتباع التنويع الجغرافي لمصادر الإمداد.
- تطوير بدائل تكنولوجية في ميدان الطاقة المتجددة والطاقة النووية.
- المشاركة في الجهود السياسية لتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ؛ بوصفها المنتج الرئيس للطاقة .

والمستوى الأخير هو الدافع والمحرك الرئيس لانخراط دول الترويكا الأوربية في أزمة البرنامج النووي الإيراني لما له من تأثير كبير على أمنها الاقتصادي.

[1] سويتسوجو ، 2008 م ، ص 243

لقد حاول الاتحاد الأوربي أن يستخدم ثقله الاقتصادي كأداة وورقة ضغط لحل أزمة الملف النووي الإيراني ، كما أكد خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسات الأوربية السابق لطهران أن الإبرام النهائي لاتفاقية التجارة والتعاون بين الاتحاد الأوربي و إيران سيكون مشروطا بحل مسألة الانتشار النووي ، كما أنه في تشرين الأول من عام 2003 م أعلن وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا من طهران أنهم اتفقوا مع إيران على أن تتبنى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الذي يفرض درجة أعلى من الضمانات ومن الشفافية على المحطات النووية الإيرانية) وأنها استوقف تخصيب اليورانيوم[1].

بذلت دول ترويكا الاتحاد الأوربي (بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا) جهودا كبيرة لإقرار تسوية سلمية لأزمة البرنامج النووي الإيراني ، ويمكن إجمالها ب [2]:

1- اتفاقية طهران في 21 أكتوبر 2003 م

2- اتفاقية باريس في 15 نوفمبر 2004 م

3- روسيا الاتحادية:

ينبع الخلاف الغربي –الروسي الماثل في المواقف المتباينة تجاه البرنامج النووي الإيراني، من اختلاف الرؤى الغربية –الروسية نحو برنامج إيران النووي، إذ ترى موسكو البرنامج النووي الإيراني على أنه مشروع اقتصادي ذو أبعاد سياسية، في حين يراه الغرب مشروعا عسكريا ذا أبعاد سياسية وأمنية خطيرة تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي،

[1] سويتسوجو ، 2008 م ، ص 28

[2] سامور ، 2006 م ، ص 10 – 16

فضلا عن دخول التجاذبات السياسية وصراع النفوذ والهيمنة بين الطرفين في إطار مواقفها تجاه البرنامج النووي الإيراني.

فبينما يعارض الغرب البرنامج النووي الإيراني ويبدي مخاوفه من إمكانية تحويله إلى الأغراض العسكرية ، تؤكد روسيا على حق إيران في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وعندما يدفع الغرب نحو التصعيد وفرض العقوبات ، تدفع موسكو نحو التهدئة واستخدام حق النقض ضد أي قرار يؤثر على مصالحها مع إيران.

شهدت العلاقات الروسية – الإيرانية تحولات جذرية منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في عام 200 م، بعد التحسن الذي طرأ منذ زيارة هاشمي رفسنجاني إلى موسكو في عام 1989 م ، ويعود هذا التحسن في العلاقات إلى[1]:

1-التوجهات السياسية

التحول في توجهات السياسة الروسية نحو مزيد من البرجماتية، فقد كانت الاعتبارات الأيديولوجية في الحقبة السوفياتية هي المعيار العلاقات روسيا الخارجية مع الدول الأخرى، وبعد تبني ميخائيل جورباتشوف خطة الإصلاح الداخلي (البيروسترويكا) تراجعت الأيدولوجيا نسبيا أمام الاعتبارات الاقتصادية كمعيار حاكم للسياسة الخارجية، وشهد عام 2000 م منذ تولي بوتين ترسيخ هذا التوجه (توظيف السياسة الخارجية الخدمة نمو الاقتصاد الروسي وازدهاره).

[1] الشيخ ، 2010 م ، ص 40 – 42

2-العوامل الاقتصادية

تعد إيران سوقا مهمة للأسلحة والمعدات العسكرية الروسية، وتأتي في المرتبة الثالثة على صعيد التعاون العسكري مع موسكو بعد كل من الصين والهند[1]، حيث إن 70 % من واردات إيران للسلاح للفترة من 1995 م – 2005 م من روسيا بحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بالإضافة إلى إسهام الشركات الروسية وأهمها شركة غاز بروم العملاقة في تطوير الحقول الإيرانية الغنية بالغاز الطبيعي، فضلا عن الشركات الروسية العاملة في مجال تطوير البنى التحتية والنقل ومجالات أخرى في إيران [2]. عدا عن العائد المجزي جراء بناء موسكو لمفاعلات طهران النووية، حيث بلغ عائد مفاعل بوشهر مليار دولار[3].

3-الاعتبارات الأمنية

هواجس روسيا في محاربة الإرهاب في آسيا الوسطى، وتطويق الصراعات في القوقاز والشيشان، كما ترى روسيا في توثيق الروابط مع إيران نوعا من الرد على توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو).

أدت موسكو دورا فاعلا في تطوير برنامج إيران النووي، فقد وقعتا في عام 1992 م اتفاقية تعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وفي عام 1995 م وقع الطرفان

[1] أبو شعير ، أكتوبر 2013 م ، ص 7

[2] Kassianova , 2006 , ppl-4

[3] الشيخ ، 2010 م ، ص 41

عقدا تقوم بموجبه شركة روسية بتجهيز مفاعل تروي وتزويده بالوقود وتأهيل الكادر الإيراني، وفي فيفري 1998 م وقع الجانبان اتفاقا تلتزم بموجبه روسيا بإتمام مشروع بناء محطة بوشهر قبل 8 يوليو 1999 م[1].

الدوافع الروسية لتأييد إيران :

1- تعاونها الاستراتيجي في استثمار ثروات بحر قزوين، وموقفها المتطابق بعدم السياح بوجود قوات أجنبية، وإغلاق حوض البحر على الدول المطلة عليه فقط، إلا أن روسيا أيضا لا ترغب أن تمتلك جارتها سلاحا نوويا، لكنها لا تنفي حقها بامتلاك الطاقة النووية السالمية[2].

2-الموقف الروسي الثابت من إيران تحكمه مصالح الامن القومي الروسي بحماية المجال الحيوي الروسي من التدخل الغربي بالتعاون مع إيران، فروسيا لا تريد أن ترى درعا صاروخيا أو دولا أعضاء في حلف الناتو أو نفوذا غربيا بين دول بحر قزوين كما هو الحال في دول أوربا الشرقية التي كانت تتبعها، ولتحقيق ذلك هي بحاجة إلى حليف وثيق يعادي التدخلات والنفوذ الغربي كإيران.

كما أن روسيا لا ترغب في وجود دولة نووية متاخمة لحدودها، تحاول تخطي القيادة الروسية إلى المنطقة، خاصة مع تقاطع المصالح الإيرانية في قزوين وسوريا وآسيا الوسطى، لذلك تحاول أن تكون على مسافة واحدة من الجميع، مع حق إيران في

[1] شاشكوف ، 2010 م ، ص 12

[2] دياب ، 2007 م ، ص 123

امتلاك الطاقة السلمية، لكنها ضد امتلاكها سلاحا نوويا، وضد عمل عسكري أو فرض عقوبات غربية قاسية تؤدي إلى تراجع مكانة طهران الإقليمية المستندة عليها روسيا في سياستها الخارجية في بعض المناطق الحيوية مثل : بحر قزوين واستثمار ثرواته، والشرق الأوسط (سوريا) للحفاظ على آخر حلفائها وقاعدتها الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط (طرطوس).

3-استعادة مكانة ونفوذ روسيا في النظام الدولي، حيث تحاول روسيا إعادة ترتيب أوراقها واستعادة مكانتها ومناطق نفوذها التي خسرتها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، لإقامة نظام دولي ثنائي القطبية يحفظ لروسيا مصالحها، كما أن الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني، والأزمة السورية، وضم جزيرة القرم الأوكرانية إليها، يأتي في إطار التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على تقسيم النفوذ وقيادة النظام الدولي.

حاولت روسيا الإسهام في جهود حل أزمة البرنامج النووي الإيراني بوصفها إحدى دول مجموعة (1+5) التي تفاوض طهران، وفي ربيع 2004 م قدمت روسيا اقتراحا لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني يقضي ب[1] :

[1] أيلاند ، ماي 2010 م ، ص 7

1-إقامة مصنع لتخصيب اليورانيوم وتحويله إلى قضبان طاقة الإنتاج الكهرباء في روسيا ويكون ملكا مشتركا بين روسيا وإيران، لتكون روسيا هي الجهة الوحيدة المسيطرة على الموضوع التكنولوجي.

2-تعيد إيران الوقود المستنفذ إلى روسيا للحيلولة دون تخصيبه من إيران.

3-التزام الغرب وخصوصا فرنسا بعدم منافسة روسيا بتزويد إيران بالمفاعلات أو التكنولوجية النووية.

4-الدعم التام من الولايات المتحدة الأمريكية للاقتراح الروسي.

5- في حالة عدم موافقة إيران على الاقتراح ستتعاون روسيا مع الغرب الزيادة الضغط على إيران.

4-الصين الشعبية:

تميز الموقف الصيني بالتأكيد على حق إيران بامتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، يأتي هذا الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني تأييدا للموقف الروسي وحماية للمصالح الاقتصادية الصينية القائمة على تدفق النفط لاستمرار نمو اقتصادها، فضلا عن المنافسة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث لا تعبأ بكين بحقوق الإنسان وسياسة الحكم الرشيد وترسيخ الديمقراطية في تعاملاتها مع دول العالم الثالث، كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية (أمركة المجتمعات)، لذلك فإن الصين تدفع

باستثماراتها إلى تلك الدول وتقدم المساعدات دون شروط، كما هو الحال مع إيران والسودان.

فقد أسهمت الصين في تطوير البرنامج النووي الإيراني في بداية مرحلة استئنافه بعد إيقافه من قبل الخميني في عام 1979 م، إلا أن الصين تعرضت الضغوطات مستمرة من الولايات المتحدة الأمريكية للتراجع عن التعاون مع إيران.

لم تكن الصين الشريك النووي الوحيد لإيران، لكنها منذ 1985 م – 1997 م أصبحت الشريك النووي الرئيس الإيران، إلا أنها استجابت لضغط الولايات المتحدة الأمريكية وتخلت عن التعاون النووي مع إيران في عام 1997 م التحمي علاقاتها الحيوية مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]. ومن هنا فإن موقف الصين تجاه الطموحات النووية الإيرانية اتسم بالتردد.

حاولت إيران استغلال الطلب الصيني على النفط الإيراني، بإقامة تحالف استراتيجي بين البلدين لمواجهة الهيمنة الأمريكية على المنطقة، والخروج من العزلة المفروضة عليها منذ 1979 م، وتلافي آثار العقوبات الأمريكية على الاقتصاد والقدرة العسكرية الإيران، إلا أن هذه المحاولات لم تحقق النتائج المأمولة، ولكنها أسست لعلاقات جيدة وتعاون في كثير من المجالات، ولم ترتق إلى مستوى التحالف الذي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة

[1] جارفر ، 2009 م ، ص 205

الأخطار والتهديدات الخارجية، كما هو حال التحالف بين الصين وباكستان، أو بين الولايات المتحدة الأمريكية وما يسمى إسرائيل، أو بين روسيا وأبخازيا.

خلاصة

ان التصور الايراني للمشهد السياسي في الاقلبم هو اعتبار ايران قوة اقليمية هدفها الحفاظ على خلو المنطقة من اي وحود عسكري اجنبي ومنع الدول الخارجية من التدخل الخارجي السياسي في المنطقة و كذلك حرصها على عدم احتكار الغرب لمستقبل امن الخليج. لذلك ترى في احتلال العراق منقبل الولايات المتحدة الامريكية تعزيز التواجد الامريكي المتمثل بالاسطول الخامس هو تهديد سافر لطموحاتها ورغبة في تفويض وتحديد قدراتها، وتاكد ايران ان الولايات المتحدة الامريكية تقوم ببناء قواعد في الخليج ومنصات اطلاق صواريخ بهدف شن اعمال عسكرية ضدها. ومن جهة اخرى، ان الغرب يعتبر ايران تهديدا وجوديا لذلك تعمل الولايات المتحدة الامريكية على زعزعة استقرار ايران واصرارها على عدم السماح لايران بالخوض في برنامج الطاقة النووية.

لقد تبلورت عدة مجهودات تقوم بها ايران مناجل التعامل مع تصوراتها في المنطقة، فقد بدات بالنشاط الدبلوماسي لاقناع دول مجلس التعاون الخليجي بتوقيع الاتفاقيات المتبادلة وتوطيد العلاقة مع بعضهم البعض بدلا من الاتجاه نحو الاتفاقيات مع الغرب، و بهذا تؤكد ايران على تحقيق التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي من اجل استقرار المنطقة وتحقيق الامن الاقليمي بدون الحاجة الى تدخل قوت اجنبية.

الشكل 2: الخريطة تمثل جمهورية ايران الاسلامية

المصدر: مجموعة الأزمات الدولية، ايران هل ثمة مخرج من المأزق النووي، الملحق أ

تمثل الخريطة جمهورية ايران الاسلامية وضعت في آخر الفصل الأول حتى نتعرف على مساحة وحدود ايران وكذلك ولاياتها ومناطقها وتضاريسها التي سمحت لها بان تكون قوة نووية.

الفصل الثانـي

مقدمة الفصل

استخدم السلاح النووي لأول مرة على يد الولايات المتحدة الأمريكية في (هيرشيما ونكازاكي) قبل نهاية الحرب العلمية الثانية، أين اكتشفت القوة التدميرية لهذا السلاح بشكل فعلي واقعي أثار الرعب. وبعد نهاية الحرب الباردة تعهدت واشنطن بعدم استخدامه مرة أخرى ضد أي دولة، لكن تمسكت بتنشيط بحوثها في المجال النووي وفي نفس الوقت أخذت تدعو نحو الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث لاقى اتجاه إيران لإنشاء قوة ردع نووية رفض أمريكي حاد زاد من توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية. هذا وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من أولى الدول التي قدمت الدعم لإيران في تطوير برنامجها النووي وذلك في عهد الشاه، لكن سرعان ما غيرت من سياستها التي أصبحت ضد التوجهات الإيرانية بعد الثورة الإسلامية في إيران وسيطرة الإسلاميين للحكم حيث مثل تطوير الطاقة النووية جزءا كبيرا من جهودهم الرامية لتحويل إيران لقوة إقليمية من شأنها تهديد الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وزحزحة مكانته وتواجده في الشرق الأوسط خصوصا بعد التسعينيات.

إن احتمال امتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل، سيضاعف من إمكانية تحولها لقوة بارزة ما يقوض الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، يحد من نفوذها ويهدد مصالحها، وهذا فمع الإدراك الأمريكي للمخاطر المحتملة من استحواذ دولة إسلامية شرق أوسطية على السلاح النووي وتداعياته على الأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط، هو ما يفسر السياسة الأمريكية اتجاه إيران وجهودها المتناهية لمنع إيران من دخول النادي النووي والتي وصلت للتهديد باستخدام القوة ما لم ترضخ إيران للقرار الدولي وتجمد نشاطاتها. ما يمثل دليل على أن الإدارة الأمريكية لم تتسامح مع إيران فهل سوف تعيد السيناريو العراق؟

المبحث الأول: موقع البرنامج النووي الايراني من العلاقات الاوروبية الامريكية

اتسم عالم ما بعد الحرب الباردة بسقوط الإتحاد السوفياتي وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش الهيمنة، فكان من الطبيعي لهذه الأخيرة الاتجاه لمنطقة الشرق الأوسط خاصة الخليج العربي نظرا للأهمية البالغة لهذه المنطقة الحيوية خاصة المتمثلة منها بالنفط، وعليه سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد مكانة لها في النظام الإقليمي الخليجي وسط محيطات النفط الخليجية. فكانت بذلك حرب الخليج الثانية بمثابة تدشين لنظام شرق أوسطي جديد ينبئ بسيطرة أمريكية وبالتالي عملت واشنطن على تركيز وجودها في المنطقة خدمة لمصالحها و العمل على إضعاف أي قوة تهدد هذه المصالح. فمع غزو العراق برزت إيران كقوة إقليمية في الشرق الأوسط تنذر بالتهديد خصوصا سعيها لامتلاك أحدث الأسلحة واللجوء للخيار النووي مثل تحدي فعلي بالنسبة لواشنطن، قد يغير الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط لصالح إيران وسوف نتطرق في هذا المبحث للحديث.

المطلب الاول: المقاربة الاوروبية لحل مشكلة الملف الايراني

بعد فترة وجيزة من اكتشافات المنشآت النووية السرية في نطنز وأراك ونشر تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو 2003م، دخلت ايران في مفاوضات دبلوماسية مع الترويكا الاوروبي الأمر الذي أنتج ثلاث ملاحضات رئيسية:

أولا: بينما كان النهج الخاص للترويكا الأوروبي المخصص للتصدي النووي الايراني غير عادي، فانه لم يكن مسبوقا منذ نهاية الحرب الباردة، حيث حاولت دول او مجموعة من الدول التصدي لتحديات انتشار الاسلحة النووية اما من حانب واحد(على سبيل المثال مبادرة الهند النووية الامريكية لعام 2005) او بشكل متعدد الاطراف(على سبيل المثال الحرب الوقائية ضد برنامج أسلحة الدمار الشامل

العراقية عام 2003) يهدف هذا الاتجاه الى استكمال النهج المؤسسي التقليدي، مثل معاهدة عدم الانتشار، والاستراتيجيات متعددة الأطراف غير القائمة على المعاهدات، مثل مختلف اعلانات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[1].

ومن جهة أخرى اعترف الاتحاد الأوروبي في أعقاب أحداث 11 سبتمبر بانتشار أسلحة الدمار الشامل بوصفه تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين، وبدأ في "صياغة سياسة أقوى وأكثر تماسكا بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل" وفي ديسمبر 2003 م، اعتمد المجلس الأوربي أول استراتيجية أمنية أوروبية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعا الأخير الى تعميم الاتفاقات المتعددة الأطراف وكذلك الى الامتثال القوي للعمليات الحالية للحد من الأسلحة المتعددة الأطراف وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ودعا أيضا الى تعزيز القدرات للكشف عن انتهاكات المعاهدات وامكانية الاعتماد على الاستراتيجيات القسرية بموجب الفصل السابع من الأمم المتحدة عندما تفشل تدابير منع الانتشار النووي. الأهم من ذلك، دعا الاتحاد الاوروبي الى اتباع نهج "شامل" لمعالجة الأسباب الجدرية للانتشار النووي على سبيل المثال[2]، حدد أن بيئة دولية واقليمية مستقرة هي شرط أساسي:

"حيث أن البلدان لم تعد تشعر أنها بحاجة اليها اذا أمكن، يجب ايجاد حلول سياسية للمشاكل التي تؤدي بهم الى البحث عن أسلحة الدمار الشامل. وكلما شعرت البلدان الأكثر أمانا بالأمن، زادت احتمالية التخلي عن البرامج، ويمكن أن تؤدي تدابير نزع السلاح الى ارتياح كبير مثلما يمكن أن تؤدي برامج الأسلحة الى سباق

[1] W . P.S.Sidhu,The Nuclear Disarmament and non-Proliferation Regime, in Security Studies : An Introduction ed,P.D.Williams(New York : Routledge, 2012) p 421-422.

[2] C.Ahlstrem, The EU Strategy against Proliferation of Weapons of mass Destruction, in Europe and Iran: Perspectives on non-proliferation, ed S.N. Kile Stockholm INTERNATIONAL peace Research Institue, SIPRI Research report no 21,2005, 32.

تسلح[1]. في أواخر عام 2003 م، كان الاتحاد الأوروبي أكثر استعدادا وأفضل استعدادا للعمل على الحد من انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك على أساس مخصص.

ثانيا: يعكس السجل الدبلوماسي بين ايران والترويكا الأوروبي المخاوف الأمنية الهامة المحيطة بأنشطة ايران النووية، والتي يجب حلها من منظور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والعديد من حلفائها الاقليميين في أقرب وقت ممكن. وعلى هذا النحو، صممت المفاوضات الموازية لتكمل تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ان لم يكن التعجيل بها. وكان المقصود منها المقصود اقناع ايران بتوفير قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بتاريخ برنامجها ونطاقه وغرضه، وبالتالي استعادة الثقة الازمة في أنشطتها ونواياها.

من وجهة نظر ايران، ستساعد سياسة النوايا الحسنة النووية على نزع فتيل الأزمة وضمان حقوقها. ومع ذلك، فان البعد المزدوج للقضية النووية كان له عواقب مختلطة بالنسبة للنظام الايراني. وقد ساهمت مشاركة الترويكا الأوروبي (وبعد ذلك مجموعة 5+1) في تسييس برنامجها النووي منذ التحقيقات والمفاوضات ولم يكن فقط حكرا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثالثا: أظهرت حقيقة أن الدول الأوروبية أخذت زمام المبادرة في المفاوضات مع ايران بسبب خلافاتها العميقة مع ادارة بوش. وكانت الولايات المتحدة قد طالبت بأن تكون القضية مباشرة تحت ادارة مجلس الأمن. لكن الزعماء الأوروبيين أكدوا على أهمية حل القضية النووية من خلال الدبلوماسية. وكذلك روج الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية الحوار والمشاركة المشروطة مع ايران منذ أواخر الثمانينات ذلك خلال

[1] Ibid

فترة رئاسة رفسنجاني حيث تبنى الاتحاد الأوروبي "الحوار النقدي" (1992-1997)، والذي سعى للتأثير على النظام في مجالات الاهتمام الرئيسية، وخاصة حقوق الانسان والاستقرار الاقليمي والارهاب[1]. وعلى النقيض من ذلك، اتبعت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء النشط من بعد عام 1995 م، والتي تضمنت عقوبات اقتصادية متزايذة بشدة. وفي 1997 م فتح انتخاب الرئيس خاتمي فرصا جديدة لايران والاتحاد الأوروبي بافتاح "حوار شامل "، قدم حواجز اضافية للتعاون على وجه الخصوص، وبدأ الاتحاد الأوروبي بالتفاوض حول اتفاقية شاملة للتجارة والتعاون مع ايران في عام 2002 م، والتي ربطت العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الأعمق بالتقدم في مجال حقوق الانسان، ومحاربة انتشار الارهاب، وعملية السلام في الشرق الأوسط. بينما في ذلك الوقت أطلقت ادارة بوش مبادرة الشرق الأوسط الكبير في يونيو 2004 م، والتي سعت الى تحويل دول المنطقة الى مجتمعات ديمقراطية.

وخلاصة القول فان الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اختلفا بشدة حول أنواع الاستراتيجيات التي كانت مرغوبة وفعالة لتشجيع النظام الايراني على تحويل سلوكه الداخلي والخارجي، وسياسته النووية بشكل خاص. وتعكس اتفاقية أكتوبر 2003 م ونوفمبر 2004 م تفضيلات الاتحاد الأوروبي لوضع نهج سياسي هجين وشامل.

وقد توصلت ادارة الترويكا الأوروبية وخاتمي الى اتفاقيتين رئيسيتين بين عامي 2003 م و2005م. واعتمد بيان طهران في 21 أكتوبر 2003 م وكان اتفاقا مهما يؤيد حقوق ايران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بموجب معاهدة عدم

[1] W . P.S.Sidhu,The Nuclear Disarmament and non-Proliferation Regime, in Security Studies : An Introduction ed,P.D.Williams(New York : Routledge, 2012) p 421-422.

الانتشار، وشدد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمكن أنتحل هذه القضية. بالاضافة الىّ ذلك، أوضح البيان دعم الاتحاد الأوروبي لتعاون طويل الأجل مع ايران في مجال الطاقة النووية والأمن الاقليمي. وقد عكس ذلك رغبة الاتحاد الأوروبي في معالجة الوضع الأمني لايران وخلق حوافز للتأثير على السياسة النووية للنظام.

وبموجب شروط بيان طهران، التزمت ايران بالمشاركة الكاملة في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة جميع المسائل المعلقة للوكالة وحلها[1]. علاوة على ذلك وقعت ايران على نقطة الوصول، وبدأت اجراءات التصديق وبدأت تنفيذ البروتوكول بالكامل، بالاضافة الى السماح لعمليات تفتيش موسعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أوقفت ايران جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم واعادة معالجته، وقد تم تقديم هذه التدابير كوسيلة "لتعزيز الثقة" وتأكيد "نواياها الحسنة". بيد أن بيان طهران شدد على أن تعليق ايران لأنشطتها لا يتعارض مع حقوقها في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وأما البروتوكول الاضافي فلا يقصد منه بأي شكل من الأشكال تقويض سيادة الدول الأطراف أو كرامتها الوطنية أو أمنها القومي[2]، وحذر روحاني من أنه في حالة الاحالة الى مجلس الأمن، فان ايران سوف تعلق فورا تنفيذ خطة العمل واستئناف أنشطتها الخاصة بالتخصيب في حين أن حل القضية النووية لا يمكن أن يجبر ايران ويفرض قيود لا تخضع لها الدول الأخرى، وعلى الرغم من كل ذلك وافقت ايران على انقطاع قصير الأجل في أجزاء برامجها الذي كان مصدر قلق كبير.

[1] من بيان طهران انظر "النص الكامل: اعلان ايران" بي بي سي نيوز، 21 أكتوبر 2003، أخر ظهور في 27 يونيو 2015م ، http:// news . bbc. Co .uk/1/hi/word/middle-east/ 3211036. stm

[2] نفس المرجع

في 14 نوفمبر 2004م أبرم الترويكا الأوروبي وايران اتفاق باريس الذي بني على بيان طهران، وواصلت ايران سياستها في بناء الثقة، مؤكدة أنها "ستواصل تنفيذ البروتوكول الاختياري بانتظار التصديق"، وبالاضافة الى ذلك ينص الاتفاق على أن ايران قررت على أساس طوعي مواصلة وتوسيع تعليقها ليشمل جميع عمليات التخصيب ذات الصلة، وأنشطة اعادة المعالجة. قدم الاتحاد الأوروبي هذه التعليقات بانها تدبير بناء طوعي لبناء الثقة وليس التزاما قانونيا، وبالتالي الاعتراف بحقوق ايران بموجب معاهدة عدم الانتشار دون تمييز، أوضحت ايران والترويكا الأوروبي الجدول الزمني ومبادىء اتفاقهما المقبول للطرفين وتداول الضمانات الموضوعية(أي دورة الوقود النووي الايراني للأغراض السلمية فقط) من اجل ضمانات راسخة (أي التعاون السياسي والأمني والتقني والنووي بين ايران والاتحاد الأوروبي الثالث سبتمبر) على وجه الخصوص. وأوضح الاتفاق أنه حالما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الطرية التعليق الكامل لأنشطة ايران المتعلقة بالتخصيب واعادة المعالجة، فان المفاوضات حول اتفاقية التجارة والتعاون سوف تستأنف، وسوف يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط فتح مفاوضات حول انضمام ايران الى منظمة التجارة العالمية. وبهذا حدد اتفاق باريس العديد من الشواغل الأمنية الرئيسية التي سيتعاون معها كل الاتحاد الأوروبي وايران بغض النظر عن التقدم في القضية النووية، وشملت هذه الأنشطة تنظيم القاعدة والعملية السياسية العراقية.

المطلب الثاني: الهواجس الأمريكية وخيارات الاتفاق

أولا: الهواجس الأمريكية

*الصواريخ الباليستية تهدد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قصف ما يسمى اسرائيل

ينصب اهتمام ايران بتطوير الصواريخ البالستية ضمن توجهاتها الاستراتيجية للالتحاق بمصاف الدول النووية، حيث أنها تتبنى المنظور الواقعي باستخدام منطق الخيار العقلاني لتعظيم مكاسبها والتقليل من خسائرها حفاظا على تماسك عقيدتها العسكرية من جهة، وتمرير مصالحها من خلال البحث عن القوة من جهة أخرى. حيث يأتي تطوير ترسانتها الصاروخية التي تتوزع بين الصواريخ الطويلة والمتوسطة وذات المدى القصير لاستعراض مدى أهمية نشاطاتها العسكرية والنووية واستثمارها بجعلها كاداة للردع النووي وبسط نفودها الاقليمي، كما تهدف من خلالها الى حماية حلفائها في منطقة الشرق الأوسط والاعتراف بها كقوة مهمة في المنطقة، فعلى الرغم من اصدار مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات الدولية التي تدين التجارب والاختبارات الصاروخية الايرانية وسعيها لعسكرة برنامجها النووي بفرض عقوبات دولية عليها، غير أن الموقف الايراني يتمسك بخيار الحق في استعمال التكنولوجيا النووية والتحدي لهذه القرارات[1].

تعتبر ما يسمى اسرائيل احدى الدول المستهدفة لطلقات صواريخ شهاب، فردع ايران لاسرائيل يتجاوز الردع التقليدي الذي تستخدم فيه الأسلحة التقليدية، فالردع النووي يتمثل في التهديد او التلويح باستخدام السلاح النووي باعتبار ما يسمى اسرائيل عدوها الأول حسب الخطاب الرسمي لعدة مسؤولين وقادة ايرانيين، ويمكن

[1] مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10، العدد 02، ص 1703 سبتمبر 2019

الاستدلال في خطاب للرئيس الايراني الأسبق محمود نجاد الذي صرح أن ما يسمى اسرائيل ينبغي أن تنزع من الخريطة، وفي ديسمبر سنة 2000 صرح علي خامنائي:" أنه يجب على مايسمى اسرائيل أن تخترق من الأساس وينبغي أن تختفي من على وجه الأرض"[1].

كما صرح سنة 2004: "ليست دائما الاستعدادات العسكرية لأجل الحروب .... فالهدف للتحضير العسكري هو من أجل اخافة وزرع الرعب في أعدائنا المحتملين" فايران تعتبر الردع النووي من بين ركائز عقيدتها الدفاعية وتطويرها للصواريخ البالبستية، كما صرح قائد قوات الحرس الثوري الايراني محسن رزاي أن:" ايران تملك أحسن الوسائل لتمارس الدر المناسب في حالة الاعتداء يأتي من ما يسمى اسرائيل"[2].

وعليه فان الخطاب السياسي الرسمي الايراني يعكس نوعا من الكراهية ونفي الشرعية عن اسرائيل تتبعها بتعزيز القوات العسكرية في طهران وابراز الاستعراضات العسكرية ومحاولة مسح ما يسمى اسرائيل من الخريطة وتم ذلك في سنة 2007 أثناء انعقاد مؤتمر انكار محرقة الهولوكست لمناهضة ما يسمى اسرائيل.

فالرغبة الايرانية لاعادة بناء وتطوير قدراتها التسلحية ومنها الصواريخ الباليستية يدخل في نطاق السياسة الهجومية لتاسيس دولة ايرانية قوية، أو على الاقل الاعتراف بها كقوة مهمة في المنطقة لها القدرة على ردع ما يسمى اسرائيل و الولايات المتحدة الامريكية والتصدي للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.

---

[1] Steve R. Davide, armed and dangerous why a rational nuclear Iran is an unacceptable risk to Israel, the Begin-Sadat center for strategic studies, mideast secutity and pollicy studies, n° 104, novembre 2013, p 09

[2] Bruno Tertais, les limites de la dissuation, fondation pour la recherche strategique-Paris, 22 /1/ 2009, n° 03,p,10

يرى شاهرام شوبين أن الردع يعد شكل من أشكال الدفاع العميق، فمنذ حرب 2006 بين حزب الله وما يسمى اسرائيل يلجأ القادة الايرانيون الى الدفاع الفسيفسائي أي هو الدفاع المتعدد الجهات يستنفذ من العمق الاستراتيجي الايراني ويضمن للمعتدي القليل من المكاسب لعرقلة مقر القيادة والرقابة واعاقة خياراته ونمح الاستقلالية للميليشيات الاقليمية لتقرير كيفية مواصلة دفاعها(حزب الله وحركة حماس)، ويأتي الهدف هنا من أنكار أهداف المعتدي ذات القيمة العالية فضلا عن انكار أي نجاح واضح من القصف كما أن اطالة أمد الصراع هو نوع أخر من أنواع الانكار، أي انكار النصر السريع ولذلك أعيد تنظيم قيادة الحرس الثوري الايراني[1].

كما تهدف ايران من وراء تطويرها للبرنامج النووي الى ردع الخصوم الدوليين منهم الولايات المتحدة الامريكية على اعتبار أن هذه الأخيرة صنفت ايران ضمن الدول الراعية للارهاب أو الدول المارقة والذي أعلنه الرئيس الامريكي الأسبق جورش بوش الابن في يناير 2006، يهدد فيه الدول المعنية " ايران، العراق، كوريا الشمالية" بالعمل العسكري الوقائي لتدمير البرنامج النووي الايراني والعراقي والكوري تحت مسمى الحرب الوقائية او انتهاج الضربة الاستباقية لدرء الخطر قبل وقوعه[2].

[1] Shahram Chubin, command and control in a nuclear armed Iran, in collaboration with the atomic energy commission, IFRI security studies, proliferation papers, january– february 2013,n° 45,p15

[2] James Dobbins and others, coping with a nuclearizing Iran, RAND, national security, Santa Monica, 2011,p07

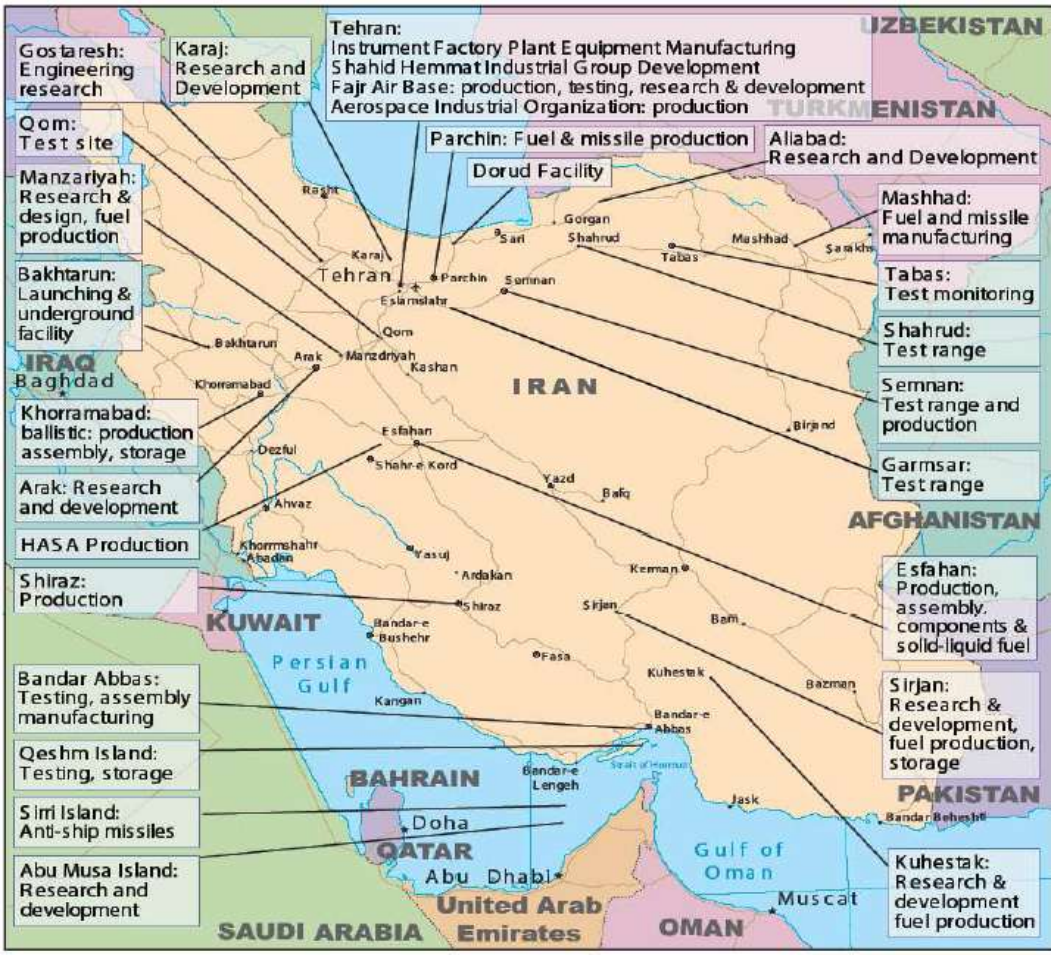

الشكل 3: خريطة تمثل مراكز انتاج واطلاق الصواريخ الايرانية

المصدر: http://www.nti.org/e-research/profile-pdfs/Iran-missile-sites.pdf

الخريطة أعلاه تمثل تمثل مراكز انتاج واطلاق الصواريخ الايرانية وضعت لتفسير مدى الانتاج الايراني للصواريخ الباليستية التي تعد من الهواجس الأمريكية التي تهدد الولات المتحدة الأمريكية من خلال قصف ما يسمى اسرائيل.

*التدخلات الايرانية في:

العراق:

شهدت السنوات الأخيرة عدة شواهد توضح مدى حدود الدور الايراني المؤثر داخل العراق. وينصرف الانتباه الأكبر الى جانب العسكري بطبيعة الأمر، أي

الاشارة الى التمويل والتدريب والتسليح الذي تمنحه للعصابات الشيعية المسلحة في العراق ولا سيما من خلال "فيلق القدس" التابع ل "الحرس الثوري الايراني". بالاضافة لذلك فان لتدخل ايران أيضا جوانب سياسية واقتصادية ودينية تريد بها أن تصوغ دولة تحت هيمنة شيعية تلائم مصالح ايران، ولا تهدد مكانتها في المنطقة وتكون بمثابة معبر للنفوذ الاقليمي في الدول العربية المتاخمة للعراق[1].

*التوظيف السياسي: استمرت خيوط التدخل الايراني في التكشف خاصة فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية في العراق المنعقدة في 12 مايو 2018، خاصة بعد محاولة نظام الملالي دعم ترشح قيادات من ميليشيات الحشد الشعبي في الانتخابات التي فاز فيها تحالف "سائرون" الذي يتزعمه رجل الدين الشيعي "مقتدى الصدر" في المركز الأول، بعدد 54 مقعدا.

ان ترشيح زعماء من ميليشيات الحشد الشعبي في الانتخابات، هو جزء من سياسة ايران الكبرى للسيطرة من الداخل على العواصم العربية خاصة بغداد، وفي ذلك الشأن تعمل ايران مع حلفائها في العراق على تشكيل ائتلاف يقطع الطريق أمام القوى الأخرى وتنصيب قائد ميليشيات الحشد الشعبي "هادي العامري"، قائد منظمة بدر، أحد أذراع ايران العسكرية في العراق، وسعى النظام في طهران مرارا من أجل توليه منصبا أمنيا في الحكومة العراقية منذ عام 2014، حيث تستثمر طهران كل الفرص الجديدة لدعم "العامري" من أجل تكريس هيمنتها على رأس السلطة في العراق، ان ايران تتدخل في العراق لأنها تعتبره حديقتها الخلفية في محاولة لملء الفراغ الناجم عن انسحاب القوات الأمريكية[2].

[1] مصطفى صلاح، المركز العربي للبحوث والدراسات، التدخل الايراني في العراق: السيطرة وحدود الدور 1/أوث/ 2018

Http:// www.acrseg.com

[2] مصطفى صلاح، المركز العربي للبحوث والدراسات، التدخل الايراني في العراق، مرجع سابق

كما عمدت ايران منذ احتلال العراق عام 2003 الى التوغل داخل المجتمع العراقي كهدف يجعل تدخلها في شؤونه السياسية أمرا تلقائيا من دون أن تواجه تهمة التدخل في شؤون بلد ذي سيادة، ثم بعد ذلك باتت تتذرع بأن كل ماتفعله في العراق هو بطلب حكومته، لتتمكن عبر هذه السياسة من جعل العراق بحكوماته المتعاقبة منصاعا لتوجيهاتها من أجل تعميق توغلها.

*ايران وبدايات الدور المشبوه: بعد احتلال العراق تحققت الرغبة الايرانية بسقوط النظام العراقي على الرغم من أنه تم على يد "الشيطان الأكبر" الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بيد أن الحكومة الايرانية اعترفت بالأمر الواقع واعتبرت سقوط النظام العراقي فرصة لبسط نفوذها بين الشرائح والفصائل التي ساندتها[1].

وبعد الانسحاب الأمريكي من العراق وتضاؤل عدد القوات الموجودة هناك، برزت المخاوف الاقليمية من عدم قدرة العراق على الوقوف مجددا وتزايد فرص أن يصبح العراق دولة تحت رعاية ايران، في حين حاولت العديد من الدول العربية وخاصة المجاورة للعراق مواجهة النفوذ الايراني المتنامي هناك في محاولة لملء الفراغ الذي سينشأ مع انسحاب الولايات المتحدة، وقد حاولت جميع الدول المحادية للعراق منذ عام 2003، زيادة تأثيرها فيه بحسب مصالحها، حيث أرادت منع العراق من أن يشكل مرة أخرى تهديدا لها عسكريا أو سياسيا أو عقائديا– دينيا، واستدنت طهران في تحركاتها داخل العراق وفي حسابها لخطواتها الاقليمية على فكرة ضعف وتناقض الاستجابات العربية تجاهلها.

وتشكل العراق بالنسبة لايران الجار الاستراتيجي الذي قد يمكنها من احكام السيطرة على مفاتيح المنطقة برمتها، ولعل الاهتمام الايراني بالعراق يتركز حول

[1] مصطفى صلاح، المركز العربي للبحوث والدراسات، التدخل الايراني في العراق، مرجع سابق

الاعتبارات الجغرافية، حيث يتشارك العراق وايران في أطول حدود تبلغ 1500كم، كما تستحوذ على اهتمام كبير فيما يتعلق بتعزيز المنطقة الشعبية (مع اضعاف الهوية السنية) الكبيرة في جنوب العراق، التي تسيطر على المنفذ الاستراتيجي الى الخليج الذي يحتوي نحو نصف احتياطي نفط العراق.

ظل العراق حتى اسقاط نظام صدام حسين المنافس الرئيسي لايران، حيث اشتعلت بين الاثنين حرب الخليج الأولى التي استمرت 8 سنوات، لكن الآن الميزان العسكري بين الدولتين في المستقبل القريب يميل لمصلحة ايران بوضوح بعد تعرض العراق للعد[1]يد من الأزمات منذ بداية الاحتلال الأمريكي مرورا بمواجهة الجماعات الارهابية مثل تنظيم "داعش"، انتهاء بسيطرة الميليشيات الشيعية سياسيا وعسكريا على عدة مناطق في العراق بفضل الدعم الايراني الموجهة لها.

كما تسعى ايران دائما الى عدم نهوض الدولة الوطنية العراقية التي تشكل تهديدا استراتيجيا للنفوذ الاقليمي الفارسي وتعرقل الأطماع الايرانية في أرض الرافدين، وذلك بضمان بقاء النفوذ الايراني في بغداد مؤثرا في الشؤون العراقية، بحيث يكون لطهران دائما رجالها المؤثرون في الهياكل السياسية العراقية من خلال التأثير في نتائج الانتخابات المختلفة من دعم مرشحيها المفضلين، وتقديم المشورة لهم، وتشجيع حلفائها على خوض الانتخابات تحت قائمة موحدة لمنع قسيم أصوات ناخبيهم وتبذل ايران كل جهد لتوحيد الأحزاب الشيعية في العراق كي تستطيع تكوين حكومة شيعية لضمان تأمين مصالحها[2].

*محفزات ايران للسيطرة على العراق: بالنسبة لايران يمثل العراق أهمية استراتيجية في العديد من المحدادت أهمها:

1

[2] مصطفى صلاح، المركز العربي للبحوث والدراسات، التدخل الايراني في العراق، مرجع سابق

1) يعتقد الايرانيين بأن العراق بمثابة العمق الاستراتيجي الأهم لهم، بل وينظرون الى العراق على أنه جزء من اقليمهم، تكشف ذلك في التصريحات المعلنة من المسؤولين الايرانيين بداية بأبو الحسن بني صدر–أول رئيس بعد الثورة الايرانية– الذي أعلن أن "العراق كان عبر التاريخ جزءا من فارس والدليل وجود آثار طاق كسرى قرب بغداد"، ويؤكد ذلك ما صرح به رئيس أركان الجيش الايراني "فيروز أبادي" عندما قال: الشرق الأوسط والمنطقة كانت دائما ملكا لايران وأن نفط الخليج يقع في مناطق فارسية وأنها ملك لايران. ان تدخل ايران في العراق ينبع من رؤيتها هذه المنطقة مجال تأثير طبيعيا لها. وطموحها الى الهيمنة في المنطقة مدركة أن العراق ركن هام في الطريق الى احراز هذا الهدف، ثمة مصلحة استراتيجية ايرانية ترى في العراق منطلقا هاما للتوغل الايراني في باقي دول المنطقة، سواء باتجاه سوريا، أو لبنان، والأردن ودول الخليج.

2) تعتبر العراق بمثابة البوابة الأكثر تأثيرا للسيطرة على بقية دول الخليج ومن ثم المنطقة العربية برمتها، وأن العراق بمثابة حلقة الوصل بين المكونات الشيعية بين طهران وسوريا ولبنان ودول الشرق الأوسط، كون العراق أكبر وأقوى الدول في المنطقة سوف يؤهلهم لأن يقفوا ندا للسعودية القوية، وبالتالي اخضاع دول الشرق الأوسط والتي بعض من سكانها من هم المذهب الشيعي في الأصل لاملاءاتهم.

3) تحتضن العراق أعداد كبيرة من الشيعة وهو ما تستغله ايران في تسهيل مهمتها في السيطرة الداخلية واحكام التأثير في مجريات الحياة السياسية والدينية العراقية، عوضا عن وجود الحوزات الدينية وخاصة "حوزة النجف"، وكذلك وجود كربلاء المقدسة في العراق التي تضم أضرحة عددا من آل البيت في مقدمتهم "الحسين والعباس"، تجعلهم يمسكون مفتاحا دينيا آخرا في العراق، التي من اليسير على طهران اخضاعها لتبعيه "حوزة قم" هناك بما يخدم مصالح نظام الملالي، عن طريق

تحويل الولاء الوطني للعرب الشيعة في العراق الى ولاء طائفي فقط من أجل تحويل ذلك الولاء تدريجيا الى الولاء الفارسي، عن طريق الدعم المالي الكبير الذي تقدمه ايران للأحزاب والحركات السياسية والمسلحة في العراق، ويتخذ هذا الدعم شكلين: الأول هو الدعم المالي المباشر للأحزاب والتيارات والميليشيات (قادة وأعضاء)، أما الشكل الثاني فيتمثل في وضع ايران للأموال في خدمة الكثير من رجال الدين بغرض التأثير الفكري والسياسي والديني من خلالهم على المجتمع العراقي.

4) غياب السياسة القوية في العراق، عوضا عن تراجع الدور العربي في مساندة بغداد بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما أكده الجنرال "قاسم سليماني" قائد فيلق القدس الايراني بأن بلاده حاضرة في العراق، وأنه يخضع بشكل أو آخر لارادة طهران وأفكارها". نتيجة تغلغل المخابرات الايرانية في الدوائر الرسمية والمدن العراقية وكذلك الحال لفيالق القدس وبدر وجيش المهدي، الأداة العسكرية التابعة لزعيم التيار الصدري في العراق "مقتدى الصدر" والذي أنشىء بعد الغزو الأمريكي للعراق الموالي لايران مما يسهل لهم بسط وتعزيز النفوذ.

تجريف العراق: لم تقف محاولات ايران حول السيطرة على العراق عند الحدود السياسية والعسكرية بل عملت طهران على تخريب الاقتصاد العراقي، حيث أصبح العراق سوقا مفتوحة للبضائع الايرانية بمختلف أنواعها ابتداء من أصغر شيء وانتهاء بالأسلحة والأمور الكبيرة والمؤثرة على مجريات الحياة الداخلية والخارجية، مما جعل الاقتصاد العراقي تابعا لايران تبعية مطلقة، ومعتمدا عليها اعتمادا كليا.

وتعتمد طهران دورا تخريبيا واستراتيجيا يقوم على خطة تجميد الموانىء العراقية وعدم صلاحياتها مستقبلا، في المقابل تعمل على توسيع قدرات موانئها القديمة وبناء العديد من الموانىء الجديدة، بالاضافة لذلك تعمل على تجريف الأراضي الزراعية عن طريق القاء فضلات المصانع والمعامل الكيماوية الى الأنهار

التي تصب في العراق مثل نهر "الكارون"، وفي نفس السياق قطعت ايران بعض مصادر المياه عن العراق، وحولت مسار بعض الأنهار الأخرى الى داخل الأراضي الايرانية مثل نهر "الوند" الذي يغدي الزراعة في محافظة ديالى في شرق العاصمة بغداد، وذلك لربط الاقتصاد العراقي بالسوق الايرانية من أجل اغلاق المصانع والمعامل العراقية والأضرار بالسوق العراقي وانعاش السوق الايرانية.

وعليه، يمثل الدور الاقتصادي لايران في العراق في التغلغل الكبير في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية وقطاعات الاستثمار والسياحة الدينية والقطاعات التجارية، وتسهيل منح التأشيرات للتجار والمستثمرين الايرانيين، واغراق الأسواق العراقية بمنتجات وسلع ايرانية استهلاكية ورخيصة، حتى تمكنت ايران من أن تكون الشريك التجاري الرئيسي للعراق، ومن أكبر المستثمرين فيه منذ عام 2003.[1]

في نفس السياق، شجعت التجار الايرانيين للذهاب الى العراق والاستثمار هناك خاصة في مجالات الأدوية الفاسدة والمجرثمة والمخدرات وتعمد ايران نشر الفساد والتحلل الأخلاقي من خلال الدعارة، والاعلام، حيث قامت بانشاء العديد من القنوات الاعلامية والاذاعات التي تتبنى خطابات طائفية بلغت أكثر من عشرين محطة فضائية يضاف الى ذلك سرقة النفط العراقي من الحقول الحدودية.

بالاضافة الى تشكيل شبكات مالية في العراق لغرض دعم الميليشيات وفرق الموت التابعة ل "الحرس الثوري الايراني" وتجهيزهم بالسلاح والمال من خلال فيلق القدس ووزارة المخابرات الايرانية، ونفذت العديد من الاغتيالات السياسية والدينية أعدادا كبيرة من العلماء والأساتذة الجامعيين و الأطباء بالاضافة الى الضباط

[1] مصطفى صلاح، المركز العربي للبحوث والدراسات، التدخل الايراني في العراق، مرجع سابق

وخاصة الطيارين الذين شاركوا في ضرب أهداف عسكرية داخل ايران ابان الحرب الايرانية العراقية[1].

اجمالا: دخلت ايران بثقل عسكري وسياسي ومخابراتي ومالي واقتصادي للهيمنة على كل مفاصل الحياة في العراق، وأشرفت على تشكيل العملية السياسية المنشأة ونصبت فيها أحزاب وقوى ذات منشأ ايراني، كما أخذت على عاتقها موضوع تكريس الطائفية، في محاولة لسلخه في محيطه العربي وتبديل هويته القومية بهويات طائفية وعرقية، من أجل اضعاف العراق وتفتيته.

هنا يمكن القول بأن الاستراتيجية الايرانية في العراق تتبع بشكل أو بأخر من طبيعة المصالح الايرانية في العراق في هذا البلد والمتمثلة في الحيلولة دون ظهور عراق قوى قد يشكل تهديدا سياسيا و عسكريا وايديولوجيا لها.

اليمن:

لقد تداخلت الرغبات و الأهواء الدينية والأطماع التاريخية مع بعضها في عملية صياغة وتحديد مسار السياسة الايرانية في اليمن.

وهناك الكثير من الطروحات والأحاديث حول التدخل الايراني في اليمن، وقد تعدى ذلك الى العلن والمجاهرة على المستويات الرسمية. ونتذكر جيدا أنه في أكتوبر 2012 م اتهم الرئيس اليمني عبد ربه منصور الهادي ايران بأنها تسعى الى تنفيذ مخطط يهدف للسيطرة على مضيق باب المندب في البحر الأحمر ودعى الى تحرك دولي عاجل لكبح جماح تلك المخططات الايرانية الوشيكة[2].

[1] مصطفى صلاح، المركز العربي للبحوث والدراسات، التدخل الايراني في العراق، مرجع سابق

[2] محمد زيد محمود ابراهيم، التدخل الايراني في اليمن: طهران تدفع بمخططاتها السياسية والفكرية المتطرفة في الشرق الأوسط 28 ماي 2019
http://www.unipath-magazine.com

وفي يوم 28 سبتمبر 2012 م، و في محاضرة ألقاها الرئيس عبد ربه منصور هادي في مركز وودرو ويلسن الدولي للباحثين في واشنطن، ذكر الرئيس أن من بين التحديات التي تواجهها اليمن هو التدخل الايراني السافر. وأكد أن ايران تسعى الى تعويض خياراتها الاستراتيجية مع تزايد انهيار النظام في سوريا، ومن أسباب تعويض هذه الخسائر هو الموقع الاستراتيجي لليمن الذي يقع بين الدول النفطية الخليجية ودول القرن الافريقي.

وأوضح الرئيس اليمني أن هذه التدخلات تمثلت في الدعم الايراني لبعض التيارات السياسية وبعض الميليشيات المسلحة، الى جانب تجنيد وزرع شبكات تجسسية. وقد أكد الأخ الرئيس عن وجود ست شبكات تجسسية تعمل لصالح ايرن تم احالتها الى القضاء في اليمن[1].

وفي الوقت نفسه، حذر وزير الخارجية اليمني المجتمع الدولي من حجم التدخلات الايرانية في الشؤون الداخلية اليمنية. وعلى هامش مؤتمر أمني عقد في البحرين في ديسمبر 2012 م أي في نفس العام قال رئيس جهاز الأمن القومي اليمني السابق الدكتور علي الأحمدي أن ايران انتهزت الفرصة لتوسيع الصراع وأكد أن هناك أدلة واضحة على وجود عناصر ايرانية مخربة وهناك أدلة واضحة وكافية على تدخلهم.

ويرى المراقبون وجود عوامل موضوعية تساعد ايران وأهمها الحركة الحوثية العامل الأبرز في تمدد ايران وتوسعها في اليمن.

والجدير ذكره أن جهود ايران توسعت في اطار واقع الحركة الحوثية اعلاميا وسياسيا، وأمدتها بالأسلحة وأغدقت عليها الأموال بطرق مختلفة. وفي جانب التسليح

[1] محمد زيد محمود ابراهيم، التدخل الايراني في اليمن، مرجع سابق

عملت ايران بشكل يضمن تدفق السلاح الى الماليشيات الحوثية، سواء عبر تهريب شتى أنواع الأسلحة الى مدينة صعدة، أو عبر الدعم المالي لشراء السلاح من الأسواق اليمنية.

ولقد أكدت العديد من التقارير الدولية انه في السنوات الماضية قامت ايران بانشاء قاعدة في اريتريا لغرض امداد الميليشيات الحوثية بالسلاح وذلك عبر رحلات بحرية الى المناطق الغربية من بعض الموانىء اليمنية الصغيرة مثل ميناء ميدي واللحية والذي لم يبعد كثيرا عن صعدة. وهناك الكثير من الأنباء المؤكدة تأكد قيام السفن الايرانية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط عدن بحجة المساهمة في مكافحة الارهاب والقرصنة البحرية اضافة الى سفن تجارية تقوم بتهريب كميات من الأسلحة عبر قوارب صيد يمنية الى داخل اليمن.

والحقيقة أن أساليب تهريب الأسلحة كثيرة ومختلفة، وهناك الكثير من القرائن التي تؤكد تلك الأعمال الاجرامية، وتزويد الحوثيين بالصواريخ، وتواجد مدربين من حزب الله والحرس الثوري الايراني في معسكرات الحوثيين.

وفي الفترة ما بين أواخر 2011 م وبداية 2012 م أوضحت أن ايران قد وسعت مساحة اتصالاتها السياسية بالمتمردين الحوثيين، وغيرهم من الشخصيات السياسية في اليمن. ومن جانب آخر توسعت مساحة شحنات الأسلحة فيما اعتبره مسؤولون عسكريون واستخباراتيون أمريكيون جزءا من جهد ايراني يرمي الى توسيع نفوذ ايران في منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

علاوة على ذلك، استمرت ايران في ارسال مواد وأجهزة تفجير تعرف باسم الأسلحة الخارقة للدروع شديدة الانفجار، وكل تلك الشحنات كانت ترسل الى بعض

رجال الأعمال اليمنيين الذين ينتمون الى المتمردين الحوثيين قبل أن يتم اعتراضها منقبل الحكومة اليمنية.

وقد استطاع الحوثيون تحت غطاء الثورة استقطاب رموز قبلية من أطياف مختلفة، فنتج عن ذلك تصدع في أوساط الثوار بين قوى مؤيدة للمبادرة الخليجية وأخرى رافضة على أساس التبعية والانجرار للرؤية الايرانية والسائد في نظام الحكم الرجعي الدموي في ايران.

لقد أكدت ايران تمسكها بدعم حليفها الحوثي في اليمن وشددت على رفض مناقشة سحب سلاح حليفها الاخر في لبنان "حزب الله"[1]

وخلاصة القول أن ماتريده ايران ثلاثة أهداف استراتيجية تحدد احتياجات طهران في اليمن. وهي على النحو التالي: السيرة على مضيق باب المنذب، وتوسيع مساحة جماعات الهلال الشيعي، وتهديد الأمن القومي العربي.

نستخلص من كل ذلك أن ايران وضعت اهتماماتها على اليمن منذ سنوات ليست بقصيرة، وقد يعود ذلك الى حقبة التسعينات حينما استقبلت زعيم الحوثيين، ولقنته أصول المذهب الأثنى عشر، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن يمثل اليمن في الفكر السياسي الايراني أولوية كبرى لأنه المكان الذي يتوفر فيه تحقيق الاستراتيجيات الثلاثة التي أوضحناها أعلاه، والتي طالما خطط لها صناع القرار في الدوائر العليا بمؤسسة علي[2].

[1] محمد زيد محمود ابراهيم، التدخل الايراني في اليمن، مرجع سابق

[2] محمد زيد محمود ابراهيم، التدخل الايراني في اليمن، مرجع سابق

لبنان:

أصبح التدخل الايراني في لبنان ينسحب على جميع أوجه الحياة السياسية في لبنان والتي تنعكس تداعياتها بشكل غير مباشر على الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

وتعد ايران راعيا أساسيا لحزب الله في لبنان وهي التي تحركه بفعل الأجندة التي وضعتها للبنان شأنها شأن معظم الدول العربية التي ترصد فيها أذرع عسكرية بدءا من سوريا وصولا الى اليمن فالبحرين فالعراق.

والتدخل الايراني في الشؤون اللبنانية ليس حديث العهد، انما يعود الى عقود من الزمن وقد ظهر بشكل جلي بعد انسحاب الجيش السوري عن الأراضي اللبنابية عام 2005[1] .

وأولى مفاعيله هو تعطيله الرئاسات الثلاث في لبنان باستخدام حزب الله، حيث ما يهم ايران في هذه المرحلة هو تعطيل الانتخابات الرئاسية اللبنانية والتي لم تنفع معها الحوارات والمساعي الداخلية لحلحلة هذا الملف دون الاستعانة بمظلات خارجية ترعى هذا الاستحقاق فبقي رأس الدولة معلقا حتى اشعار آخر.

ولكي تحقق ايران ما تريده، فانها قد تظل مصرة على ربط الانتخابات الرئاسية في لبنان بمصير أي حل في سوريا.

[1] فاطمة فصاعي، سياسة: غرفة الأخبار: التدخل الايراني في لبنان تحت راية "حزب الله" 2016/1/6 أبوظبي http://al-ain/com

التشريع بات معطلا في لبنان بفعل الدور الذي يمارسه حزب الله من خلال التوجيه الايراني له، وامتناع ممثلي التنظيم عن المشاركة في الجلسات التي يدعو اليها مجلس النواب وتحديدا التي تتعلق بالانتخابات الرئاسية[1].

وكانت ايران وراء حرب يوليو/ تموز بين حزب الله وما يسمى اسرائيل عام 2006 عندما أعطت الاشارة لحزب الله كي يشعل الحرب. وهي أيضا التي طلبت من الحرب التدخل في الحرب السورية عندما أوشك نظام بشار الأسد على السقوط.

وتبقى "هيبة السلاح" غير الشرعي الذي يهدد أمن لبنان احدى الأزمات التي تقلق لبنان وشعبه والذي استبدلت بوصلة استخدامه ووجهت الى الداخل بعد أن كان دوره يقتصر على محاربة اسرائيل وقد ظهر هذا الأمر جليا خلال أحداث 7 أيار من عام 2008، التي جرت في العاصمة اللبنانية بيروت وبعض مناطق جبل لبنان بين المعارضة والموالاة.

وقد يكون استطلاع الرأي الذي أجرته احدى الصحف اللبنانية حول سلاح حزب الله خير دليل على رفض شريحة كبيرة منهم لهذا السلاح بعد أن جاءت النسب كالتالي: 91% من السنة لا يؤيدون بقاء سلاح حزب الله والدروز يشكلون 93% من الرأي نفسه[2].

هذا السلاح يشكل قوة ردع بالنسبة للاستثمارات الخارجية في لبنان والتي تراجعت بشكل لافت في الآونة الأخيرة وتحديدا بعد مشاركة حزب الله في الحرب الدائرة في سوريا وما تبعها من تدهور للوضع الأمني ازاء التفجيرات التي استهدفت عددا من المناطق التي يسيطر عليها نفوذ حزب الله برعاية ايرانية.

[1] فاطمة فصاعي، سياسة: غرفة الأخبار، مرجع سابق

[2] نفس المرجع

واعتبرت شريحة كبيرة من اللبنانيين أن حزب الله كان له الدور الأكبر في استدعاء الخطر والارهاب الداعشي الى لبنان والذي قد يشعل حربا مذهبية لا تحمد عقباها في حال لم يتم شرعنة هذا السلاح من خلال تسليمه للدولة التي يفترض أن يكون لها الدور الأساسي والأولي في الدفاع عن لبنان من أي خطر خارجي وفي مقدمته التهديدات بما تسمى الاسرائيلية.

ويتحدث رئيس المجلس الوطني لمستقلي 14 مارس النائب السابق سمير فرنجية عن الدور الذي تمارسه ايران في لبنان من خلال حزب الله، مشيرا الى أن هذا التدخل أدى الى تأخير حل عدد من الأزمات بدءا من عام 2000 حيث سمح لسوريا أن تتصرف في مسألة الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان، ليس لطي الصفحة، انما لابقاء الصفحة مفتوحة. وفي عام 2005 على اثر انتفاضة الشعب اللبناني وحماية ما تبقى من مصالح سوريا في لبنان.

وفي عام 2008 ومن خلال أحداث 7 آيار لم يعملوا على طي هذه الصفحة لما تسببت من أحداث مذهبية كانت ستؤدي بلبنان الى الهاوية، وصولا الى تدخل حزب الله في سوريا الذي خرب كل المنطق الذي كان سائدا حول وجود حزب الله لمحاربة ما يسمى اسرائيل وأظهر وجها جديدا لحزب الله الذي قام به تحت رعاية ايرانية.

الخوف من وصول ايران الى القنبلة النووية:

يرى الغرب بصفة عامة في اكتساب الجمهورية الاسلامية للطاقة النووية خطرا كبيرا بحيث تصبح مصالح الغرب (عموما) ومصالح الدول الأوروبية (خصوصا) مهددة.

ويمثل الملف الايراني النووي أكبر تحد للاتحاد الاوروبي كمؤسسة فوق قومية. فمصداقية هذا التكتل مرتبطة بمدى نجاح مؤسسته الدبلوماسية في حل الأزمة. والحفاظ على الأمن العالي يتوقف على العمل الجماعي والقواعد المشتركة لمنع أي تهديد لهذا الأمن[1]، ومن هذا المنطق أعتبر تطوير الجمهورية الاسلامية لبرنامج نووي بمثابة خرق لمعاهدة عدم الانتشار(TNP) على الرغم من أن البرنامج النووي الايراني تم تطويره لأغراض سلمية وفق المادة الرابعة من المعاهدة، ولهذا الغرض فالرهانات أو التحديات التي يتحدث عنها الغرب بشأن ملف ايران النووي ما هي الا حرب اعلامية، لأن انتشار السلاح النووي بدأ مع التجارب النووية الباكستانية والهندية وتقع في بيئة محادية لايران.

1-التخوف الأمريكي:

منذ الثورة الاسلامية والاطاحة بنظام الشاه في ايران الموالي للولايات المتحدة والادارة الأمريكية تبحث وبأي ثمن لاعادة سيطرتها على هذا البلد، فابتداء من عام 2002 و البنتاغون يؤكد على حقه في "هجوم وقائي" ضد أي تهديد خارجي، مثل هذه السياسة هي بمثابة الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط هذه المنطقة التي تحتوي على أكثر من 65% من احتياطي النفط في العالم. كما تشكل كذلك أكبر خزان لموارد الطاقة ليس للولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل لدول أوروبا، اليابان، والصين.

وتؤكد السياسة الخارجية الأمريكية وباستمرار أن منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية للمصالح القومية الأمريكية، وبالتالي فهي غير قابلة للنقاش أو الحلول الوسط

[1] enjeux géopolitiques de l'union européenne à l'égard de l'Iran, (recherches et prospectives euro-méditerranéennes), juin 2007, Edition : Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques , www.fmes-france.net.

كما أنها تمثل جزءا هاما من الأمن القومي الأمريكي، وأي محاولة للمساس بالمصالح القومية الأمنية تعتبر اعتداءا مباشرا على الولايات المتحدة الأمريكية يستدعي المواجهة والردع[1]، ويتقاطع هذا المفهوم مع سياسة "جيمي كارتر" الذي طرح فيها:

"أن كل محاولة من طرف أي قوة خارجية تفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط تعتبر تطاول على المصالح الحيوية الأمريكية، ويقابل هذا التطاول بالردع، مع استخدام جميع الوسائل الضرورية بما في ذلك القوة العسكرية".

ولا يقتصر هذا الرد فقط على الاعتداء من قبل قوى خارجية عاى منطقة الخليج، بل على أية محاولة لتأميم النفط، اذ تعتبر كذلك اعتداء على المصالح الأمريكية، وقد أكد على ذلك "دالاس" مسؤول السياسة الخارجية انذاك: "كل محاولة لتأميم النفط في الشرق الأوسط سيضطرنا الى الدخول في حرب عالمية لحماية مصالحنا".

اذا، فرهانات الولايات المتحدة ازاء القضية النووية الايرانية ترتكز على عدة أبعاد:

أ- البعد الاقتصادي:

ويقوم على تحقيق المصالح النفطية، والتجارية، والمالية الأمريكية في المنطقة.

ب- البعد الجيواستراتيجي:

[1] Nader INTESSAR, avoir affaire au Léviathan : la politique américaine au Moyen- Orient et l'Iran , dans « géostratégiques » N° 10, décembre 2005, p.250.

ويقوم على أساس محاربة الارهاب: المتمثل كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية في الصحوة الاسلامية (الخطر الاسلامي: وهو العنصر الذي يهدد المصالح الأمريكية و الغربية بصفة عامة في المنطقة).

ج- البعد الايديولوجي:

ويقوم على أساس الاطاحة بالأنظمة الثورية في منطقة الشرق الأوسط الرافضة للوجود والهيمنة الأمريكية والمعارضة للتسوية السلمية للصراع مع ما يسمى اسرائيل، ومن بينها ايران باعتبارها تشكل تهديدا للتواجد الأمريكي في المنطقة.

د- البعد السياسي-العسكري:

يقوم على أساس منع أي وقف لامدادات النفط للدول الغربية وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة مع التأكيد على التفوق الاستراتيجي الأمريكي على أية قوة أخرى.

من خلال هذه الأبعاد، تتضح سياسة الولايات النتحدة الرافضة لاكتساب ايران للتكنولوجيا النووية، فايران على خلاف كثير من دول المنطقة، ترفض وبشكل مطلق التواجد الأمريكي وترى أن حماية أمن الشرق الأوسط يتوقف على مسؤولية دول المنطقة. وليس الحق لأية قوة خارجية حماية أمنها، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على حماية امن وسلامة ما يسمى اسرائيل الداعمة للقيم الغربية في المنطقة. لهذا الغرض لا تثق ايران بالحلول والمقترحات

الغربية. وبالتالي لن تغير من موقفها رغم امهال الادارة الأمريكية ايران مهلة معينة للانصياع للقانون الدولي[1].

وبعد انتخاب الرئيس الايراني "محمود أحمدي نجاد" ازدادت المخاوف الأمريكية. فأحمدي نجاد متهم في قضية احتجاز اللاهائن في السفارة الأمريكية في طهران أثناء الثورة الاسلامية في عام 1979 ، لتعلن في 2005/08/31 عن احتمال حا الأزمة عسكريا، ويعود ببذلك الملف النووي الايراني الى الواجهة وتبدأ معه فرض العقوبات الاقتصادية.

2- التخوف الاوروبي:

يرى الطرف الأوروبي أن الطموحات الايرانية في اكتساب التكنولوجيا النووية يؤثر على أمن واستقرار أوروبا. وبالتالي فدول الاتحاد الأوروبي أمام تحد صعب، وعلى هذه الدول اظهار قدرتها كلاعب فعال في حل هذه القضية سلميا، فمصداقية الاتحاد وبالخصوص مصداقية الدول الثلاث الرئيسية في الاتحاد(فرنسا، ألمانيا وبريطانيا) وكذلك تماسك الاتحاد كمبدأ أساسي واستراتيجي، أي اندماج أعضائه وراء سياسة مشتركة.

كما أن ايجاد حلول ناجعة للأزمة النووية الايرانية تساعد دول الاتحاد للتموقع ايجابيا على المستوى: السياسي، الأمني والدبلوماسي، لذا تركت المبادرة للترويكا الأوروبية، واذا فشلت الترويكا في التفاوض مع ايران حول ملفها النووي فسيكون في هذا الفشل انعكاسات سلبية لدى شعوبها شبيهة بانعكاسات فشل التسعينيات المتعلق بقضايا: يوغسلافيا، وكوسوفو، وحرب الخليج الثانية، فانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وفر الأرضية لبروز ردود أفعال تمثلت في أخذ

[1] سيد حسين موسوي، مفتاح العلاقات الايرانية-الأمريكية في "شؤون الأوسط" العدد 135، ربيع 2010، بيروت، لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية ص 5

زمام المبادرة ازاء قضايا الشرق الأوسط والخليج بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية عندما بدأت هذه الأخيرة تلوح بتوجيه الضربة العسكرية للعراق.

كما قد يؤدي اكتساب ايران للتكنولوجيا النووية الى رغبة دول أخرى في المنطقة وخصوصا الدول العربية لاكتساب مثل هذه القدرات، قد تكون العربية السعودية، أو الامارات الربية المتحدة، أو الأردن، أو تركيا، وتقوم بحماية أمن هذه الدول الأربع القريبة و المحاذية لايران، الولايات المتحدة الأمريكية[1]. وان كانت القضية بالنسبة للمملكة العربية السعودية مستبعدة في الوقت الراهن وقد تتحالف مع قوة نووية تضمن لهل الحماية كباكستان، اذ تربطها مع هذا البلد علاقات ممتازة، وقد تصبح المملكة خزانا للأسلحة الباكستانية، فالمملكة تمثل العمق الاستراتيجي لباكستانفي مواجهة الهند، وفي المقابل تقدم باكستان للمملكة الضمانات الأمنية.

ثانيا: الخيارات

أعلن الرئيس الأمريكي في 13 أوكتوبر 2017م، أن الادارة قد أكملت مراجعة سياسة ايران المذكورة أعلاه. وفيما يتعلق بخطة العمل المشتركة(JCPOA)، أعلن ترامب أن الادارة لن تصدر شهادة امتثال محددة من(INTRA قانون مراجعة الاتفاق النووي الايراني)، وأنه سيدير ادارته بنفسه "للعمل بشكل وثيق مع الكونغرس وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع العجيد من العيوب الخطيرة في الصفقة حتى يضمن عدم تمكن النظام الايراني من تهدد العالم بالأسلحة النووية". لم يخاطب الوزير تيلرسون الامتثال الايراني، لكنه كتب في خطاب الى الكونغرس في نفس اليوم أنه "غير قادر على التصديق" على أن التعليق المستمر للعقوبات

[1] Brumo TERTRAIS, Iran : la prochaine guerre, « le cherche midi », Paris, 2007,p65

الأمريكية مناسبة للتدابير المحددة والتي يمكن التحقق منها وسمح حجب الشهادة– بموجب قانونINTRA– للكونغرس بالتصرف بموجب التشريع، بموجب اجراءات سريعة، واعادة فرض العقوبات التي تم تعليقها[1].

- وفي 12 جانفي 2018م صرح الرئيس ترامب "أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتخلى عن العقوبات مرة أخرى" بموجب خطة العمل المشتركة في غياب "اتفاق الحلفاء الأوروبيين" لاصلاح العيوب الرهيبة للاتفاق النووي الايراني"[2] الذي يجب عليه:
- مطالبة ايران باتاحة عمليات تفتيش فورية وكافية في جميع المواقع التي يطلبها المفتشون الدوليون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ضمان أن ايران لا تصبح قادرة على انتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لسلاح نووي في أقل من عام واحد.
- السماح للولايات المتحدة الأمريكية لفترة غير محددة من الزمن باعادة فرض العقوبات النووية الأمريكية اذا لم تلتزم ايران بهذه المعايير الجديدة.
- وأن تطوير ايران واختباراتها للصواريخ يجب أن يخضع لعوبات جديدة.

وقد صرحت ادارة ترامب في 12 يناير بأنها ستعمل مع الشركاء الأوروبيين على نوع من اتفاقية المتابعة مع JCPOA لمعالجة برنامج الصواريخ الباليستية الايرانية، وقيود JCPOA التي تحتوي على تواريخ انتهاء الصلاحية، وعمليات تفتيش محسنة لبرنامج ايران النووي بعد ذلك التقى مسؤولون أمريكيون عدة مرات من

[1] Administration Officiels Backgound Briefing on Iran, July 17, 2017.

[2] Statement by the President on the Iran Nuclear Deal, January 12,2018.

نظائرهم من فرنسا وألمانيا و المملكة المتحدة لمناقشت مطالب ترامب، لكن الجانبين لم يتوصلا الى اتفاق كاف لتلبية مطالب الرئيس ترامب[1].

وفي مايو، أعلن الرئيس ترامب أن الجانبين لم يتمكنا من التوصل الى اتفاق وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشارك في JCPOA وسيعيد فرض العقوبات التي تم تعليقها بموجب خطة العمل المشتركة[2]. أمر الرئيس ترامب وزير الخارجية "بومبيو" باتخاذ جميع الخطوات المناسبة لوقف مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، في خطة العمل المشتركة، وكذلك، أمر وزير الخزانة ستيفن منوشين، البدء باتخاذ خطوات لاعادة فرض جمبع العقوبات التي رفعتها الولايات المتحدة، أبلغت الولايات المتحدة في اتصال مع الدول الأخرى P5+1 أن الولايات المتحدة لن تحضر اجتماعات اللجنة المشتركة، والفريق العامل المعني بمفاعل آراك، ومجموعة العمل الخاصة بالمشتريات[3].

وصف الوزير بومبيو مقاربة أمريكية جديدة فبما يتعلق بايران خلال خطاب ألقاه في 21 مايو 2018 بأنه يمارس ضغطا ماليا غير مسبوق على النظام الايراني، ويعمل مع وزارة الدفاع وحافائها الاقليميين لردع العدوان الايراني، ويدعو الى "بلا كلل من أجل الشعب الايراني"، وأكد أنه مقابل تغييرات كبيرة في سلوك ايران، فان الولايات المتحدة مستعدة لانهاء المكونات الرئيسية لكل واحد من عقوبتها

[1] Senior Administration officiels Hold A Background Brefing Via teleconference on Iran,January 12, 2018 ; Director For Policy Planning Brian Hook A State Departement News Briefing Via teleconference on the JCPOA Joint commitionMetting, March 21,2018.

[2] Ceasing U.S. Participation in the JCPOA and Taking Aditional Action to Counter Iran is Malign Influence and Deny Iran All Paths to a nuclear Weapon, presidentiel memorande, May 8, 2018

[3] Ceasing U.S. Participation in the JCPOA and Taking Aditional Action to Counter Iran is Malign Influence and Deny, Ibid

ضد النظام ...، واعادة اقامة علاقات دبلوماسية وتجارية كاملة مع ايران ... وتحديث الاقتصاد الايراني واعادة دمجه في النظام الاقتصادي الدولي[1].

أدرج بومبيو عددا من العناصر الأساسية لأي اتفاقية جديدة في الأتي[2]:

- أولا: يجب على ايران أن تعلن للوكالة الدولية للطاقة الذرية روايتها الكاملة للأبعاد العسكرية السابقة لبرنامجها النووي، وأن تتخلى عن مثل هذا العمل بشكل دائم وبشكل يمكن التحقق منه.
- ثانيا: يجب على ايران وقف التخصيب وعدم مواصلة اعادة معالجة البلوتونيوم. وهذا يشمل اغلاق مفاعل الماء الثقيل.
- ثالثا: يجب على ايران أيضا تزويد الوكالة بالوصول غير المقيد الى جميع المواقع وجميع أنحاء البلاد.
- رابعا: يجب على ايران انهاء انتشار الصواريخ الباليستية ووقف المزيد من اطلاق أو تطوير أنظمة الصواريخ ذات القدرة النووية.
- خامسا: يجب على ايران اطلاق سراح جميع مواطني الولايات المتحدة، بالاضافة الى مواطني شركائها وحلفائها، حيث تم احتجاز كل منهم بتهمة زائفة.
- سادسا: يجب على ايران انهاء دعمها للجماعات الارهابية في الشرق الأوسط، بما في ذلك حزب الله اللبناني وحماس والجهاد الاسلامي الفلسطيني.
- سابعا: يجب على ايران احترام سيادة الحكومة العراقية والسماح بنزع سلاح المليشيات الشيعية وتسريحها واعادة دمجها.

[1] Statement by secretary of state Milke Pompeo at the Heitage Foundation. May 21, 2018

[2] Yaakov Lappinj, A Faillure at State-Buiting, Hamas Sticks to Military Buidup in Gaza, BESA Center Perspectives Paper No.902, July 23, 2018 : http:// besacenter. Org/page/32

- ثامنا: يجب على ايران أيضا أن تنهي دعمها العسكري لميليشيا الحوثي وتعمل على التوصل الى تسوية سياسة سلمية في اليمن.
- تاسعا: يجب على ايران سحب جميع القوات تحت القيادة الايرانية في جميع أنحاء سوريا.
- عاشرا: كما يجب على ايران أن توقف دعم طالبان وارهابيين آخرين في أفغانستان والمنطقة، وأن تتوقف عن ايواء قادة كبار للقاعدة.
- أحدى عشر: يجب على ايران أيضا أن تضع حدا لقوة فيلق القدس التابعة للحرس الثوري الايراني للارهابيين والشركاء المسلحين حول العالم.
- اثنى عشر: وأيضا، يجب على ايران انهاء سلوكها المهدد ضد جيرانها – وكثير منهم حلفاء للولايات المتحدة، وهذا يشمل بالتأكيد تهديداته بتدميرما يسمى اسرائيل واطلاقها الصواريخ على السعودية والامارات العربية المتحدة. ويتضمن أيضا تهديدات للشحن البحري الدولي والهجمات السيبرانية.

في 21 مايو 2018 م صرح مدير ادارة تخطيط السياسة في وزارة الخارجية، هوك بأن "الخطة هي مواصلة العمل مع الحلفاء، خلال 2 يونيو 2018، أوضح هوك أنه في أعقاب اعلان ترامب في 8 مايو 2018، قرر الأمناء بومبيو وموشين انشاء فرق مشتركة من كبار المسؤولين لزيارة كل منطقة في العالم" تم اطلاق هذه الفرق في 4 يونيو،" الولايات المتحدة" تجلب ضغطا اقتصاديا شديدا على ايران حتى يغير النظام سياساته المزعزعة للاستقرار"، كما ذكر هوك على الرغم من أن هوك أوضح أن سياسة الادارة لاتتعلق بتغيير النظام، الا أنها تتعلق بتغيير سلوك القيادة في ايران، يؤكد معظم المراقبين أنه من غير المتصور أن يقوم النظام الحالي في ايران بتغيير سلوكه ليتوافق مع المتطلبات التي حددها الوزير بومبيو. صرح بومبيو

نفسه خلال مقابلة تلفزيونية في 22 يونيو 2018، أردف أنه اذا كانت ايران تزيد من العمل على برنامجها النووي، فان غضب العالم بأسره سوف يسقط على الحكومة، موضحا أن الغضب يشير الى الاعتراضي الأخلاقي والقوة الاقتصادية، بدلا من العمل العسكري[1].

المبحث الثاني: الاتفاق النووي الايراني وتأثيره على مسار العلاقات الأوروأمريكية

يعتبر الدور الإيراني دور مهم في الأزمة النووية الحالية بينهم وبين المجتمع الدولي، وهذا يرجع إلى السلوك التفاوضي للإيرانيين وكذا الاستراتيجيات الكبرى التي انتهجتها إيران في سياساتها الخارجية منذ دخول هذه الأزمة مرحلة الاتهام الصريح لإيران بالعمل على برنامج عسكري موازي للبرنامج المدني المعلن. وانعكس ذلك على أسلوب الإيرانيين لإدارة الأزمة النووية.

المطلب الأول: الاتفاق النووي بانتاج توافق أمريكي أوروبي

يعتمد سلوك إيران في مفاوضاتها مع الترويكا الأوروبية على ركيزتين أساسيتين هما: تصميمها القوي على استكمال دورة الوقود النووي، ورغبتها الظاهرة في التعاون. فعلى الرغم من أن الاتفاقات ترتبط بتعليق أنشطة التخصيب، فإن إيران أكدت أن هذا إجراء مؤقت لإظهار حسن النية. فهي ثابتة بشأن هذه النقطة حتى وهي تأيد استمرار المفاوضات. ولأجل مواصلة العمل في برنامجها النووي، فقد استنتجت إيران منذ 2002 مجموعة من: الاستراتيجيات التفاوضية والمتمثلة في[2]:

1-القيام بأعمالهم تحت ستار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الوقت الذي تبذل فيه جهودا لإبقاء المفاوضات حية مع الترويكا الأوروبية.

[1] US Department of State, Press Releases : http://www.stateGov/press-releases

[2] مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، اسرائيل والمشروع النووي الايراني، الطبعة الاولى، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية 2006، ص 77

2-تجنب الأزمة بطرق عديدة منها: اجتهدت إيران في عرض أعمالها (التي نظرت إليها الترويكا الأوروبية على أنها خرق لالتزامات إيران اتجاهها) على أنها رد فعل على عدم التزام أوروبا بجانبها من الاتفاقات.

3-تبرير إيران أعمالها على أساس أنها مقبولة وفق تفسيرها لما تم إقراره، ومن هنا كان إصرار إيران على معاودة الأنشطة في منشأة تخصيب اليورانيوم لا تشكل انتهاكا لاتفاق باريس في 2004، لان التعليق كان طوعيا من جانب إيران وليس التزاما. وكذلك خطوة تخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي كانت ردة فعل على قرارات مجلس الأمن المطالبة بتعليق أنشطة التخصيب الإيرانية.

4- على المستوى الكلامي، يواصل الإيرانيون في كل مناسبة، تأكيد نيتها الواضحة في متابعة المفاوضات.

5-الإستراتيجية المتعلقة بالعمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحرص إيران على تقديم نفسها كلاعب دولي متعاون، باعتباره أفضل وسيلة لتمرير ما تراه هاما جدا.

6-إستراتيجية كسب الوقت ويمكن تحديد أبعاد المناورة السياسية الإيرانية في ثلاثة أبعاد هي: رفض إيقاف التخصيب وتغليفه بالتفاوض، لا وقف للتخصيب قبل انتهاء المفاوضات وأخيرًا لا مفاوضات بشروط مسبقة.

هذا في حين أن أول الشروط التي أرفقتها مجموعة الدول (5 + 1) بسلة الحوافز هو إيقاف التخصيب، ومن هنا يأتي تصادم المواقف بين الطرفين[1].

[17] حسام سويلم، ((ماذا بعد الرد الإيراني على سلة الحوافز وما هي الخيارات المتاحة))، مجلة مختارات ايرانية، القاهرة، المجلد 07 العدد 67 فيفري 2006

عندما تم انتخاب أحمدي نجاد رئيسا للجمهورية في جوان 2005، كان من المفترض بشكل واسع أنه سيقوم بالتركيز على الشؤون الداخلية. وكما قال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية حامد رضا آصفي بعد ذلك بوقت قصير: إن المحادثات النووية هي جزء من سياستنا الشاملة التي نقررها بالجماع، ومن الطبيعي أن تغيير الرئيس لا يؤدي إلى تغييرها. وبعد أقل من ستة أشهر من بدء ولايته، أصبح هناك سبب للتشكيك في التقييم المذكور. حيث تم استبدال روحاني بعلي لاريجاني الأكثر تشددا كسكرتير للمجلس للأمن القومي الأعلى، كم أن الفريق المفاوض السابق، الذي إنتقده أحمدي نجاد، قد تم حله. وقد أثرت التغييرات على أمور أخرى تتعلق بالسياسة الخارجية. ففي نوفمبر 2005، جرى إعفاء 40 من كبار الدبلوماسيين. بمن فيهم السفراء في كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا ومكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا من مناصبهم. كما هاجم نجاد ما يسمى إسرائيل بوصفها بالورم الخبيث، يجب إزالته من الخريطة، كما وصف المحرقة بأنها أسطورة. ويرى بعض المحللون حول هذه التغييرات ومواقف نجاد، بأنها جزء من نموذج أوسع يسعى فيه المحافظون إلى إبراز السلطة وتأكيد مصالح إيران وفقًا لما يسمونه بالتفاعل البناء .وبموجب هذه النظرة، فإن الرئيس هو تابع بشكل أساسي لمرشد الجمهورية، وإن التغيير الذي حصل كان في الشخصيات[1] أي أنه تكتيكي في بيانات إيران وردود فعلها. وتوج هذا التكتيك بخطاب الرئيس الإيراني في الأمم المتحدة، حيث انتقد الغرب بشدة لتدخله في البرنامج النووي الإيراني. وتسعى إيران بذلك إلى قلب الطاولة في وجه أوروبا لتظهر هذه الأخيرة وكأنها الجهة التي تطرح مطالب غير مقبولة. لذا فان إيران تسعى ببطء، لكن بثبات، إلى إيجاد جو أوسع من القبول لأنشطتها، مؤكدة رغبتها المستمرة في التعاون طالما يتم التغاضي عما ترى

[18] مجموعة الأزمات الدولية، إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي، (التقرير رقم 51 حول الشرق الأوسط) بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 23 فيفري 2006، ص 09

أنه حقها المشروع في تخصيب اليورانيوم، وهي تأمل أن تواصل، من خلال هذه الطريقة، كسب وقت ثمين للسير قدما في برنامجها النووي، رغم أن تجنب حدوث أزمة ي صبح أكثر صعوبة كما تظهره التطورات الأخيرة[1].

وعمومًا، وعلى الرغم من هيكل السلطة غير الشفاف وعملية صنع القرار غير الواضحة وسياسة الأمر الواقع التدريجي في إيران، تشير إلى نفاذ الصبر اتجاه سير المفاوضات مع أوروبا والإهتمام الآخذ في الإنخفاض حول أية نتيجة سلبية. ويشعر المسؤولون الإيرانيون أن الترويكا الأوروبية قد أبطأت في سيرها عن قصد على أمل إطالة المفاوضات، ربما حتى ذلك الوقت الذي يكون فيه النظام القانوني الذي يحكم انتشار الأسلحة النووية قد تغير لغير صالح إيران. ويعتبر السياق ال دولي والإقليمي في هذا الشأن أمرا رئيسيا، ومع وجود أكثر من مئة ألف جندي أمريكي في العراق وارتفاع أسعار النفط، فإن قدرة واشنطن وحلفائها على استخدام وسائل قسرية قد انخفضت بشكل هام، على الأقل في نظر طهران. ومع اقتناع إيران بحقها في برنامج نووي وتصميم الغرب على حرمانها من هذا الحق، وعداء الولايات المتحدة المتأصل لنظامها، فإنه يبدو أنها قررت بأن الوقت الراهن هو الوقت المناسب لتعزيز أهدافها النووية دون القيام استبعاد اللاعبين الأساسيين الآخرين[2].

المطلب الثاني: تصدع العلاقات الأوروبية الامريكية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي:

تلقى الموقف الايراني التهديدات الأمريكية وبدأ العقوبات، بشيء من التوتر، ازاء الشروط الأمريكية أو مواجهة عقوباتها، أو حتى استهدافها، وقد بدأ صدى

[19] مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 77، 79.

[2] مجموعة الأزمات الدولية، إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي، نفس المرجع، ص 10.

الجانب الاقتصادي، ومنه المالي على وجه الخصوص، متأثرا بشكل كبير أدى ابتداء الى انخفاض حاد بقيمة الريا ل الايراني، بشكل جعل قطاعات من الشعب كثيرة، تشكك في قدرة النظام السياسي، في الخروج من الأزمة وفي معالجة آثارها، وقد حملت تلكم القطاعات الحكومة، بل والنظام السياسي ذا الصبغة الاسلامية، تبعات التضخم وآثاره التي تستنفد قدراتهم المالية، وتهدد مستقبلهم الاقتصادي، قبل أن تبدأ العقوبات وتأتي آثارها تباعا.

سارع "الرئيس روحاني" في رده على دعوة الرئيس ترامب، للحوار دون شروط مسبقة مع طهران، واصفا هدفها اما "الاستهلاك المحلي" أو "شن حرب نفسية على الشعب الايراني" ، وأن لا معنى للدعوة للحوار في ظل العقوبات، مؤكدا فشل ترامب، في تحويل الملف الايراني لمجلس الأمن، نتيجة تمسك الدول الأوروبية بالاتفاق النووي، ولم تنسحب منه آملا من أوروبا وروسيا والصين اتخاذ موقف أكثر عملية[1]، ثم أكد روحاني أن نهج ايران سلمي، وأنها تتعرض لمشروع "ايرانوفوبيا"، التي يروج له الأعداء وأن ايران لم تنتقم من العراق، بعد تغيير نظامه الذي قاتلها ثماني سنين، ولم تستغل انهيار الاتحاد السوفياتي، بل ان ايران قد تطوعت لقتال الارهاب – والوصف لروحاني– ولها في ذلك دورها واصفا أعداءهم أنهم "لا مبادىء لهم"، وهم غير موثوق بهم، ولهم مشاكل مع حلفائهم : كندا، والأوروبيين، ومشاكل مع روسيا والصين، لكن، لا بد من الاستفادة من نقاط تحسب لصالح ايران، فالولايات المتحدة الأمريكية تعرف كلفة الحرب على ايران، وأن ثمن ذلك باهض، ولهذا أصدر الكونغرس –حسب روحاني– قرار يمنع الهجوم على ايران، تحمل كلمات روحاني هذه اشارات مهادنة للولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلنت أن ما ادعته ايران من تصنيعها طائرة مقاتلة كوثر، هي الطائرة الأمريكية "أف5" التي تمتلكها ايران من

[1] حسن روحاني: الدعوة للحوار في ظل العقوبات "لا معنى لها" CNN العربية، 6 أغسطس 2018، http:// arabic CNN.com

عهد الشاه، زيادة على تجارب صاروخية أقل ما يقال عنها أنها مطورة، عن صواريخ روسية ما كشف محدودية البدائل التسليحية، لدى ايران للمرحلة المقبولة، في ظل تنامي العقوبات وتفاقم آثارها، واحتمال تحولها الى أنشطة عسكرية أمريكية.

وحذر قاسم سليماني "ترامب"، مؤكدا اذا بدأت الحرب على ايران، فايران من سيفرض نهايتها في ظل الحرب الكلامية بين البلدين، في وقت تلوح فبه الولايات المتحدة الأمريكية، بستهداف ايران وأكد أن الحرب بينهما ستكون "أم الحروب"، اذا ما جازفت بشنها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وأكد وزير الخارجية الايراني، أن لا حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل عقوباتها مؤكدا أن ما تريده الولايات المتحدة–في سياساتها القائمة على العقوبات، وعلى التهديد والوعيد، واتهام ايران بمساندة منظمات ارهابية أمران[2]:

الأول: وضع الشعب الايراني مقابل النظام، لزعزعة الاستقرار الداخلي.

الثاني: تأزيم العلاقة بين ايران، والدول العربية في ظل الترويج لفكرة انشاء "ناتو عربي" للتصدي لايران، مؤكدا أن الجلوس للتفاوض، رهن بتغيير الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تلك، وأن تعيد قراءة ما يجري من أحداث في اليمن وسواها، بتلمس التدخل السعودي والاماراتي فيها، وليس ايران، مقترحا –ظريف– انشاء منتدى أمني سياسي اقليمي، بعيدا عن القوى الوافدة من بعيد.

وفي أول مظاعر التصدع بين المحافضين والاصلاحيين، في ظل تفاقم القلق، من آثار الأزمة الاقتصادية، على أثر عزم الولايات المتحدة الأمريكية فرض عقوبات

[1] قاسم سليماني، محذرا ترامب: اذا بدأت الحرب فنحن من سيفرض نهايتها، رويتر 2018/7/26

[2] لقاء خاص بقناة الجزيرة

على ايران–بطلب من أعضاء المحافضين – الرئيس حسن روحاني لاستجوابه 28 أغسطس حول كيفية التعامل مع المصاعب الاقتصادية المتراكمة[1].

و ألقى المرشد الأعلى الايراني "علي خامنئي" بالائمة على سوء الادارة الاقتصادية التي أضرت بايران أكثر من العقوبات الاقتصادية الأمريكية، وأنها بحاجة لتحسين أدائها بشكل أفضل، لمواجهة الأزمة الاقتصادية والعقوبات التي فرضت على الايرانيين تحمل أعباء و صعوبات كبيرة، كما أنه وجه تهما بالفساد، طالت "صادق لاريجاني" رئيس السلطة القضائية، والرئيس روحاني وقادة الحرس الثوري، وعدد من المسؤولين الحكوميين، واعتقل بعض الموظفين من السفر، فاقامة محاكم للمتهمين بجرائم اقتصادية.

احتمال توسيع أطراف الأزمة، وأثره في النظام الدولي:

ايران اليوم باتت بحاجة ماسة ومستمرة لداعم دولي، يتمتع بحق النقض"الفيتو" في مجلس الأمن، وقد ألفت فائدته فب الأزمة السورية، بالحؤول دون اصدار قرارات، تصاحبها عقوبات دولية، وتتصدى معها لأي خطر استراتيجي محدق بها، وهو أمر تستتبعه كلف، تترتب على ايران وقد أثقلها اقتصادها المتردي، وفشل سياستها الاقتصادية في تلبية حاجاتها، ضمن مشروعها الاستراتيجي الأيديولوجي الخرجي، أما الأطراف التي من الممكن أن تحتمي بهما ايران، وترتكز اليها لتلكم المهام الوقائية الدفاعية، فهي:

أولا: روسيا: وهي حليف قائم لايران ، ولاسيما في سوريا، فمع كون روسيا حليفة قديمة لم تجازف في الزج بنفسها، في مستنقع سوريا وقد رجحه أغلب المحللين حينها، وقد عانى اقتصادها ما كان ينبىء بتراجع قوتها، في معايير السياسة الدولية

[1] http:// arabic.rt.com

بشكل واضح، الا أن روسيا امتطت تعهدات ايران في تمويل الحرب في سوريا، في اطار علاقتها بحلفاء المذهب، والمشروع الاستراتيجي، المتصل بتصدير الثورة ونسج الهلال الشيعي في المنطقة كسوريا، وقوى عراقية وحزب الله، في ظل تصور لمستقبل يدر عليها ما يعوضها ما تحملته ايران، وأثقل ميزانيتها، وموازناتها السنوية، لكنه أسهم في انتفاع روسيا من مشاركتها في الأزمة السورية، فعدها بوتين تمرينا قتاليا مجانيا لقواته، زيادة على ماجنته روسيا بهيمنتها على الغاز السوري لسنوات تقارب الأربع لصالحها، وعليه يكون أمام ايران اليوم ضرورة تمويل حمايتها من روسيا لوحدها، مع آمالها أن يساهم حلفائها في العراق وفي سوريا، وحتى في اليمن، في تحمل جزء من أعبائها، بوصف ايران العمق الاستراتيجي، الداعم لهم جميعا، ولا هلال لهم من غيرها[1].

ومع روسيا ليست بحاجة مباشرة بالنفط الايراني، الا أنها قد تنتفع من تصديره بالمرور فوق أراضيها، وتسوقه الى الصين وسواها، بما يحقق لها انتعاشا ولاقتصادها قوة، بعد ضعف، لكن النفع الأكبر لروسيا من ايران، سيكون تفرد روسيا بتقرير مستقبل روسيا ونظامها، على حساب دور ايران الذي لم يعد ممكنا تصوره في ظا عقوبات أمريكية مطبقة، بل ستكون هيمنة روسيا في الحلف الروسي ، الايراني التركي، صاحبة شأن في تقرير شكله ورسم آفاقه وتحديد سياسته، نيابة عن ايران، اذا هي صارت تحت حمايتها.

ثانيا: الصين: وحضوضها تبدو أكثر من روسيا لتواجدها في الخليج مستثمرة لجزر الكويت، ما يضغط تكاليف الحماية الروسية لايران دوليا، المنوه عنها أعلاه،

[1] مصطفى جابر العلواني، رؤيا البحوث والدراسات العقوبات الأمريكية، وأثرها على فعالية الدور الايراني في المنطقة، مستقبل النظام الدولي 2018/9/20
http://ruyaa.cc

فالصين أحوج من روسيا للنفط الايراني في وقت لا تبلغ كلفة النفط –كونه مهربا– سوى نصف سعره عالميا، يوم عانت ايران من عقوبات متكررة.

ومن ناحية أخرى ، فان تواجد الشركات الاستثمارية الصينية في الشرق الأوسط واستئجارها بعضا من جزر الكويت– في ظل محاولة كويتية، للتفلت من استنزاف أموالها من لندن و الولايات المتحدة الأمريكية – يعني أن الشرق الأوسط وأمنه بات ذا أهمية استراتيجية للصين، ويقلقها استهداف ايران بحريا وبريا[1].

ومن بين ما يؤكد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في بروزها لتكون "القوة الأعظم" –وفق ما يصطلح عليه المعنيون– أمور منها:

أولا: ما بدا منها في اطار "اعادة النظر" في حلف الناتو، منه[2]:

1. سياستها الضاغطة تجاه تركيا، مع كونها حليفا مهما في الناتو ويتبوأ جيشها مرتبة متقدمة عددا، ولكونها الأقرب لروسيا جغرافيا وتشكل حامية الأعضاء "الناتو والأوروبيين".
2. دعواتها المتكررة لأعضاء "الناتو" الأوروبيين، لتمويل الحلف دون تلكؤهم في دفع المستحقات المترتبة عليهم، والدعوة من جهة أخرى لزيادة تمويلهم "نشاطات الحلف

ثانيا: ابرام الولايات المتحدة صفقة، عدتها الأهم مع كوريا الشمالية، بما أضعف التكتل المرتقب: الروسي، الصيني، الكوري الشمالي، فقد تحقق للأمريكان في اتفاقهم مع الكوريين الشماليين:

[1] مصطفى جابر العلواني، رؤيا البحوث والدراسات، مرجع سابق

[2] المرجع نفسه

1-تحجيم القدرات النووية والصاروخية، ولا سيما أمام حافاء الولايات المتحدة الأمريكية والمقربين منها: كوريا الجنوبية واليابان.

2-ربط كوريا الشمالية بالمساعدات الأمريكية، بما يحول دون تفلت كوريا عنها.

ثالثا: تبنيها سياسة العقوبات الاقتصادية، بشكل منفرد، يجعلها فاعلة بشكل منفرد، يمكن أن يحد من فاعلية:

1-المنظمات الدولية، وفي مقدمتها مجلس الأمن، فيهمش أهمية "فيتو" الأعضاء الآخرين.

2- حلف الناتو، لتستأثر الولايات المتحدة الأمريكية بما تؤتيه ثمرات عقوباتها، مثلما فعلت مع ايران.

رابعا: محاولة الولايات المتحدة احكام الطوق على ايران، أو اسقاط نظامها، وهو أمر يحد أصداؤه:

1- التمدد الروسي في سوريا، بتأييد وتشجيع ايرانيين، والدعوات التي تتعالى في اليمن من لدن الحوثيين، لتلعب روسيا دورا فيها، وهو أمر يلبي لايران بعضا من تطلعاتها، في تدويل التصدي للعقوبات الأمريكية، لتوسيع فرص التفلت منها.

2-الوجود التركي في قطر، وما يدعمه من كون تركيا المتنفس الأكبر لايران، في العقوبات السابقة التي فرضت عليها: دولية كانت، أو أمريكية، وما لايران في قطر حال حصارها المستمر من مواقف داعمة، تنتظر ايران من قطر ما يخفف عنهما العقوبات، وان اختلفت فارضوها.

خلاصة

ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية منفردة، ازاء الملفات الاقليمية والدولية، وفي اطار حلف الناتو، يستدعي مواقف للقوى الأخرى – وفق مصالحها– من السياسات الأمريكية، سواء أكانوا مستهدفين بالسياسات الامريكية أو منافسين لها في قضايا محددة، أو حلفاء لها، مستهم التلويحات الأمريكية برفع الضرائب على صادراتهم لها، زيادة على خروج بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي، وما يعننه من نسج سياستها وفق مصلحتها هي، بعيدا عن الاتحاد الأوروبي، وبتأثير محدود للناتو، وقد اقتربت نهايته وفق ارادات أعضائه، وتوازنات القوى داخله، فلم يعد الحلف–في ظل تكاليفه الباهضة– ذا جدوى بغياب الحلف المنافس له تقليديا.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل

يعتبر الاتفاق النووي الايراني الذي تم التوصل اليه في عهد ادارة الرئيس الأمريكي "أوباما" من أهم الاتفاقات التي من شأنها وضع حد للتوتر بين الطرفين في ظل التغيرات الدولية التي تعرفها المنطقة، الأمر الذي يوحي بأن أي تخمين للمساس به ولا سيما بعد فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية والذي هدد و منذ الحملة الانتخابية بالغاء هذا الاتفاق الذي وصفه بالكارثي، يجعل هذا الأخير مضطرا الى أخذ عدة عوامل في الحسبان في حالة التفكير بالغاء أو حتى ادخال تعديلات عليه، قد يصعب عليه الاقدام في ظل المعطيات التي تحيط بهذا الاتفاق[1].

المبحث الاول: الدوافع الامريكية للانسحاب وخيارات اوروبا

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 8 ماي 2018، انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من الاتفاق النووي مع إيران، المبرم عام 2015، وإعادة فرض عقوبات عليها، بذريعة أن الاتفاق معيب في جوهره " وأنه لا يمكن منع تصنيع قنبلة نووية إيرانية بموجب الاتفاق الحالي[2]. وأعرب ترامب عن استعداده لإعادة التفاوض على اتفاق نووي جديد، وهو ما رفضته طهران. كما أنه هدد طهران بعواقب وخيمة "، إذا ما استأنفت

[1] مقال: ادارة الرئيس الأمريكي ترامب والاتفاق النووي الايراني: استمرارية أم انسحاب؟ 23/ 03/ 2018. د.صورية عباسة دربال كلية الحقوق والعلوم السياسية

[2] Remarks by president Trump on the joint Comprehensive Plan of action, the white House, May 8, 2018, accessed on 21/5/2018
http://goo.gl/u38QcY

برنامجها النووي، ونصحها بالتفاوض من جديد، متوقعا أن تقبل ذلك في النهاية[1]. وقد أثار قرار ترامب استياء حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين في مفاوضات الاتفاق النووي، فرنسا وبريطانيا وألمانيا، الذين أعلنوا تمسكهم بالاتفاق ما دامت إيران تلتزمه كما أثار القرار غضبي روسيا والصين اللتين شاركنا كذلك في المفاوضات النووية مع إيران، في حين أيدته ما يسمى إسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والبحرين. وقد أعرب الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما عن خيبة أمله في قرار ترامب واعتبرها " خطأ جسيما ". وقال أوباما إن انسحاب ترامب من الاتفاق سيجعل العالم أقل أمانا وسيضع الجميع أمام " خيار خاسر، إما إيران مسلحة نوويا، وإما حرب أخرى في الشرق الأوسط[2] " ويعد أوباما الاتفاق النووي مع إيران أهم إنجازاته في السياسة الخارجية[3].

[1] Cristiano Lima , « Tramp warns of very servre consequence if Iran restarts nuclear program, Politico,May 9,2018, accessed on 21/5/2018. http://goo.gl/ghzhbl

[2] Jen Kirby, « obama slams Trumps misguided decision to withdraw from the Iran nuclear deal » VOX, May 8 , 2018, accessed on 21/5/2018. http://goo.gl/XPZVa2

[3] أحمد ناجي قمحة، "ادارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط: حدود التغيير"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة 2017/07/22

www. Siyassa.org.eg/news/M970.asspx.

المطلب الأول : الدوافع الامريكية و أبعادها

خلفيات القرار

لم يخف ترامب منذ أن كان مرشحا معارضته للاتفاق النووي مع إيران، كما أنه لم يخف امتعاضه في كل مرة أجبر فيها على تأجيل انسحاب الولايات المتحدة منه وإعادة فرض العقوبات النووية على طهران. وكان ترامب قد أجل الانسحاب من الاتفاق النووي المرة الثالثة في جانفي 2018، ولكنه أكد أن ذلك سيكون آخر تأجيل يقوم به ووضع حينها الكونغرس الأميركي، وحلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين أمام " فرصة أخيرة لإصلاح ما وصفه ب "عيوب مروعة" في الاتفاق النووي، أو أنه سينسحب منها[1]. وقد حدد البيت الأبيض حينئذ جملة من الشروط التي يجب أن يتضمنها أي مشروع قانون يعمل عليه الكونغرس لتجاوز " العيوب" التي احتواها الاتفاق النووي لعام 2015. كما أنه طالب الحلفاء الأوروبيين بقبول "اتفاق تكميلي" منفصل مع إيران، يعالج مسائل لم يعالجها الاتفاق النووي، كبرنامج إيران للصواريخ الباليستية، ونشاطاتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، واضعا إياهم أمام خيارين: الوقوف مع الولايات المتحدة أو مع النظام الإيراني[2].

وفي المرات الثلاث الماضية التي اضطر فيها ترامب إلى عدم الانسحاب من القرار، رفض في المقابل التصديق على التزام إيران الاتفاق النووي. وينص قانون مراجعة الاتفاق النووي الإيراني " الذي أصدره الكونغرس في شهر ماي 2015، أي قبل شهرين من توقيع

[1] Statement by the President on the Iran Nuclear Deal, the white House, Jannuary 12,2018 accassed on 21/5/2018. http:// goo.gl/nGQhWf

[2] Ibid

الاتفاق النهائي بين مجموعة (5 + 1) الولايات المتحدة وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا والصين، إضافة إلى المانيا، على أن الرئيس الأمريكي ملزم بالتصديق على التزام ايران بنود الاتفاق أمام الكونغرس كل 90 يوما[1]. كما أن الرئيس ملزم بان يقرر كل 120 يوما ما إذا كان سيمدد تعليق العقوبات على إيران أو سيعيد فرضها، وبما أن الكونغرس والحلفاء الأوروبيين لم يتمكنوا من تنفيذ مطالب ترامب، فإنه مضى هذه المرة فعليا في تنفيذ وعده، واعلن الانسحاب رسميا من الاتفاق، ولم يدل الحديث الآن عن "اتفاق تكميلي"، وإنما عن إعادة التفاوض على اتفاق جديد، ولعل ما سهل على ترامب اتخاذ القرار هو خروج اثنين من أعمدة الداعين للحفاظ على الاتفاق، مع تعديله وتقويته من إدارته، هما وزير الخارجية المقال ريكس تيلرسون، ومستشار الأمن القومي السابق إتش آر ماكماستر، وحل مكانهما مايك بومبيو وجون بولتون وكلاهما معارض الاتفاق ومؤي الانسحاب منه وبقراره الانسحاب من الاتفاق النووي، فان ترامب يثبت مرة أخرى وفاءه مبدئه القائل " أميركا أولا " في السياسة الخارجية، الذي على أساسه انسحب من اتفاق باريس للمناخ، ومن الاتفاق التجاري مع آسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن إشعاله حروبا تجارية مع الصين وأوروبا والمكسيك، وغيرها من الدول.

[1] H.R.1191 – Iran Nuclear Agreement Review Act of 20151, Congess .GOV ,May 22, 2015, accessed on 21/5/2018. http://goo.gl/P6nul

ذرائع الانسحاب

حد ترامب أسباب انسحابه من الاتفاق النووي في ثماني نقاط[1]:

- بدلا من أن يجهض الاتفاق طموحات إيران إلى امتلاك سلاح نووي، فإنه سمح لها بمواصلة تخصيب اليورانيوم، ومع مرور الوقت وصلت إلى "حافة اختراق نووي" بمعنى الاقتراب من القدرة على إنتاج قنبلة نووية .
- العقوبات الاقتصادية الشالة التي رفعت عن إيران نتيجة لهذه الاتفاقية مقابل قيود ضعيفة على نشاطها النووي لم تضع قيودا على "سلوكها الخبيث الآخر"، بما في ذلك نشاطاتها "الشريرة" في سورية واليمن وأماكن أخرى في جميع أنحاء العالم. وقد أدى ذلك إلى فقدان الولايات المتحدة ورقة ضغط كبرى على ايران، بل حصل نظام طهران "الإرهابي" على مليارات الدولارات عزز بها سياساته "الشريرة".
- قام الاتفاق على "وهم كبير" بأن "نظاما قات" لا يرغب إلا في برنامج سلمي للطاقة النووية، واليوم لدينا دليل قاطع على أن هذا الزعم الإيراني كان كذبة. وقد نشرت ما تسمى إسرائيل وثائق استخبارية – طالما أخفتها إيران – تظهر بصفة قطعية تاريخ النظام الإيراني في السعي للحصول على أسلحة نووية.
- منذ أن تم توقيع الاتفاق، تضاعفت الميزانية العسكرية الإيرانية بنسبة 40 في المئة تقريبا، في حين ما زالت إيران تعيش وضعا اقتصاديا سيئا. وبعد رفع العقوبات استخدم النظام الدكتاتوري الأموال الجديدة لبناء صواريخ قادرة على حمل رؤوس

[1] الفاتح هدى، خيارات دونالد ترامب في التعامل مع الاتفاق النووي، المركز العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية أبو ظبي 2009.

نووية، كما استخدم الأموال لدعم الإرهاب، وإحداث الفوضى في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأبعد من ذلك.

- الاتفاقية متواضعة للغاية، إلى درجة أنه حتى لو امتثلت إيران امتثالا كاملا لبنودها، فإنه سيبقى في إمكان النظام أن يكون على حافة اختراق نووي في فترة قصيرة من الزمن. ولهذا فإن بنود "الغروب في الصفقة"، أو المدد الزمنية المحددة في الاتفاق على تخصيب اليورانيوم غير مقبولة أبدا.
- بقاء الصفقة على صيغتها الحالية يعني أن الشرق الأوسط سيعرف قريبا سباق تسلح نووي، إذا امتلكت إيران هذا السلاح.
- يفتقر الاتفاق إلى آليات تفتيش صارمة لمنع إيران وكشفها ومعاقبتها على أي محاولة خداع. كما أن المفتشين لا يملكون حق التفتيش غير المشروط لعديد من المواقع المهمة، بما في ذلك المرافق العسكرية كما أن الاتفاق أخفق في معالجة تطوير إيران الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس حربية نووية.
- لا يملك الاتفاق القدرة على تقييد نشاطات إيران المزعزعة للاستقرار، بما في ذلك دعمها للإرهاب.

يرى أكثر الخبراء، فضلا عن حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، أن ترامب تعمد التضليل في اتهاماته لإيران والمبالغة في سرد عيوب الاتفاق، بل إن الوكالات الأميركية

المختصة نفسها لا توافقه في اتهاماته للاتفاق النورية[1] فمثلا كان وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس، أخبر لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي في أفريل 2018، أن نظام " التحقق من التزام إيران تعهداتها بموجب الاتفاق قوي إلى حد بعيد لضمان امتثال إيران ". وتقول التقارير إن إيران ملتزمة تعهداتها على الرغم من أنها تنطلق من " افترض أن إيران تحاول الغش[2] ". وكان ماتيس عبر مرارا، أن من مصلحة الولايات المتحدة البقاء في الاتفاق النووي، وكذلك فعل وزير الخارجية السابق تيلرسون، ورئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة الجنرال جوزيف دانفورد، الذين أكدوا مرارا التزام إيران بنود الاتفاق والأمر ذاته أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قالت إن إيران لم تنتهك التزاماتها بحسب الاتفاق[3].

من الذرائع المضللة الأخرى التي قدمها ترامب زعمه أن إيران ما زالت تواصل عمليات تخصيب اليورانيوم، بما يسمح لها في المستقبل ببناء قنبلة نووية. ولكن بموجب الاتفاق النووي عام 2015، فإنه يمكن إيران تخصيب كميات محدودة من اليورانيوم تصل إلى 3.67 في المئة، وهي أقل بكثير من نسبة 90 في المئة من اليورانيوم المخصب اللازم

[1] Stephen Collinson, Everything that scraping the Iran deal says about Donald Trump, CNN, May 9,2018, accessed on 21/5/2018, http://goo/gl/mgGFcf

[2] Krishnadev Calamur, Trump Rips Up a Decaying and Rotten Deal With Iran, the Atlantic, May, 8,2018, accessed on 21/5/2018, http://goo.gl/6URRkQ

[3] James McAuley and Karen Deyoung, Europeans scramble to save Iran nuclear deal but face new concerns over U.S. sanctions, the Washington Post, May 9, 2018, accessed on 21/5/2018, http://goo.gl/NdGhBj

لصنع قنبلة[1]. كما أن اعتماده على مزاعم الاستخبارات الإسرائيلية، التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو نهاية أفريل 2018، فيه مخالفة لتقدير الاستخبارات الأميركية نفسها. وإذا كان نتنياهو تحدث بصيغة الفعل الماضي عن برنامج إيران النووي المزعوم لصناعة قنبلة، الذي تقول إسرائيل إن استخباراتها وضعت يدها عليه في إيران وهربتها[2]، فإن ترامب تحدث في خطابه الذي أعلن فيه الانسحاب من الاتفاق بصيغة الفعل المضارع عن سعي إيران المستمر لبناء قنبلة نووية.

وتشير مصادر كثيرة إلى أن العرض الذي قدمه نتنياهو عن مزاعم برنامج إيران النووي، قبل المفاوضات على اتفاق 2015 وخلالها، قد تم بالتنسيق مع البيت الأبيض. وبحسب تصريحات مسؤولين أميركيين وما يسمون إسرائيليين حينئذ فإن نتنياهو أبلغ ترامب في 5 مارس 2018 بالأدلة المزعومة[3]. وفي اليوم نفسه أعلن ترامب أن عرض نتنياهو أثبت أن موقفه من الاتفاق الإيراني " صحيح 100 في المئة.

كما أصدر البيت الأبيض بيانا حينها جاء فيه أن المعلومات التي أعلنتها ما تسمى إسرائيل بشأن البرنامج النووي الإيراني توفر " تفاصيل جديدة ومقنعة " بشأن جهود إيران لصنع " أسلحة نووية يمكن إطلاقها عن طريق صواريخ. وما يؤكد الخلافات في الولايات بيان أصدره

---

[1] James McAuley and Karen Deyoung, Europeans scramble to save Iran nuclear deal but face new concerns over U.S. sanctions, Collinson

[2] David M. HALBFINGER, Davide E. Sanger and Ronen Berman, Israel Says Secret Files Detail Irans Nuclear Subterfuge, the New York Times, APRIL 30, 2018,accessed on 21/5/2018. http://goo.gl/cpHacA

[3] Brian Bennet ,White House Has Known for W Weeks About Israels Stoien Iran Documents,The Time, May 2, 2018,accessed on 21/05/2018, http://goo.gl/pgn6W6

بعد ساعات من خطاب نتنياهو، تراجع فيه عن الادعاء أن إيران " تملك" برنامج أسلحة نووية، واستخدم بدلا من ذلك فعلا ماضيا مفاده أن إيران " امتلكت " برنامج أسلحة نووية قويا وسريا. غير أن ترامب في خطابه الأخير الذي أعلن فيه انسحابه من الاتفاق النووي إلى استخدام الفعل المضارع مجددا حول استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم واقترابها بذلك من إنتاج قنبلة نووية.

المطلب الثاني: الموقف الأوروبي والخيارات المتاحة

منذ توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة، تابعت الدول الأوروبية اعتمادها بسياسة التقارب مع إيران. ومنذ انسحاب الولايات المتحدة، بات مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة معرضة للخطر. يقدم موجز السياسة هذا مراجعة نقدية لسياسة التعاون والتقارب التي تعتمدها أوروبا مع إيران. ويشدد على ضرورة أن تعالج سياسة الاتحاد الأوروبي إزاء إيران أزمتين: أولا سياسة أمريكية إزاء إيران تتناقض مع أزمة تعتمدها أوروبا، مع عمل القوى عبر الأطلسية نحو مساع متعارضة، وثانيا جمهورية إسلامية تواجه أزمة حادة في الداخل. وفي ما يتعلق بواشنطن، يوصي موجز السياسة هذا أن تتعاون أوروبا مع واشنطن في شأن سياسة إيران، فتعمل عمل العنصر المصحح. وفي ما يخص طهران، يجدر بأوروبا أن تعتمد استراتيجية ثنائية تقضي بتعاون مستمر مع استخدام نفوذها المستمد من أفضلياتها المقارنة لتشجيع تصحيحات في المسار الإيراني.

أهم التوصيات

- الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة لسببين: (1) سيساعد احتواء البرنامج النووي الإيراني على تفادي سباق نحو التسلح النووي في الشرق الأوسط، و(2)

يحرص الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة على أن يحتفظ الاتحاد الأوروبي بنفوذ على إيران[1].

- إشراك واشنطن: لا يجدر إلغاء السياسة عبر الأطلسية في شأن إيران لأنه من المرجح أن تدوم الهواجس حول السياسة الإيرانية إلى ما بعد انقضاء فترة إدارة ترامب. لذلك على الاتحاد الأوروبي أن يستكمل في الوقت عينه مشروع استقلاليته الاستراتيجية.
- استخدام الاتحاد الأوروبي لنفوذه مع إيران بالاستناد إلى أفضلياته المقارنة: على الاتحاد الأوروبي الا يتوانى عن تقديم شروط للتعاون، وباعتماده سيقدم محفزة مهمة لطهران لكي تبدأ بتغيير سلوكها.
- تفادي المحسوبية الداعمة للنظام: يجدر بالاتحاد الأوروبي أن يتخذ موقفا واضحا يتوافق مع قيمه ويدعم حقوق الشعب الإيراني الديمقراطية. وفي حال ترك الاتحاد الأوروبي الساحة لواشنطن، قد يصب ذلك في مصلحة أجهزة النظام القمعية.
- الشروع في تحول آن أوانه في التفكير نحو تنسيق سياسات خارجية وإنمائية: عجز الاستقرار السلطوي والسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة السابقان عن تأمين الاستقرار في البلدان المجاورة لأوروبا، بما فيها إيران. لذلك يجدر بالاتحاد الأوروبي

[1] Jonathan Landay, Arshad Mohamed, Warren Strobel, and John Walcott, U.S. launches campaign to erode support for Iran leaders, Reuters, July 21,2018, http://www.reuters.com/articl/us-usa-iran/u-s-launches-campaign-to-erode-support-for-irans-leaders-idUSKBN1KBOUR

أن يحضر الآن الأسس المفاهيمية من أجل تحقيق تحول في التفكير في سياسته الخارجية.

لقد أدي قرار الانسحاب الأحادي الذي اتخذه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة في 8 ماي 2018 ثم إعلان وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو في 21 ماي عن سياسة جديدة في شأن إيران إلى طرح علامة استفهام حول مدى إمكانية استمرار هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف .ويشكل هذا التطور تحديا كبيرا لسياسة التعاون والتقارب الأوروبية مع إيران، فقد قدم بومبيو اثني عشر مطلبا مغالى فيها، داعيا إيران إلى وقف برامج صواريخها البالستية والنووية ووقف تدخلها الإقليمي. وترافقت هذه الدعوة بتغيير في خطاب النظام وبحملة علاقات عامة تشكك بشرعية الجمهورية الإسلامية. غير أن الإدارة الأمريكية تصر على أنها لا تسعى سوى إلى تغيير سلوك النظام [1]. ويكمن جوهر استراتيجية الضغط الأقصى التي تمارسها واشنطن بحق طهران في إعادة فرض العقوبات الخارجية الأمريكية في جولتين، الجولة الأولى في أوائل أغسطس والثانية، وهي الأهم في أوائل نوفمبر 2018 وهي تستهدف صادرات النفط الإيراني (راجع الرسم البياني) ومصرف إيران المركزي.

[1] John Bolton : North Korea has not taken effective steps to denuclearize, interviewed by Nick Schifrin, PBS Newshour,August 6, 2018 http://www.pbs.org/newshour/show/john-bolton-north-korea-has-not-taken-effecive-steps-to-denuclearize.

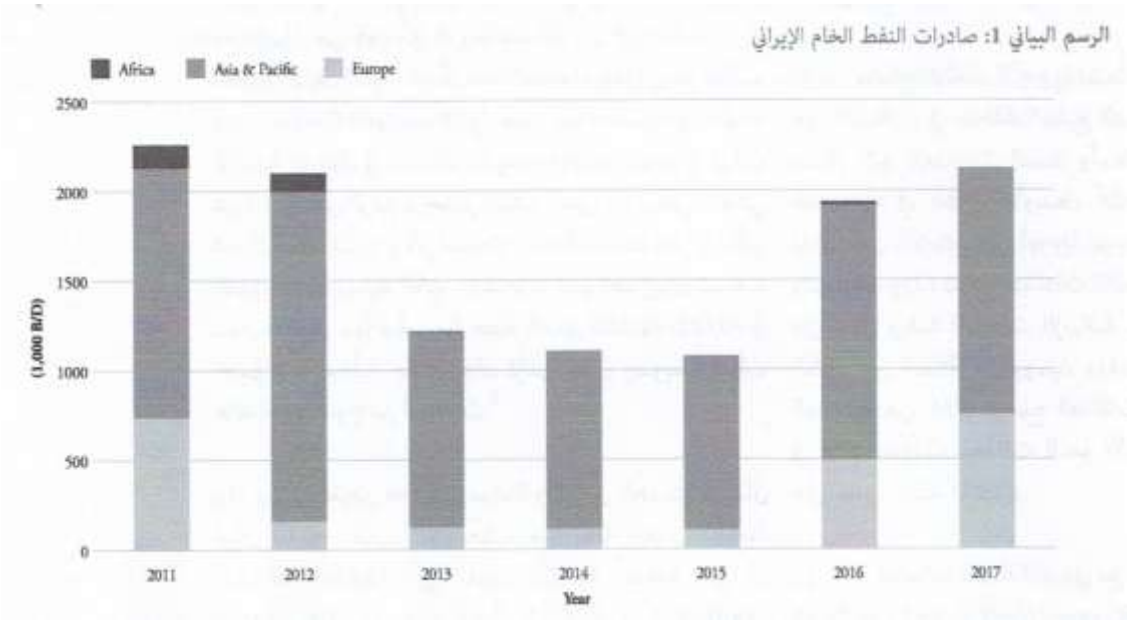

الشكل 4: يمثل صادرات النفط الخام الايراني

يمثل الرسم البياني أعلاه صادرات النفط الايراني الخام بالنسبة للسنوات حيث نلاحظ من سنة 2011 الى غاية 2015 هناك تناقص واضح في كمية النفط الخام المصدر(من 2250الى حوالي1000B/D) ومن ثم في سنتي 2016و 2017 ارتفع الى 2100B/D .

وبدأ التأثير الاقتصادي للعقوبات الأمريكية يظهر حتى قبل إعادة فرضها . فقد أجبرت الكثير من الشركات والمؤسسات المالية الأوروبية على وقف أنشطتها مع إيران قيما تدهورت العملة الوطنية الإيرانية.

وفي الوقت الذي بدأت فيه العقوبات الأمريكية تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد الإيراني المتأزم. لا يزال الغموض قائمة حول الهدف النهائي لاستراتيجية الضغط الأقصى التي تمارسها إدارة ترامب ، فهل هي تسعى إلى تدمير النظام أم إلى إجباره على تغيير سلوكه من خلال سياسة احتواء عدائية للحد من قدراته الهجومية والدفع به في نهاية المطاف إلى الخضوع للمطالب الأمريكية ؟ ويوحي عرض الرئيس ترامب في يوليو 2018 القاضي بإبرام

اتفاقية جديدة مع طهران من دون أي شروط مسبقة بأن الإدارة تسعى إلى تحقيق الهدف الثاني[1]، غير أن هذا الاستعداد يتعارض مع مطالب وزير الخارجية الأمريكية الاثني عشر، مما يصعب على القيادة الإيرانية الدخول في نقاشات علنية وحفظ ماء الوجه في الوقت عميقة. لكن على الرغم من رفض المرشد الأعلى لإيران علي خامنئي دخول النقاشات، لا يمكن استبعاد هذه النقاشات نظرة إلى تأثير العقوبات الأمريكية الكبير والشامل[2] فلم تعد إيران تستفيد سوى بالقليل مما تبقى من خطة العمل الشاملة المشتركة في خضم أزمة محلية حادة وقد تؤمن عمان وسويسرا قنوات خلفية لهذا النوع من النقاشات[3].

وقد يكون الغرض فعلا من سياسة واشنطن الجديدة في شان إيران الدفع بطهران للانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة وإجبارها على القبول باتفاقية جديدة. غير أن انسحاب للاتفاق إلى إلغاء قرار المجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعني بتعليق العقوبات الدولية[4]. بالتالي، يعاد فرض عقوبات الأمم المتحدة فيما تخسي طهران دعم الشركاء

[1] Tramp says Iran will seek frech deal, as looming sanctions weigh on economy, Reuters, July 12, 2018, http://www.reuters.com/article/US-nato-summit-iran/tramp-says-iran-will-seek-fresh-deal-as-looming-sanctions-weigh-on-economy-idUSKBN1K21LY.

[2] Parisa Hafezi, Iran Khaamenei rejects Trump offer of talks, chides government over economy, Reuters, August 13, 2018 http://uk.reuters.com/article/uk-iran-usa/Irans-Khamenei-rejects-trump-offer-of-talks-chides-government-over-economy-idUKKBN1KY14B

[3] Rainer Hermann and Majid sattar, Trump geht auf Iran zu : Wieder ein grober Deal ? Tramp approches Iran : Again a grand deal, Frankfurter Allgemeine Zeitung, July 31, 2018 http://www.faz.net/aktuell/politik/trump-praesidentschaft/trump-geht-auf-iran-und-rohani-zu-wieder-ein-gosser-deal-15716824.html

[4] United Nation Security Council, Resolution 2231, July 20, 2015 http://undocs.org/S/RES/2231/2015.

المتبقين لها في الاتفاقية إيران من هذه الخطة لا يتحقق سوى في ظروف خاصة، مثل أن يؤدي خرق مادي (الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين).

ودخلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية الأزمة الأكثر حدة في تاريخها ، فقد نشبت الثورة والاحتجاجات الجارية في خلال العام 2018/2017 نتيجة التحديات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والبيئية المترابطة، فبلغت ذروة لا سابق لها، ومن المرجح أن تتسبب الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في تفاقم أزمة إيران الداخلية، فتساعد في الوقت عينه على تعزيز السلطوية في طهران[1]، ومع أن فرص التزام إيران مطالب بومبيو حول السياسات الإقليمية شبه معدومة[2]، قد تمهد الأزمة غير المسبوقة في إيران وتضاؤل الموارد الطريق أمام تنازلات إيرانية.

في غضون ذلك، عترت أوروبا عن نواياها في إنقاذ خطة العمل الشاملة المشتركة وأفصحت عن معارضتها للسياسة الأمريكية في شأن إيران. غير أنها لا تستطيع أن تتجاهل أن سياسة الضغط الأقصى التي تمارسها واشنطن تتحدى سياستها الخاصة في موضوع إيران القائمة على التعاون والتقارب . على ضوء هذه الخلفية، ينبغي على سياسة الاتحاد

[1] Amir Ahmadi Arian and Rahman Bouzari, what Sanctions Mean to Iranians, « New York Times, May 29, 2018 http://www.washingtonpost.com/news/global-opinions/wp/2018/05/30/why-trumps-plans-for-regime-change-in-iran-will-have-the-oppisite-effect/

[2] Suzanne Maloney, the Tramp administrations Plan B on Iran is no plan at all, Order from chaos(blog), Brookings Intitution, May22, 2018, http://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/05/22/the-tramp-administrations-plan-b-on-iran-is-no-plan-at-all/

الأوروبي المتعلقة بإيران أن تعالج هذين التحديين الأساسيين: التوجه الجديد للسياسة الأمريكية، بالإضافة إلى أزمة إيران المحلية غير المسبوقة.

أوروبا وإيران: مصالح الاتحاد الأوروبي ونقاط قوته ومعوقاته

تشمل مصالح الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإيران

1. المحافظة على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي لا تزال منطقة مهمة بشكل كبير لإمدادات النفط وأسعاره العالية.
2. حل الصراعات في الشرق الأوسط، أقله بهدف تفادي تدفق المزيد من اللاجئين إلى أوروبا نتيجة عدم استقرار الدول وانهيارها.
3. تنويع إمدادات الاتحاد الأوروبي من الطاقة من خلال زيادة الواردات الإيرانية وتخفيض اعتماد أوروبا الكبير على الطاقة من روسيا.
4. تعزيز صادرات سلعه الصناعية من خلال توسيع العلاقات الاقتصادية مع إيران في وقت سجلت معدلات النمو الأوروبية أرقاما منخفضة على مدى العقد المنصرم .

وفي خلال تعاملات الاتحاد الأوروبي مع منطقة الشق الأوسط، أيد تقرير الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي، الصادر بعد عام واحد على توقيع خطة العمل الشامل والمشترك، التزاما متوازنا:

سيتابع الاتحاد الأوروبي التعاون مع مجلس التعاون الخليجي والبلدان الخليجية منفردة. وانطلاقا من الاتفاق النووي الإيراني وعملية تنفيذه، سيشرك الاتحاد الأوروبي أيضا

تدريجيا إيران في مجالات مثل التجارة والأبحاث والبيئة والطاقة ومكافحة الاتجار والهجرة والتبادلات المجتمعية، وسيعزز الحوار مع إيران وبلدان مجلس التعاون الخليجي حول الصراعات الإقليمية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، ساعية لتفادي انتشار عدوى الأزمات القائمة ومعززة التعاون والدبلوماسية[1].

غير أن أهداف السياسة هذه معظمها لا تعكس الغايات التي يتبناها علنا الكثير من صانعي لسياسات الأوروبيين الذين يعتقدون أن الالتزام بالتجارة و التقارب مع إيران من المفترض أن يسهم في تسهيل التغيير هناك.

وتكمن نقاط القوة العلاقة أوروبا مع إيران في الدور الرئيسي الذي اضطلعت به أوروبا في تحديث البنية التحتية الصناعية لإيران ، وفي السمعة الحسنة التي تتمتع بها لدى مختلف الأطياف السياسية في الجمهورية الإسلامية ، وفي دورها المهم في مساعدة طهران على تحسين مكانتها في النظام الدولي[2] ومن المهم أن تدرك أوروبا أيضا بأنها القوة الوحيدة التي بإمكانها أن تقدم لإيران المنافع الاقتصادية التي تسعى إليها [3]. وتشكل في الواقع هذه

[1] European Union Global Strategy, Shared Vision, Common Action : A Stronger Europe, A Globale Strategy for the European Union Fereign and security policy, June 2016,35

[2] Ali Fathollah-Nejad, Germany relation with Iran beyond the nuclear deal : Readjusting Foreign and divlopement Policy « in Froreign Policy and the next German.

[2] راجع l video interviw lear deaJoost Hiltermann, Europe dilemma after US withdrawal from Iran nuc ,International Politique and societyBerlin, : Frendrich Ebert Foundation, July 23,2018 http://www.ips-rnal.eu/video/show/article/show/europes-dilemma-after-us-withdrawal-from-Iran-nuclear-deal-2874

الأفضليات المقارنة نفود الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع طهران عند المقارنة مع قوى عظمى غير غربية.

في الختام، لم تمهد سياسة التبادل التجاري والتقارب تجاه إيران الطريق أمام التغيير. فقد كان في الواقع لسياسة الاتحاد الأوروبي إزاء إيران المزيد من أوجه الشبه مع سياسة الاستقرار السلطوي التي تشبه تلك التي تم اعتمادها على مدى العقود الأخيرة مع بلدان مستبدة أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد أكد هذا الاستنتاج خبير إيراني في وزارة الشؤون الاقتصادية والطاقة الألمانية وعضو أول في مجموعة العمل بشأن إيران التابع للاتحاد الأوروبي، فأطلع كلاهما المؤلف على وجهة النظر هذه في جوان 2017 وفيفري 2018 على التوالي، فيما اذعت مواقف مؤسستيهما عكس ذلك.

المبحث الثاني: تأثيرات الانسحاب الأمريكي على العلاقات الأوروأمريكية

وضع انسحاب ادارة دونالد ترامب المتعقد من هذا الاتفاق في 8 مايو 2018 واعلان ترامب اعادة فرض العقوبات الأمريكية المتعلقة بالنشاط النووي في خلال الأشهر الثلاث من سنة 2019، هذا الاتفاق المتعدد الأطراف على حافة الانهيار. وفي مقابل تخفيف العقوبات، قيدت خطة العمل الشاملة المشتركة برنامج ايران النووي، مختتمة بالتالي أزمة دامت عقدا من الزمن وكانت عرضة لتصعيد عسكري[1].

المطلب الأول: التأثيرات السياسية و الأمنية

على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وايران، لا يزال مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة غير مستقر. لذلك من الضروري حماية العلاقات الاقتصادية و السياسية والأمنية ما بين الاتحاد الأوروبي وايران لانقاد الاتفاق. ولا يمكن للاتحاد الاوروبي تحقيق هذه المهمة الا عبر بذل جهود سياسية وقانونية حثيثة حيث تقنع بدورها طهران بالبقاء في الاتفاق. لكن حتى لو استجمعت أوروبا قوة سياسية وقدرت على التحمل بشكل غير مسبوق أمام واشنطن، فان هذه الجهود المبذولة للمحافظة على استمرارية الاتفاق قد تفشل بسبب قلق الشركات الأوروبية فعليا من عقاب أمريكي محتمل[2].

[1] Ali fathollah-Nejad Tramps Withdrawal from the Iran Nuclear Deal and Its Nefarious Consequances 03/10/ 2018
https://thregion.org

[2] Ali fathollah-Nejad , ibid

ولا بدَ من ذكر التداعيات السلبية لقرار الرئيس الأمريكي ترامب على كافة الجبهات المعقولة:

دوليا: يضعف بشكل كبير الجهود الدبلوماسية المتعددة الأطراف لمفاوضة اتفاقيات عدم الانتشار المحافضة عليها، والمفاوضات المتعلقة بأسلحة كوريا الشمالية النووية خير مثال على ذلك. وقد شوهت هذه الحركة أيضا مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي عبر تقويض مصداقيتها أولا كشريك موثوق به في الاتفاقيات الدولية، امتثلت ايران في النهاية للجانب الخاص بها من المساومة كما تصادق عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما ثانيا فمن خلال توجيه ضربة من المحتمل أن تقضي على مستقبل التعاون عبر المحيط الأطلسي في مسائل متعلقة بالأمن الدولي، تم تفاقمها بفعل خداء ترامب لرؤساء الحكومات التابعين لحلفاء واشنطن الأوروبيتين الأساسيتين في اللحظة الأخيرة من مناشداتهم لانقاذ الاتفاق.

اما اقليميا، فيسمح القرار لايران بالخروج من الاتفاق وتنشيط برنامجها النووي واطلاق العنان بالتالي لسباق تسلح نووي في الشرق الأوسط، سيتمخض عنه عواقب وخيمة لا يمكن التنبؤ بها. وتجدر الاشارة الى ان الأزمة حول برنامج ايران النووي، الذي وضعت له خطة العمل الشاملة المشتركة نهاية مؤقتة بصورة فعلية، قد تظهر مجددا وتفسح المجال لامكانية حصول مواجهة عسكرية. بالاضافة الى ذلك، قد ينجم عن انهيار الاتفاق، وهو أمر يقوي من عزيمةمتشددي ايران، سياسات اقليمية مطلقة أكثر يستطيعون السيطرة عليها.

أما على الصعيد الداخلي، فقد يصب انهيار في مصلحة متشددي ايران: من الممكن أن تزهر مجددا امبراطوريات اقتصاد الظل التابعة لهم، فيما قد توسع الدولة السلطوية سلطتها على المجتمع. فقد جاء قرار ترامب في وقت حساس جدا في التاريخ، أي عندما بدأت الجمهورية الاسلامية تترنح بفعل الاحتجاجات المستمرة طوال الأسابيع والأشهر المنصرمة. ولا بد من الذكر أن نشاط الايرانيين السياسي سيواجه قمع الدولة على نحو أسهل، اذ قد يصور على أنه يخدم أجندة أمريكية ل"تغيير النظام". وبعد انقضاء أقل من ثلاثة أسابيع على الانسحاب الأمريكي، أعلن المتشدد الايراني والجهاز القضائي المسيس بشدة أن "الهيئات والأمنية ... ستتصدى بحزم لأي مجموعة أو فرد يبغي المساس بأمن البلد"، مصورا المحتجين الشباب ك"مناهضين للثورة، انطلت عليهم حيلة الحرب النفسية التي يمارسها أعداء الولايات المتحدة الأمريكية وما تسمى اسرائيل". وبالتالي يعني ذلك أن خطاب الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية مايك بومبيو عن" تغيير النظام " هي مفاجأة سارة لأجهزة طهران القمعية في الوقت الذي تشهد فيه البلاد احتجاجات واضرابات يومية.

وفي النتيجة، تعرض التداعيات المرجحة على كل هذه الجهات ما تنوي حركة ترامب المزعومة تحقيقه[1].

أما من حيث الأثار المترتبة عن العقوبات على ايران والاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط. فان انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي يشكل عامل تهديد في الجانب السياسي، فان العقوبات تعيد ايران الى فكر المحافضين الجدد، وذلك حين وصفها

[1] Ali fathollah-Nejad , ibid

جورج بوش الابن بأحد دول "محور الشر" اذ سيترك ذلك ايران بلا حلفاء أو على الأقل بقليل من الحلفاء وبامكانيات قليلة[1].

المطلب الثاني: التأثيرات على العلاقات الاقتصادية وباقي الملفات الحساسة مثل التغيرات المناخية

منذ الثامن من مايو الماضي يستيقظ المتابع للشأن الايراني كل يوم على تطورات وتبعات جديدة لقرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع ايران، ولا ريب أن صانعي القرار والمجتمع الايراني كانوا يخشون اتخاذ الادارة الأمريكية لذلك القرار، لكن يبدو أنهم – صانعي القرار في ايران– لم يكونوا يتوقعول رد الفعل الدولي، خصوصا من الشركات عابرة الحدود، ولا الأثار التي سيخلفها هذا القرار على الاقتصاد والشعب الايراني أو على الاستثمارات الأجنبية التي عولوا عليها كثيرا لتطوير الاقتصاد بعد الاتفاق النووي[2].

في الجانب الاقتصادي فانه يعيد ايران الى دائرة العقوبات التي تركت أثارا بالغة التأثير على الاقتصاد الايراني وامتدت آثارها الى المواطن الايراني. التأثيرات أصابت العملة الايرانية بشكل مباشر ضاعفت من الأعباء الاقتصادية لقطاع عريض من الشعب الايراني، ولا شك أن آثارها ستزداد اذا ما أخذنا بعين الاعتبار حزمة العقوبات التي تتعلق بالنفط.

[1] محجوب الزويري– ميسر سليمان "الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الايراني: التداعيات والأفاق"
www. Mesj.com

[2] المعهد الدولي للدراسات الايرانية "كيف سيأثر الاقتصاد الايراني بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي" 21 يونيو 2018
http://rasanah-iiis.org

في نفس السياق ان زيادة القطيعة الاقتصادية بين ايران والعالم سيضاعف من المشاكل البنيوية الهيكلية في الاقتصاد الايراني التي لم يجر حلها منذ حوالي أربعين عاما[1].

مسارات تحول الاستثمارات الأجنبية:

مما لا شك فيه وجود علاقة ايجابية بين دخول أو خروج الاستثمارات الأجنبية من أو الى دولة ما، وبين التوافق الدولي بين هذه الدولة والعالم الخارجي.

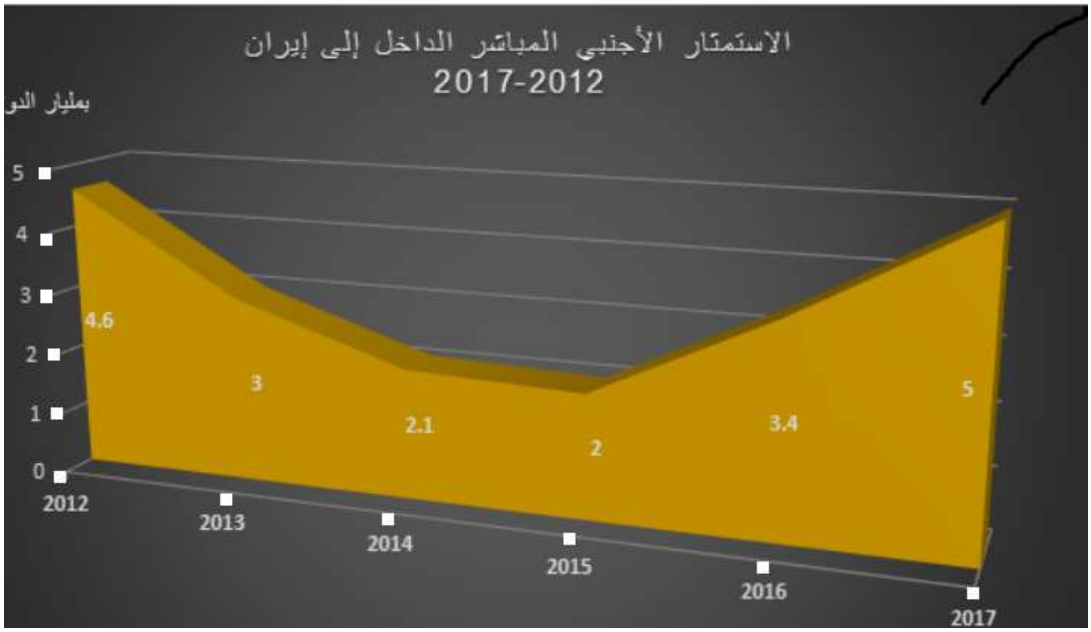

الشكل 5 : يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الايران 2012-2017

المرجع: المعهد الدولي للدراسات الايرانية "كيف سيأثر الاقتصاد الايراني بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي" 21 يونيو 2018 http://rasanah-iiis.org

[1] محجوب الزويري- ميسر ، مرجع سابق

يوضح المنحنى الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الايران 2012-2017 على مدى عامين عقب توقيع الاتفاق النووي عام 2015 انعكس اتجاه الاستثمارات المباشرة (FDI) ليأخذ المنحنى التصاعدي بعد سنوات من تراجعه نتيجة الحصار الدولي المفروض على الاقتصاد الايراني، وارتفع من ملياري دولار في عام 2015 الى نحو4, 3 مليار دولار و5 مليارات دولار عامي 2016 و 2017 على التوالي، وفقا لبيانات منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)، كما يتضح من الرسم البياني أعلاه.

وعلى الرغم من أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم انخفض في عام 2017 بنسبة بلغت 23% مقارنة بعام 2016، فانه سجل ارتفاعا في ايران في ذات العام بنسبة بلغت 50% كواحد من أعلى نسب نمو الاستثمار الأجنبي في قارة أسيا(نسبة نمو فقط وليس الحجم الاجمالي للاستثمارات، الذي سجل 5 مليارات دولار، وهو رقم متواضع بالنسبة الى الكثير من دول آسيا).

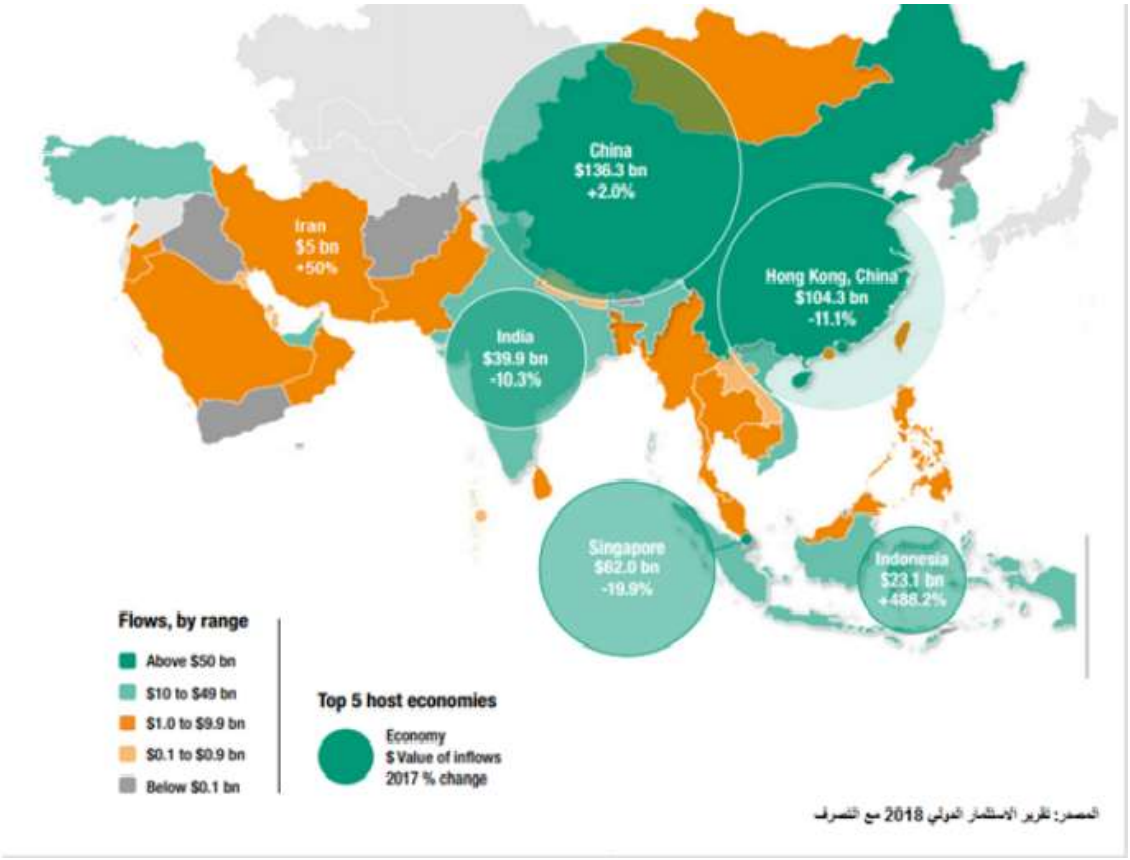

الشكل 6: يمثل خريطة توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الحجم ونسب النمو على دول آسيا في عام 2017

المصدر: تقرير الاستثمار الدولي 2018 مع التصرف.

كما يتضح من الشكل التوضيحي أعلاه، الذي يقدم الدلالات المتعلقة بتوزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الحجم ونسب النمو على دول آسيا في عام 2017، وتظهر الدول الأكثر استحواذا على الاستثمارات الأجنبية (أكثر من 50 مليار دولار) باللون الأخضر الغامق، ثم الأقل استحواذا بألوان أخرى متدرجة [1].

[1] المعهد الدولي للدراسات الايرانية، مرجع سابق

وفي الثامن من ماي 2018 قررت الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق النووي واعطاء مهلة لا تتجاوز ستة أشهر للشركات الأجنبية للخروج من السوق، وبعدها يبدأ سريان غرامات مالية(لم تحدد بعد) على الشركات المتعاونة مع الاقتصاد الايراني. ولم تنتظر غالبية الشركات المتعاونة مع الاقتصاد الايراني. ولم تنتظر غالبية الشركات متعددة الجنسيات الى نهاية المهلة وسارعت باعلان خروجها المؤكد بعد أيام قليلة من قرار الانسحاب الأمريكي، وجل هذه الشركات كانت تعمل في قطاعات محورية بالنسبة للاقتصاد الايراني كالنفط والغاز والبنوك والخدمات المالية والتأمين والنقل البحري والطيران المدني.

واذا ما عدنا بالذاكرة لسنوات قليلة الى الوراء نجد تشابها كبيرا بين المواقف الحالية للشركات الأجنبية ومواقفها خلال الفترة المقبلة في ظل انعدام اليقين السياسي والصراعات المتزايدة يوما بعد يوم مع العالم والجوار الايراني[1].

الى أي مدى سيتأثر حجم صادرات الخام الايراني؟

توقعت شركة بي بي(BP) البريطانية أن صادرات النفط الخام الايراني قد تنخفض ما بين 300 ألف الى مليون برميل يوميا بعد انسحاب الولايات المتحدة، ورجح عملاق صناعة النفط في العالم أن يكون حجم الانخفاض عند الحد الأدنى لهذا النطاق، في حين تراوح اجمالي صادرات النفط الايراني منذ بداية العام الجاري ما بين 2 و 2.1 مليون برميل يوميا، ويذهب أكثر من ثلثي الصادرات الى دول أسيوية أكبرهم الصين والهند وكوريا الجنوبية

[1] المعهد الدولي للدراسات الايرانية، مرجع سابق

واليابان، وأقل من الثلث يذهب الى دول أوروبا، وتسعى الولايات المتحدة للضغط على الأخيرة لوقف استرادها للنفط الايراني.

وحتى مايو 2018 استوردت أوروبا بمعدل نحو 450 ألف برميل يوميا من النفط الخام الايراني، لكن الولايات المتحدة تسعى الى التأثير على هذه الواردات عبر الضغط على المصارف الكبرى التي تحول أموال النفط من أوروبا لايران، ومن ناحية أخرى عبر شركات التأمين البحري على ناقلات النفط العالمية، بيد أن الضغوط الأمريكية نجحت في تحقيق بعض أهدافها، ليس في أوروبا فقط، بل في آسيا أيضا، اذ في تقرير لموقع "برترين ها" الايراني في السابع من يونيو الجاري أعلنت شركة "ريلاينس" الهندية، وهي تملك أكبر مجموعة من مصافي التكرير الهندية، عن نيتها التوقف عن شراء النفط الايراني لتبقى بمأمن عن العقوبات الأمريكية، كما صرحت مصادر مطلعة في مصافي تكرير أوروبية عدم مقدرة شركاتهم في تحدي الغرامات الأمريكية كشركات "ساراس" الايطالية و"ريبسول" و"كبسا" الاسبانية، و"ترولیوم" اليونانية[1].

الآثار الاقتصادية للانسحاب الأمريكي:

أولا: تكلفة الفرص الضائعة نتيجة لخروج الاستثمار الأجنبي[2]:

أي المزايا الاقتصادية التي قد يحرم منها الاقتصاد والمواطن الايراني جراء خروج الاستثمار الأجنبي، وتشمل هذه المزايا نقل الخبرة ورؤوس الأموال وتوطين التقنية

[1] المعهد الدولي للدراسات الايرانية، مرجع سابق

[2] نفس المرجع

والتكنولوجيا وزيادة المنافسة بين المنتجين المحليين ورفع الكفاءة، وتشمل أيضا تشغيل الأيدي العاملة الايرانية وزيادة التصدير للخارج وتوفير عملة أجنبية وزيادة المعروض المحلي من السلع والخدمات، ما يساهم في زيادة الجودة وتراجع الأسعار نتيجة للتنافس مع المنتجين المحليين. كل ما سبق يمثل فرصا يجلبها الاستثمار الأجنبي للاقتصاد المحلي سرعان ما تضيع مع خروجه من هذا الاقتصاد، ولهذا من المتوقع أن يضيف الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مزيدا من الأعباء الاقتصادية والحياتية في ايران.

ثانيا: تراجع التوضيف والأجور ومخزون رأس المال

تخارج الاستثمارات الأجنبية يعني تراجعا في مخزون رأس المال في الدولة وتراجعا في الطلب على العمالة (ارتفاع البطالة)، وبالتالي الأجور، نتيجة للعلاقة الطردية ما بين معروض رأس المال وبين الطلب على العمالة وبالتالي تتراجع الأجور وتنخفض دالة/حجم الانتاج ومعها معدل النمو الاقتصادي[1].

ثالثا: مساحة أكبر للاحتكارات

في بعض الصناعات وتعزيز تدخل المؤسسات النافذة سياسيا وماليا من التدخل في الحياة الاقتصادية كالحرس الثوري وشركات المؤسسة الدينية، ما يسفر عن أسعار أعلى وجودة أقل لغياب المنافسة السعرية، ما يزيد الأعباء على كاهل المواطن الايراني[2].

رابعا: انخفاض معدل النمو الاقتصادي:

[1] المعهد الدولي للدراسات الايرانية، مرجع سابق

[2] نفس المرجع

شركة " BMI " للأبحاث التابعة لمؤسسة "فيش" الانتمائية الأمريكية انخفاض معدل النمو الحقيقي الى 3,1 % في نهاية عام 2018 تأثرا باعادة فرض العقوبات الأمريكية، والى 0,8% في عام 2019 مقارنة ب 4,3 % في عام 2017 وب12,5 % في عام 2016 مدفوعا بنمو الصادرات النفطية. أما صندوق النقد الدولي فتوقع في تقرير له في التاسع والعشرين من شهر مارس الماضي أن ينخفض معدل النمو الحقيقي الى4% في عام 2018/2019، لكنه لم يشر في كامل التقرير لاعادة العقوبات الأمريكية ولا الى آثارها المحتملة، لذا قد لا يعتبر هذا المعدل واقعيا.

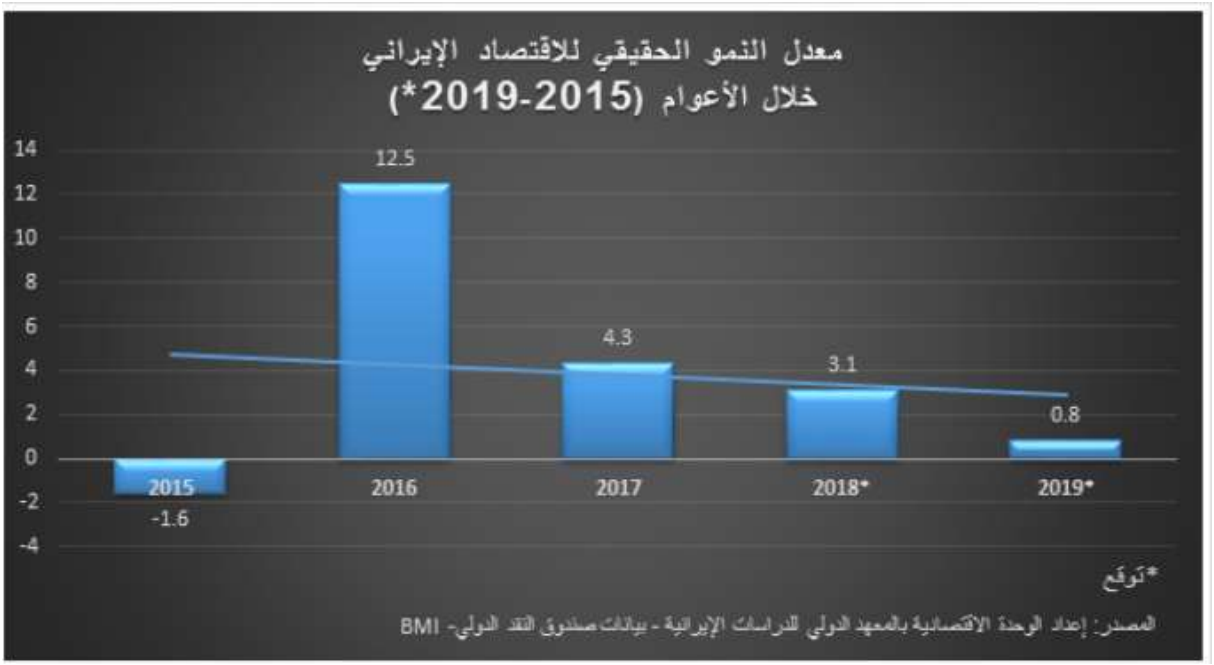

الشكل 7: يمثل معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الايراني خلال الأعوام(2015-2019)

المصدر: اعداد الوحدة الاقتصادية بالمعهد الدولي للدراسات الايرانية- بيانات صندوق النقد الدولي BMI

تم الاعتماد في الرسم البياني أعلاه الذي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الأعوام 2015-2019 على بيانات صندوق النقد الدولي حتى عام 2017 دون توقعات العامين التاليين، اذ تم الاعتماد على توقعات شركة الأبحاث الأمريكية، وتبدو هذه التوقعات مقبولة في ظل انحفاض متوقع في صادرات النفط الخام وخروج فعلي لشركات استثمارية صاحبة رؤوس الأموال الضخمة[1] .

خامسا: الضغط على ميزان مدفوعات الدولة وتفاقم أزمة نقص العملة الأجنبية

وذلك نتيجة تراجع حصيلة العملة الأجنبية، خصوصا من الدولار، بعد التراجع المتوقع لصادرات النفط الخام، وقد تزداد الواردات الايرانية لتعويض النقص في الانتاج الذي سيخلفه خروج الشركات الأجنبية العاملة في المجالات الانتاجية كالسيارات والأجهزة والمعدات وقطع الغيار وغيرها، وفي حال تزايد الواردات مع نقص ايرادات العملة الأجنبية سيتجه سعر الصرف الأجنبي للارتفاع وما يرتب عليه من زيادة في تكلفة المعيشة. وشهدت أسعار صرف العملات الأجنبية سيتجه سعر الصرف الأجنبي للارتفاع وما يترتب عليه من زيادة في تكلفة المعيشة. وشهدت أسعار صرف العملات الأجنبية في ايران ارتفاعا حادا في السوق الموازية منذ بداية العام الميلادي 2018، فقد خلالها التومان الايراني أكثر من ثلث قيمته أمام الدولار خاصة، ما اضطر الحكومة الى توحيد سعر الصرف في أبريل الماضي

[1] اعداد الوحدة الاقتصادية بالمعهد الدولي للدراسات الايرانية- بيانات صندوق النقد الدولي

وتجريم التبادل بأي سعر مواز، الا أن السعر الموحد كان أقل بكثير من القيمة الحقيقية، الأمر أعاد تداول العملة الأجنبية بأسعار أعلى في السوق الموازية[1].

سادسا: عرقلة خطط تطوير حقول النفط والغاز وتباطؤ التجارة الخارجية

تخارج شركات التأمين وناقلات النفط وشركات الطاقة يعرقل برامج انتاج وتصدير النفط ومخططات التطوير المستقبلي لحقول الغاز الايرانية الهائلة، أما وقف تعامل بنوك وشركات مالية عالمية مع ايران فسيعيق الاستراد والتصدير بين ايران والعالم أجمع ويحرم المجتمع الايراني من سلع وخدمات أو يرفع تكلفتها على أقل تقدير، فأي مصرف عالمي يتعامل بالدولار الأمريكي أو مسجل أو له فرع في الولايات المتحدة الأمريكية سيكون عرضة لغرامات مالية أمريكية اذا ثبت تعامله مع شركات ايرانية على قائمة العقوبات.

الطبقة المتوسطة والبسيطة تدفع الثمن:

ان تبعات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي على الاقتصاد الايراني يمكن أن توصل الى نتيجة نهائية مفادها أن الشعب الايراني هو أكبر المتضررين ومن يدفع الثمن في النهاية، وان لم يكن كامل الشعب فالطبقات البسيطة والمتوسطة– وهم المكون الأكبر للمجتمع الايراني، وهم من سيضطرون الى مواجهة تحديات وضغوط اضافية في سوق العملة الصعبة ونقص الانتاج، مما سينعكس على مستويات الأسعار، وهم سيواجهون التباطؤ في التشغيل والتجارة والأعمال، مما سينعكس على معدلات البطالة والفقر وجودة الحياة. ولربما يحمل المستقبل اما مزيدا من التدهور، واما تصحيحا لهذه الأوضاع الخطيرة،

[1] اعداد الوحدة الاقتصادية بالمعهد الدولي للدراسات الايرانية، مرجع سابق

وهو أمر مرهون بمدى عقلانية ورشد صانعي القرار هناك وتقديمهم لمصلحة مواطنيهم على صراعاتهم الخارجية وأحلامهم العابرة للحدود.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الاجراءات الرسمية للانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ يوم الرابع من نوفمبر 2019، وذلك بعد أن كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد أعلن ذلك من قبل، وانتظر حتى سمحت له بنود الأمم المتحدة ببدء الانسحاب.

194 دولة وقعت على اتفاقية باريس للمناخ التي تم اقرارها في باريس في اختتام قمة المناخ لعام 2015، وأخيرا أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من الاتفاق بشكل رسمي وبدأت الاجراءات. وكانت ادارة الرئيس السابق للولايات المتحدة باراك أوباما قد وقعت على هذا الاتفاق، وتعهدت بخفض الانبعاثات الأمريكية المسببة للاحتباس الحراري بنسبة تتراوح ما بين 26 و28% بحلول 2025 عن مستوياتها في 2005.

تأثير الانسحاب الأمريكي من اتفاقية باريس للمناخ

مما لا شك فيه أن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الانسحاب من اتفاقية باريس سيعقد جهود العالم غي تحقيق الأهداف التي وضعها لنفسه بموجب الاتفاقية المذكورة، والتي تتلخص في تجنب ارتفاع درجات الحرارة بأكثر من درجتين مئويتن. وبحسب التقديرات فالولايات المتحدة مسؤولة عن 15% من مجموع الانبعاثات الكربونية عالميا، ولكنها أيضا

مصدر رئيس للتمويل والتكنولوجيا التي تعتمد عليها الدول النامية في محاربة ارتفاع درجات الحرارة[1].

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأوروبية الأمريكية في ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي

كثيرة هي السيناريوهات التس يمكن توقعها، لكن يبدو السيناريوهات أدناه هي الأقرب لترقب ما يمكن أن يظهر قرار الانسحاب للسطح:

1- سيناريو التصعيد النسبي:

يقوم هذا السيناريو، كما أسلفنا ذكره على استراتيجية "العصا الغليظة" التي تتم عبر ارسال قوات ردعية تربض في المناطق القريبة من المنافس والسيطرة على الطرق التجارية المحيطة به وتضييق الخناق على الفعاليات التجارية والاقتصادية خاصة، وقد يشمل هذا التصعيد استهداف أوسع للنفوذ الايراني في الدول المنتشرة فيه، كسوريا واليمن والعراق ولبنان، وتوسيع نطاق العقوبات التي قد تشمل النفوذ التجاري والأمني والتمويلي والتكنولوجي ليس في منطقة الشرق الأوسط، بل في المناطق الأخرى كأمريكا الاتينية وافريقيا، وما يضفي لهذا السيناريو احتمال التحول الى واقع هو[2]:

[1] ما هي اتفاقية باريس للمناخ التي بدأت أمريكا الانسحاب منها رسميا http:// www.roayapedia. Org.com

[2] جلال سلمي: سيناريوهات ما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران نشر بتاريخ 2018/5/10

www.noonpost.com

- الاستهداف ما يسمى الاسرائيلي العسكري المباشر والأمريكي الخطابي –الدبلوماسي الى الآن– للوجود الايراني في سوريا ودول أخرى.
- الرغبة الأمريكية في تقليل كلفة أي تحرك عسكري، وقد لامسنا ذلك بمطالبة دول الخليج تحمل مسؤولية التحرك الأمريكي في سوريا، ما يعني حرص الادارة الأمريكية على التحرك وفقا لأساليب الاستراتيجية المذكورة أعلاه التي تتصف بالتصعيد النسبي الغير مكلف ولكن ذي النتائج الايجابية نسبيا.
- فقدان الولايات المتحدة الشريك الاقليمي المجاور لايران الذي يمكن أن يدعم اجراءات العسكرية الصلبة، فعدم التزام الدول المجاورة لايران كتركيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمنستان بقرار العقوبات الأمريكية التي اتخذت مسبقا ضد ايران بارز جدا.
- معارضة دول الاتفاق الأخرى فرض عقوبات على ايران وتطلعها للتعاون معها، لا سصيما على الصعيد الاقتصادي، وذلك انطلاقا من قاعدة التحالف النسبي وليس التحالف المطلق، أي أن عض دول 5+1 خاصة فرنسا تنظر الى مكسبها الاقتصادي على وجه الخصوص من الاتفاق مع ايران مقارنة مع دول الاتفاق الأخرى، بمعزل عن الهدف المطلق لهذا التحالف الذي كان محددا في اطار الحيلولة دون تطوير ايران لقدراتها النووية بشكل كامل.

ويمكن أن نجد في اعلان الولايات المتحدة منتصف يوليو 2017 فرض عقوبات جديدة على ايران شملت 18 من شخصيات والمؤسسات الايرانية فقط دون التوسع في نطاق هذه

العقوبات، لكن بالتركيز على تقليم نفوذها في جنوب سوريا ولبنان بمحاولة رفع التنسيق مع الحكومة اللبنانية، دليلا على تبني منهج تطبيق سياسة التطويق وتقليم الأظافر النسبية التي قد تؤدي الى مفاوضات أو اجراءات توقف المشروع الايراني في التمدد وتملك السلاح النووي قدر الامكان.

" المرشح هو أن تحاول الادارة الأمريكية الجديدة كبح جماح التوغل الايراني في المنطقة، انطلاقا من كونه يؤثر سلبا على المصالح الأمريكية والحلفاء".

2-سيناريو الضربة الوقائية:

يرشح أغلب أعضاء الادارة الأمريكية استراتيجية الضربة الوقائية الاستباقية التي تعني استهداف المنافس في قعر داره ومناطق نفوذه، قبل أن يتمدد ويشكل خطرا حقيقيا، لكن تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية هذا السيناريو يبدو صعبا بعض الشيء، لأن الأعضاء الذين يدعون والذين لا يدعون الى تنفيذ هذه الاستراتيجية على حد سواء يعلمون حجم كلفتها السياسية والاقتصادية، خاصة في ظل وجود أمثلة عملية على فشلها كالمثال الأفغانستاني والعراقي، بالاضافة الى العقلية الاقتصادية التي يتسم بها ترامب ومعاونوه. فتكاليف تلك الضربة التي قد تستهدف ايران، ستكون موجعة جدا للولايات المتحدة التي لم تكد تخرج من ثوب الخسائر الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية جراء الحرب على أفغانستان والعراق، تلك الحرب التي ولدت منظمات ارهابية دفعت أعضاء الادارة الجديدة

للاعتراف بأنها ناتجة عن فراغ السلطة الذي نتج عن انهيار الأنظمة السابقة، مع ضرورة التذكير بالرفض الأوروبي للقرار الأمريكي[1].

وهنا يجدر ذكر القوة العسكرية والتماسك الأمني اللذين تتسم بهما الدول المعنية مقارنة بالعراق أو أفغانستان، الأمر الذي يزيد من تكاليف الحرب الأمريكية في حال ركنت لاستراتيجية الضربات الوقائية عوضا عن اقتصار لاغبة ترامب على استرداد حق الولايات المتحدة من الحرب على العراق خصوصا، وليس فتح جبهة حرب جديدة تكلف بلاده ثروة هائلة لا تعود بعائد أمني أو اقتصادي جيد، فترامب "التاجر" يرى أن المقدرات العراقية وعلى رأسها النفط سلمت لايران ولا بد استعادتها[2].

وقد أكد هذا الأمر مسؤول رفيع في الادارة الأمريكية، حيث اشار الى أن الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي لا تتضمن ضربات استباقية، مع التأكيد على حق واشنطن في حماية مصالحها، بمعنى وجود هدف تقوية النفوذ ولكن بأساليب مختلفة، على الأرجح تدور في فلك سياسة الاحتواء أو التطويق لايقاف دور "الدول التحريفية"، حسب وصف الاستراتيجية، في المضي قدما نحو تغيير خطة النفوذ العالمي[3].

المرشح أن تحاول الادارة الأمريكية الجديدة كبح جماح التوغل الايراني في المنطقة، انطلاقا من كونه يؤثر سلبا على المصالح الأمريكية والحلفاء كدول الشرق الأوسط وما يسمى اسرائيل، لكن بالتمعن في توازن القوى الذي يوفر المساندة العسكرية والدعم

[1] جلال سلمي: سيناريوهات ما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران، مرجع سابق

[2] جلال سلمي: سيناريوهات ما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران، مرجع سابق

[3] نفس المرجع

الدبلوماسي والشرعية، ممثلا بروسيا ونسبيا بالصين، يبدو أن الولايات المتحدة قد لا تستطيع اتخاذ اجراءات صلبة أو عسكرية مباشرة ضد ايران، وانما قد تضطر للنظر في التنسيق مع روسيا للضغط على ايران ووقف التعاون العسكري التطويري معها مقابل ملفات أخرى، لعل أهمها ملف أوكرانيا وكوريا الشمالية، اذ يمكن أن توقف أو تخفف الولايات المتحدة دعمها المقدم لأكرانيا، كما يمكن أن تمنح روسيا دورا نسبيا فيما يتعلق بملف أزمة كوريا الشمالية وما يمكن أن يتبعها من انفتاح كوري شمالي على العالم.

3- سيناريو خوض مرحلة جديدة من المفاوضات

يبدو أن سيناريو التصعيد النسبي أكثر رجوحا مقارنة بالضربة العسكرية الصلبة، لأنه يعود على الولايات المتحدة بما هو مطلوب بتكاليف أقل ودون الاشتباك مع قوى أخرى، وبتحقيق الولايات المتحدة ما تصبو اليه من حد للنفوذ الايراني وضمان لوقف التخصيب النووي في الداخل والخارج، قد تتجه لدسترة أو محاصرة ايران "بالشرعية الدولية" لوقف تخصيب ايران برنامجها النووي، فتصريح ترامب بضرورة وقف تخصيب ايران نشاطها النووي بالكامل لما بعد عام 2030 م دليل ملموس بشأن الهدف الأمريكي من قرار الانسحاب من الاتفاق، كما أن رفض الدول الأوروبية القرار الأمريكي قد يلعب دورا في دفع الولايات المتحدة لخوض مفاوضات جديدة، بشأن الاتفاق بعد تحقيق النقاط التي ترنو اليها[1].

[1] جلال سلمي: سيناريوهات ما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران، مرجع سابق

في الختام، يبدو أن بنية الاتفاق التي تسمح لايران الاستمرار في تطوير برنامجها النووي داخل وخارج البلاد بعد فترة من الزمن، التي لا تحد من تحركها خارج حدود القومية، هما العاملان الرئيسان في دفع ترامب نحو الاتخاذ قرار الانسحاب من الاتفاق والمرشح هو العودة الى الاتفاق بصيغة جديدة.

خلاصة

يمثل قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران قفزة في المجهول، خصوصا أن إدارته لا تملك تصورا لما بعد الخروج منه إن ما طرحه ترامب هو حديث متفائل بلا أسس واضحة عن اقتناعه أن إيران استقبل في المحصلة التفاوض مجددا وأنه قادر على تأمين اتفاق أفضل من اتفاق 2015، في حين تصر طهران على أنها لن تفاوض على اتفاق جديد ويؤيدها في ذلك حلفاء الولايات المتحدة من الأوروبيين، فضلا عن روسيا والصين. ويشكك عديد من الخبراء في قدرة ترامب فعليا على حمل إيران على إعادة التفاوض على برنامجها النووي، ذلك أن الولايات المتحدة خسرت نعم حلفائها على الضفة الأخرى من الأطلسي وثقتهم، وأمام هذا الواقع الجديد، فإن المنطقة قد تكون على أعتاب تصعيد جديد وأشد عنفا، سواء عبر حروب بالوكالة، أم عبر مواجهة عسكرية مباشرة مع طهران، يكون طرفها الآخر الولايات المتحدة وما تسمى إسرائيل أو إحداهما. ولكن المواجهة العسكرية المباشرة ليست بالضرورة هي الخيار الأرجح من غير أن يعني انتفاءها، فإيران ستفكر مليا قبل فتح جبهة عسكرية مع الولايات المتحدة وما تسمى إسرائيل أو كلتيهما، ما قد يعني تصعيدا في حروب

الوكالة في الساحات السورية واليمنية والعراقية، بل حتى في أفغانستان وربما تتريث إيران ايضا في استئناف برنامجها النووية خاصة إذا ما التزمت أوروبا اتفاق عام 2015، فضلا عن أن ذلك قد يستدعي ردا أميركيا عتيقا كما هدد ترامب، وهو الذي يصعب التنبؤ بتحركاته وردود أفعاله. تبقى مسالة أخيرة، وهي أن إدارة ترامب على عكس ناقديها ترى في انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران رافعة لمفاوضاتها مع كوريا الشمالية حول برنامجها النوري، فبولتون يرى أن الرسالة التي يريد الرئيس الأميركي إيصالها إلى بيونغ يانغ هي أنه يريد صفقة حقيقية. "

خاتمة

خاتمة

هدفت الدراسة، بيان أبعاد التوتر الإيراني الأمريكي بخصوص الملف النووي الإيراني والمراحل التي مرت بها أزمة الملف النووي الإيراني ودوافع الولايات المتحدة الأمريكية للانسحاب وتأثي ذلك على علاقاتها مع أوروبا، وتحليلها وتكييفها في إطار الشرعية الدولية، ومن خلال استقراء الأحداث التي ظهرت بسبب هذه الأزمة، والتعرف على الآليات والإجراءات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة البرنامج النووي الإيراني.

وقد بينت هذه الدراسة أن العداء الأمريكي الإيراني لا يتعلق فقط بتطوير إيران لبرنامجها النووي، وإنما تعددت أبعاده لتتصادم مصالحهما في نقطة واحدة ألا و هي الرغبة في القوة والهيمنة على الشرق الأوسط . فإيران تستخدم برنامجها النووي لبلوغ مرتبة القوة الإقليمية المهيمنة وتحقيق التوازن مع ما تسمى إسرائيل، أما الولايات المتحدة فقد وجدته كوسيلة فعالة للضغط على إيران و إضفاء شرعية على عقوباتها.

كما يمكن القول :أنَ إيران ومنذ بداية الأزمة النووية عام 2002 اعتادت على المراوغة وإطالة أمد الأزمة بإتباع أساليب متعددة، أهمها استخدام الدبلوماسية والتفكير الإستراتيجي، والتفاوض مع الأطراف الدولية التي من شأنها تجنب دخول إيران في مواجهة عسكرية مع الغرب والجدير بالذكر، أنَ الخطورة في حيازة إيران للأسلحة النووية ليست لمجرد الصراع على القضايا الوطنية أو الحقوق، وإنما لما لها من تأثي ا رت على الاستقرار الإقليمي في بالمنطقة حيث ستلجأ إيران إلى استخدام سلاحها النووي في حال نشوب الحرب كوسيلة دفاع كما ربما تستخدمها لتهديد الدول المجاورة في سبيل تحقيق أهداف قد لا تتمكن من تحقيقها دون استخدام عامل القوة والتهديد.

أثبتت الشهور الأخيرة أن حلَّ الخلافات القائمة بين إيران وبين الولايات المتحدة الأميركية ليست مرهونة بالعملية التفاوضية بقدر ماهي بحاجة إلى إرادة سياسية من الزعماء

في البلدين، إضافة إلى أن سناريوهات المستقبل بالنسبة للسياسات الخليجية إزاء تداعيات جنيف عديدة، فضلا عن المسارات المفتوحة لاتفاق جنيف مازالت مفتوحة وتحمل افتراضات كثيرة و تغييرات متعددة.

النتائج:

- استمرار إيران في تحديها واستمرارها في برنامجها النووي والمثير للجدل بما يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم استقرارها.
- إصرار الطرف الإيراني على التدخل في الشأن الداخلي للشرق الأوسط، وكذلك في الأوضاع العربية واستقلالها.
- إصرار الطرف الإيراني على تحدي المجتمع الدولي عبر التصريحات الإستفزازية والتحدي الصارخ للقرارات.
- الملف النووي الإيراني جعل إيران لاعبا أساسيا في المنطقة.
- تحاول إيران من خلال ملفها النووي خلق فتن طائفية واضطرابات بين دول المنطقة.

- توصل إيران والدول(5+ 1) إلى توقيع اتفاق جنيف في يوليو 2015 ، الذي توصل إلى إعلان انتهاء أزمة الملف النووي الإيراني وقبول الغرب بالتعايش مع إيران في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب ما تسمى إسرائيل.

- توتر العلاقات الأوروبية الأمريكية في ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي.

نجد أن هناك حزمة من التداعيات الناتجة عن توقيع الإتفاق النووي الغربي وهي على النحو التالي:

1- اضطلاع ايران بدور الهيمنة الإقلمية.

2-تجنب المنطقة حرب خليجية رابعة من خلال تجنب سناريو الجحيم في ظل التصعيد

المتبادل بين إيران من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية وما تسمى اسرائيل من ناحية أخرى.

لكن التغيرات التي ستحدث في القيادة الامريكية يمكن أن يحدث انفراج في الملف النووي الإيراني سواء بالرجوع الى اتفاق 2015 أو فتح الباب لمفاوضات دون شروط مسبقة. خاصة أن إيران رفضت التفاوض مع إدارة دونالد ترامب على اتفاق جديد قد يفقدها بعض الامتيازات التي أخذتها جراء اتفاق 2015، و إذا كانت الإدارة الامريكية القادمة تولي أهمية للملف النووي الإيراني فإنه سوف تتحرك الدبلوماسية بمشاركة الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية و المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين و الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، خاصة مع تمسك الاتحاد الأوروبي و الصين و روسيا بالاتفاق و السعي للحفاظ عليه رغم انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد نجاد: الرئيس السادس للجمهورية الإيرانية تولى مهام رئاسة الجمهورية في 3/8/ 2005 و أعيد انتخابه في 12/1/ 2009. تقرير كريزس جروب حول الشرق الأوسط إيران هل ثمة مخرج من المأزق الأمني.
2. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية بين النظرية والواقع، القاهرة، بدون ناشر، 200 توفيق شومان، السلطات الدستورية في ايران: الصلاحيات و الادوار، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، العدد:114، ربيع 2004.
3. تركي و احمد السيد و ابعاد احالة الملف النووي الإيراني لي لاء , العدد 164 .4 / 2006 م , مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية مصر، القاهرة.
4. التقدم العلمي في ايران يسر الصديق و يغيض الأعداء + فيديو ، 2015/11/11م ، قناة العالم الاخبارية.
5. تقرير كريزس جروب حول الشرق الأوسط إيران هل ثمة مخرج من المأزق الأمني، رقم 51.
6. تقرير كونتريس جروب ، إيران هل ثمة مخرج من المأزق الأمني ؟ ، رقم 51 في 23 فيفري 2006.
7. جاري سمور، **مواجهة التحدي النووي الإيراني**، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية، 2006، الطبعة الأولى.
8. جلال سلمي: سيناريوهات ما بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع ايران نشر بتاريخ 2018/5/10www.noonpost.com
9. حسام سويلم، ((ماذا بعد الرد الإيراني على سلة الحوافز وما هي الخيارات المتاحة))، مجلة مختارات ايرانية، القاهرة، المجلد 07 العدد 67 فيفري 2006.
10. حسن روحاني: الدعوة للحوار في ظل العقوبات "لا معنى لها" CNN العربية، 6 أغسطس 2018، http:// arabic CNN.com

11. حسنين رائد , البرنامج النووي الإيراني و انعكاساته على الأمن القومي الاسرائيلي , 1979 _ 2010 م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الأزهر ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، قسم العلوم السياسية ، غزة 2011 م .
12. الحلو ماجد راغب ، قانون حماية البيئة ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، لسنة 1994 م .
13. دراسة عتريسي طلال ، البرنامج النووي الإيراني ليس خداعا من اجل التسلح ، مجلة معلومات المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير ، بيروت ، لبنان ، العد 39 , الخاص بالملف النووي الإيراني , 72 2007 م
14. رؤى متحدة، بردة النبي الدين والسياسة في ايران، ترجمة رضوان السيد، المجاس الأعلى للثقافة، 2003.
15. رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني واثره على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق.
16. زكى محمد عادل , الاقتصاد الإيراني و صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية , 2013 / 11 / 18 م
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid-387475
17. زهرة، عطا محمد، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، كتاب : البرنامج النووي، بيروت 2015.
18. سيد حسين موسوي، مفتاح العلاقات الايرانية-الأمريكية في "شؤون الأوسط" العدد 135، ربيع 2010، بيروت، لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية.
19. صادق حقيقت السياسة الخارجية للدول الإسلامية اسسها . اصولها , أهدافها , تعريب حسن علي مطر ترجمة مركز الهدف الدراسات و الكوثر ، ايران / قم , طا , لسنة 2013 م.
20. صادق حقيقت السياسة الخارجية للدول الإسلامية اسسها . اصولها , أهدافها , تعريب حسن علي مطر ترجمة مركز الهدف الدراسات و الكوثر ، ايران / قم , طا , لسنة 2013 م.

21. عبد الله سعد العتبي ، الأزمة الأمريكية الإيرانية و إنعكاساتها على أمن الخليج العربي : الكويت حالة دراسة ، 1997/2011جامعة الشرق الأوسط ، 2012.

22. عبد الله فالح المطيري ، أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني، جامعة الشرق الأوسط ، 2011.

23. عبد الوهاب لوصيف، دور وكالة الطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة دولية ، جامعة الجزائر 3 ، 201.

24. عتريسي طلال، إيران التاريخ و الواقع المعاصر، عن كتاب أهل السنة في ايران و مركز المسبار للدراسات و البحوث ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، لسنة 2011 م.

25. الفاتح هدى، خيارات دونالد ترامب في التعامل مع الاتفاق النووي، المركز العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

26. فاطمة فصاعي، سياسة: غرفة الأخبار: التدخل الايراني في لبنان تحت راية "حزب الله" 2016/1/6 أبوظبيhttp://al-ain/com

27. قاسم سليماني، محذرا ترامب: اذا بدأت الحرب فنحن من سيفرض نهايتها، رويتر 2018/7/26.

28. لقاء خاص بقناة الجزيرة.

29. ما هي اتفاقية باريس للمناخ التي بدأت أمريكا الانسحاب منها رسميا. www.roayapedia. Org.com

30. مارتن مان، الذرة و منافعها السلمية، ترجمة الدكتور عبد الحميد أمين ، عالم الكتب، مصر القاهرة، لسنة 1969م.

31. مجلة "سي آي ايه" أمريكا تعترف بمسؤولياتها عن انقلاب ايران عام 1953، جريدة الحياة، – يوبي أي 19 أغسطس 2013، http://alhayat.com/article/45553

32. مجلة الأنباء، النووي الإيراني: كشف الازدواجية الامريكية حول أسلحة الدمار الشاملالصادر في 4 ديسمبر 2004.

33. مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 10، العدد 02، ص 1703 سبتمبر 2019

34. مجموعة الأزمات الدولية، إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي، (التقرير رقم 51 حول الشرق الأوسط) بروكسل: مجموعة الأزمات الدولية، 23 فيفري 2006.

35. محجوب الزويري– ميسر سليمان "الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الايراني: التداعيات والأفاق"www. Mesj.com

36. محسن علي، ايران الإسلامية مقومات التطور العلمي و التكنولوجي، مركز الخدمة الخبرية ، اسلام تايمز 2011/8/2م.

37. محمد حسنين هيكل، مدافع أية الله قضية ايران والثورة، القاهرة دار الشروق، الطبعة السادسة، 2002.

38. محمد زيد محمود ابراهيم، التدخل الايراني في اليمن: طهران تدفع بمخططاتها السياسية والفكرية المتطرفة في الشرق الأوسط 28 ماي 2019 http://www.unipath-magazine.com

39. محمود احمد ابراهيم ، البرنامج النووي الإيراني التطورات و الدوافع و الدلالات الاستراتيجية مجلة السياسية الدولية ، مركز الأهرام , مصر ، القاهرة , العدد 131 ، لسنة 1998 م .

40. محمود و احمد ابراهيم ، البرنامج النووي الإيراني بين الدوافع العسكرية و التطبيقات السلمية مختارات ايرانية العدد 6 ,مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية , بالأهرام , مصر القاهرة 2001/1 م.

41. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية –العلاقات الامريكية الايرانية الملف النووي الايراني 1990/ 2015جامعة تيزي وزو.

42. مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، اسرائيل والمشروع النووي الايراني، الطبعة الاولى، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية 2006.

43. مصطفى جابر العلواني، رؤيا البحوث والدراسات العقوبات الأمريكية، وأثرها على فعالية الدور الايراني في المنطقة، مستقبل النظام الدولي 2018/9/20 http://ruyaa.cc

44. مصطفى صلاح، المركز العربي للبحوث والدراسات، التدخل الايراني في العراق: السيطرة وحدود الدور 1/أوث/ 2018 Http:// www.acrseg.com

45. المطيري عبدالله فالح ، أمن الخليج العربي و التحدي النووي الإيراني.

46. المعهد الدولي للدراسات الايرانية "كيف سيأثر الاقتصاد الايراني بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي" 21 يونيو 2018-http://rasanah iiis.org

47. مقال: ادارة الرئيس الأمريكي ترامب والاتفاق النووي الايراني: استمرارية أم انسحاب؟ 23/ 03/ 2018. د.صورية عباسة دربال كلية الحقوق والعلوم السياسية.

48. الملف النووي الايراني: تقرير باحث حمدان الشمري ادارة البحوث والدراسات مجلس الامة نوفمبر 2007.

49. من بيان طهران انظر "النص الكامل: اعلان ايران" بي بي سي نيوز، 21 أكتوبر 2003، أخر ظهور في 27 يونيو 2015م ، . http:// news bbc. Co .uk/1/hi/word/middle-east/ 3211036. Stm

50. موسى الزعبي، الفكر الاستراتيجي والسياسي، اتحاد كتاب العرب، دمشق 2001، ص 195

51. نعناع و عبد القادر ، دور التبادل الاقتصادي في اتفاق جنيف النووي مع ايران , موقع البصرة نت 12/2013/ 8 م

52. الهبيده و سعد مجبل فلاح , البرنامج النووي الإيراني و اثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة (2012م – 2013م)، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية لسنة 2013م. .

53. وكالة الانباء الايرانية : الموقع الإلكتروني http: //ww2 .aran.ar/newsNiew lion 26/0802/68648124043.htm.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Administration Officiels Backgound Briefing on Iran, July 17, 2017.
2. Ali fathollah-Nejad Tramps Withdrawal from the Iran Nuclear Deal and Its Nefarious Consequances 03/10/ 2018, https://thregion.org.
3. Ali Fathollah-Nejad, Germany relation with Iran beyond the nuclear deal : Readjusting Foreign and divlopement Policy « in Froreign Policy and the next German.
4. Amir Ahmadi Arian and Rahman Bouzari, what Sanctions Mean to Iranians, « New York Times, May 29, 2018 http://www.washingtonpost.com/news/global-opinions/wp/2018/05/30/why-trumps-plans-for-regime-change-in-iran-will-have-the-oppisite-effect/
5. Brian Bennet ,White House Has Known for W Weeks About Israels Stoien Iran Documents,The Time, May 2, 2018,accessed on 21/05/2018, http://goo.gl/pgn6W6.
6. Brumo TERTRAIS, Iran : la prochaine guerre, « le cherche midi », Paris, 2007.
7. Bruno Tertais, les limites de la dissuation, fondation pour la recherche strategique-Paris, 22 /1/ 2009, n° 03.

8. C.Ahlstrem, The EU Strategy against Proliferation of Weapons of mass Destruction, in Europe and Iran: Perspectives on non-proliferation, ed S.N. Kile Stockholm INTERNATIONAL peace Research Institue, SIPRI Research report no 21,2005.
9. Ceasing U.S. Participation in the JCPOA and Taking Aditional Action to Counter Iran is Malign Influence and Deny Iran All Paths to a nuclear Weapon, presidentiel memorande, May 8, 2018.
10. Cristiano Lima , « Tramp warns of very servre consequence if Iran restarts nuclear program, Politico,May 9,2018, accessed on 21/5/2018. http://goo.gl/ghzhbl.
11. David M. HALBFINGER, Davide E. Sanger and Ronen Berman, Israel Says Secret Files Detail Irans Nuclear Subterfuge, the New York Times, APRIL 30, 2018,accessed on 21/5/2018. http://goo.gl/cpHacA.
12. enjeux géopolitiques de l'union européenne à l'égard de l'Iran, (recherches et prospectives euro-méditerranéennes), juin 2007, Edition : Fondation Méditerranéenne d'Etudes Stratégiques , www.fmes-france.net.
13. European Union Global Strategy, Shared Vision, Common Action : A Stronger Europe, A Globale Strategy for the European Union Fereign and security policy, June 2016,35
14. H.R.1191 – Iran Nuclear Agreement Review Act of 20151, Congess .GOV ,May 22, 2015, accessed on 21/5/2018. http://goo.gl/P6nul.

15. James A, Bille, Winter 1982, Power and Religion in Revolution Iran, Middel East journal Vol.36,No,1 http://www.jstor.org/stable.

16. James Dobbins and others, coping with a nuclearizing Iran, RAND, national security, Santa Monica, 2011

17. James McAuley and Karen Deyoung, Europeans scramble to save Iran nuclear deal but face new concerns over U.S. sanctions, Collinson.

18. Jen Kirby, « obama slams Trumps misguided decision to withdraw from the Iran nuclear deal » VOX, May 8 , 2018, accessed on 21/5/2018. http://goo.gl/XPZVa2.

19. John Bolton : North Korea has not taken effective steps to denuclearize, interviewed by Nick Schifrin, PBS Newshour,August 6, 2018 http://www.pbs.org/newshour/show/john-bolton-north-korea-has-not-taken-effecive-steps-to-denuclearize.

20. Jonathan Landay, Arshad Mohamed, Warren Strobel, and John Walcott, U.S. launches campaign to erode support for Iran leaders, Reuters, July 21,2018, http://www.reuters.com/articl/us-usa-iran/u-s-launches-campaign-to-erode-support-for-irans-leaders-idUSKBN1KBOUR

21. Joost Hiltermann, Europe dilemma after US withdrawal from Iran nuclear deal video interviw International Politique ,and societyBerlin, : Frendrich Ebert Foundation, July 23,2018

http://www.ips-rnal.eu/video/show/article/show/europes-dilemma-after-us-withdrawal-from-Iran-nuclear-deal-2874

22. Krishnadev Calamur, Trump Rips Up a Decaying and Rotten Deal With Iran, the Atlantic, May, 8,2018, accessed on 21/5/2018, http://goo.gl/6URRkQ.

23. Lieutenant coloel Jimmy D.Davis , Irans Nuclear strategy options and u.s.foreign policy implications, usawe strategy research project u.s.army war college Carlisle barracks pennsly / Vania / 8.mar.

24. Marvin Zonis, « Iran : A Theory of rovolution from the Accounts of the revolution, « Word Politics, July 1983.

25. Nader INTESSAR, avoir affaire au Léviathan : la politique américaine au Moyen- Orient et l'Iran , dans « géostratégiques » N° 10, décembre 2005.

26. Parisa Hafezi, Iran Khaamenei rejects Trump offer of talks, chides government over economy, Reuters, August 13, 2018 http://uk.reuters.com/article/uk-iran-usa/Irans-Khamenei-rejects-trump-offer-of-talks-chides-government-over-economy-idUKKBN1KY14B

27. Rainer Hermann and Majid sattar, Trump geht auf Iran zu : Wieder ein grober Deal ? Tramp approches Iran : Again a grand deal, Frankfurter Allgemeine Zeitung, July 31, 2018 http://www.faz.net/aktuell/politik/trump-praesidentschaft/trump-geht-auf-iran-und-rohani-zu-wieder-ein-gosser-deal-15716824.html

28. Remarks by president Trump on the joint Comprehensive Plan of action, the white House, May 8, 2018, accessed on 21/5/2018, http://goo.gl/u38QcY.

29. See especially, Ervand Abrahamain, Iran between two revolution (princeton, N.J, : Prenceton University Press, 1982 .

30. Senior Administration officiels Hold A Background Brefing Via teleconference on Iran,January 12, 2018 ; Director For Policy Planning Brian Hook A State Departement News Briefing Via teleconference on the JCPOA Joint commitionMetting, March 21,2018.

31. Shahram Chubin, command and control in a nuclear armed Iran, in collaboration with the atomic energy commission, IFRI security studies, proliferation papers, january- february 2013,n° 45.

32. Statement by secretary of state Milke Pompeo at the Heitage Foundation. May 21, 2018.

33. Statement by the President on the Iran Nuclear Deal, the white House, Jannuary 12,2018 accassed on 21/5/2018. http:// goo.gl/nGQhWf.

34. Stephen Collinson, Everything that scraping the Iran deal says about Donald Trump, CNN, May 9,2018, accessed on 21/5/2018, http://goo/gl/mgGFcf.

35. Stephen Zunes , April 2009 Iranian Revolution (1978-1979) the international center on nonviolent conflict (ICNC) , http://nonviolent-conflict.org/iranian-revolution-1977-1979.

36. Steve R. Davide, armed and dangerous why a rational nuclear Iran is an unacceptable risk to Israel, the Begin-Sadat center for strategic studies, mideast secutity and pollicy studies, n° 104, novembre 2013.

37. Suzanne Maloney, the Tramp administrations Plan B on Iran is no plan at all, Order from chaos(blog), Brookings Intitution, May22, 2018, http://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/05/22/the-tramp-administrations-plan-b-on-iran-is-no-plan-at-all/

38. The united states and Iran , science & Diplomacy , march 2013 www.scienced Diplomacy.org/article/2013/united_states_iran.

39. Tramp says Iran will seek frech deal, as looming sanctions weigh on economy, Reuters, July 12, 2018, http://www.reuters.com/article/US-nato-summit-iran/tramp-says-iran-will-seek-fresh-deal-as-looming-sanctions-weigh-on-economy-idUSKBN1K21LY.

40. United Nation Security Council, Resolution 2231, July 20, 2015 http://undocs.org/S/RES/2231/2015.

41. US Department of State, Press Releases : http://www.stateGov/press-releases.

42. W . P.S.Sidhu,The Nuclear Disarmament and non-Proliferation Regime, in Security Studies : An Introduction ed,P.D.Williams(New York : Routledge, 2012).

43. Yaakov Lappinj, A Faillure at State-Buiting, Hamas Sticks to Military Buidup in Gaza, BESA Center Perspectives Paper No.902, July 23, 2018 : http:// besacenter. Org.

الملاحق

الملحق 1

NPT

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

اقتُحت المعاهدة العالمية حول عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) للتوقيع في كلٍّ من لندن وموسكو وواشنطن في 1 تموز/يوليو عام 1968. ودخلت حيّز التنفيذ في 5 آذار/مارس عام 1970. والحكومات المودعة لديها هذه المعاهدة هي حكومات روسيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي كانون الثاني/يناير عام 2005 أصبح عدد أعضاء المعاهدة (NPT) 189 دولة. وفيما يلي نص المعاهدة.

إن الدول التي عقدت هذه المعاهدة، والمشار إليها فيما يلي بتعبير "أطراف المعاهدة"،

إذ تشعر بعين الاعتبار ما يمكن أن يحل بالبشرية قاطبة من دمار جرّاء حرب نووية وما يترتب على ذلك من حاجة لبذل جميع الجهود لتفادي خطر مثل هذه الحرب، ولاتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أمن الشعوب،

وإذ تعتقد أن انتشار الأسلحة النووية سيؤدي إلى تزايد كبير في خطر نشوب حرب نووية،

واستنادًا لقرارات الهيئة العامة للأمم المتحدة الداعية إلى عقد اتفاق حول منع انتشار الأسلحة النووية،

وإذ تتعهد بالتعاون في تسهيل تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية على الأنشطة النووية السلمية،

وإذ تعبّر عن دعمها للبحث والتطوير والجهود الأخرى الرامية إلى مزيد من التطبيقات ضمن إطار منظومة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، ومبدأ ضمان الانتقال الفعّال لتدفق المواد المصدرية والمواد الانشطارية الخاصة عن طريق استخدام المعدات والتقنيات الأخرى في مواقع استراتيجية معينة،

وإذ تؤكد المبدأ القاضي بأن تكون فوائد التطبيقات السلمية للتقانة النووية، بما في ذلك أية منتجات فرعية يمكن أن تشتقّها الدول المالكة للأسلحة النووية من تطوير أجهزة تفجير نووية، متاحة للأغراض السلمية لجميع أطراف المعاهدة سواء أكانت دولاً مالكة أم غير مالكة للسلاح النووي،

واقتناعاً منها بأنه تطبيقاً لهذا المبدأ يحق لجميع أطراف المعاهدة المشاركة في أكمل تبادل ممكن للمعلومات العلمية من أجل المساهمة، فرادى أو بالتعاون مع دول أخرى، في مزيد من تطوير تطبيقات الطاقة الذرّية للأغراض السلمية،

وإذ تعلن نيتها في تحقيق وقف سباق التسلّح النووي في أبكر وقت ممكن واتخاذ الإجراءات الفعّالة نحو نزع السلاح النووي،

وإذ تحثّ على تعاون كلّ الدول لبلوغ هذا الهدف،

وإذ تُذكّر بالتصميم الذي عبّرت عنه أطراف معاهدة عام 1963 حول حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء، في مقدمة المعاهدة للسعي إلى إيقاف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في كل زمان وإلى مواصلة المفاوضات لهذه الغاية،

الدول غير المالكة للأسلحة النووية

إثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
أوزبكستان
أذربيجان
أستراليا
إسبانيا
أفغانستان
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إمارة أندورة
أنتيغوا وبربودة
أندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيرلندا
أيسلندا
إيطاليا
البحرين
البرازيل
بربادوس
بروني/دار السلام
بلجيكا
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنن
البهاما

بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
البوسنة والهرسك
بولندا
بيلاروس
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
توفالو
توغو
تونغا
تونس
تيمور الشرقية
جامايكا
الجزائر
جزر مارشال
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية التشيك
جمهورية الدومينيكان
الجمهورية اليمنية
جمهورية إيران الإسلامية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية مالي
جمهورية مقدونيا
جورجيا
جيبوتي
الدانمارك
دولة الفاتيكان
روسيا
زامبيا
زمبابوي
ساحل العاج
ساموا الغربية

وإذ ترغب في مزيد من تخفيف حدة التوتر الدولي، وفي تقوية الثقة بين الدول بغرض تسهيل التوقف عن صناعة الأسلحة النووية واجتثاث جميع مخزوناتها الراهنة وإزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية، وكذلك وسائل إيصالها طبقاً لمعاهدة حول نزع تسلّح كامل وشامل يخضع لرقابة دولية فعّالة وصارمة،

وإذ تُذكّر بشأنه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يجب على الدول الامتناع عن التهديد في علاقاتها الدولية أو استخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو ضد الاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية طريقة أخرى لا تنسجم مع أهداف الأمم المتحدة، وبأن إقامة وصون السّلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما يجب تعزيزه بأقل صرف ممكن لموارد العالم الاقتصادية والبشرية صوب التسلّح،

قد اتفقت على ما يلي:

المادة I:

تعهّد كلّ دولة طرف في المعاهدة تملك أسلحة نووية بألاّ تنقل لأية جهة مستلمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أي نوع من الأسلحة النووية أو أية أجهزة نووية متفجرة أو أجهزة تحكّم بمثل هذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة، وألاّ تساعد بأية طريقة من الطرق، أو تشجع أو تحرّض أية دولة غير مالكة لأسلحة نووية على صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة أو أجهزة التحكّم بمثل هذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة، أو حيازتها.

المادة II:

تتعهّد كلّ دولة طرف في المعاهدة غير مالكة للسلاح النووي بألاّ تستلم أي منقول من أي ناقل كان من الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة أو أجهزة التحكّم بمثل هذه الأسلحة أو الأجهزة للتفجرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وألا تصنع أو تحوز أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى، وألا تسعى للحصول على أية مساعدة في صنع أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أخرى.

المادة III:

- تتعهّد كلّ دولة طرف في المعاهدة غير مالكة للسلاح النووي بأن تقبل ضمانات تتعهّد في اتفاق للتفاوض والإبرام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية طبقاً للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية ولمنظومة ضمانات الوكالة بقصد التأكد من تنفيذ الالتزامات التي توجبها هذه المعاهدة مع النظر إلى منع صرف الطاقة النووية عن الاستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو أية أجهزة نووية متفجرة أخرى. أما إجراءات الضمانات التي تتطلبها هذه المادة فسوف تطبّق على المواد المصدرية أو المواد الخاصة القابلة للانشطار سواء أكانت تنتج أو تعالج أو تستخدم في أية منشأة نووية رئيسة أم كانت خارج مثل هذه المنشأة. إن الضمانات التي تتطلبها هذه المادة سوف تطبّق على جميع المواد المصدرية أو المواد الخاصة القابلة للانشطار في جميع الأنشطة النووية السلمية داخل أراضي الدولة أو تحت سيطرتها أو تجري تحت مراقبتها في أي مكان كان.
- تتعهّد كلّ دولة طرف في المعاهدة بألاّ تقدّم: (أ) مواد مصدرية أو مواد خاصة قابلة للانشطار أو (ب) تجهيزات أو مواد مُصمّمة خصيصاً أو محضّرة لمعالجة المواد الخاصة القابلة للانشطار أو استخدامها أو إنتاجها، إلى أي دولة غير مالكة للأسلحة النووية بقصد الاستخدام في الأغراض السلمية، ما لم تكن المادة المصدرية أو المادة القابلة للانشطار خاضعة للضمانات المطلوبة في هذه المادة.
- تعدّ الضمانات المطلوبة في هذه المادة على نحو يضمن الاستجابة للمادة IV من هذه المعاهدة، ويتجنب عرقلة التنمية أو التطور الفني للأطراف أو التعاون الدولي في مجال الأنشطة النووية السلمية، بما في ذلك التبادل الدولي للمواد النووية وتجهيزات المعالجة واستخدام المواد النووية أو إنتاجها للأغراض السلمية بما يتفق مع أهداف هذه المادة ومبدأ الضمانات الموضّح في مقدمة المعاهدة.
- سوف تعقد الدول الأطراف غير المالكة للأسلحة النووية في هذه المعاهدة اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرّية للوفاء بمتطلبات هذه المادة إما منفردة

أو بالاشتراك مع دول أخرى طبقاً للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرّية. ويبدأ التفاوض على مثل هذه الاتفاقات في غضون 180 يوماً من بداية دخول هذه المعاهدة حيّز التنفيذ. أما بالنسبة للدول التي تودع صكوك تصديقها للمعاهدة أو موافقتها عليها بعد فترة الـ 180 يوماً، فإن التفاوض على مثل هذه الاتفاقات سوف يبدأ في موعد لا يتعدى تاريخ الإيداع. وتدخل هذه الاتفاقات حيّز التنفيذ في مدة أقصاها ثمانية عشر شهراً من تاريخ بدء المفاوضات.

****
المادة V:

- لا يمكن تفسير أي شيء في هذه المعاهدة على أنه يؤثر في الحق غير القابل للتصرّف لجميع أطراف المعاهدة بتطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز وطبقاً للمادتين I و II من هذه المعاهدة.

- تتعهّد جميع أطراف المعاهدة بأن تقدم التسهيلات، مع حقّها في المشاركة إلى أقصى حد ممكن في تبادل التجهيزات والمواد والمعلومات العلمية والتقانية لغرض الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وكذلك سوف تتعاون أطراف المعاهدة التي هي في وضع يمكنها من فعل ذلك في المساهمة منفردة أو مجتمعة مع الدول الأخرى أو مع المنظمات الدولية لتطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولا سيما في أراضي الدول الأطراف في المعاهدة غير المالكة للأسلحة النووية، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات المناطق النامية في العالم.

****
المادة VI:

يتعهّد كلّ طرف في المعاهدة باتخاذ التدابير المناسبة لضمان أن تتاح، وفقاً لهذه المعاهدة وتحت رقابة دولية مناسبة من خلال إجراءات دولية ملائمة، الفوائد المحتملة لأية تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية أمام الأطراف في المعاهدة غير المالكة للأسلحة النووية على أساس لا تمييزي، وأن تكون تكلفة هذه النشاطات التفجيرية بالنسبة لهؤلاء الأطراف أخفض ما يمكن مع استبعاد أية تكلفة تتعلق بالبحث والتطوير. وسيكون بمقدور الدول الأطراف غير المالكة للأسلحة النووية في هذه المعاهدة الحصول على مثل هذه الفوائد بموجب اتفاق أو اتفاقات دولية خاصة. من خلال هيئة دولية مناسبة تمثل فيها الدول غير المالكة للأسلحة النووية تمثيلاً ملائماً. وتبدأ المفاوضات حول هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن بعد دخول المعاهدة حيّز التنفيذ. ويمكن كذلك للدول الأطراف في هذه المعاهدة غير المالكة للأسلحة النووية التي ترغب في ذلك أن تحصل على مثل هذه الفوائد بموجب اتفاقات ثنائية.

****
المادة VII:

يتعهد كل طرف في المعاهدة بأن يجري مفاوضات بحسن نية لاتخاذ إجراءات فعّالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكّر وبنزع السلاح النووي وبعقد معاهدة حول نزع كامل وعامّ للسلاح تحت رقابة دولية صارمة وفعّالة.

****
المادة VII:

لا شيء في هذه المعاهدة يؤثر في حق أية مجموعة من الدول في عقد معاهدات إقليمية للتأكد من الغياب الكامل للأسلحة النووية في أراضيها.

****
المادة VIII:

- يمكن لأي طرف في المعاهدة أن يقترح تعديلات على هذه المعاهدة. وينبغي أن يقدّم نص أي تعديل مقترح إلى حكومات إيداع المعاهدة التي تتولّى توزيعه على جميع أطراف المعاهدة. ومن ثم، إذا كان طلب التعديل مقدماً من ثلث أطراف المعاهدة أو أكثر، تعقد حكومات الإيداع اجتماعاً تدعو إليه كل أطراف المعاهدة للنظر في مثل هذا التعديل.

- يجب أن يصادق على أي تعديل لهذه المعاهدة أكثرية أصوات جميع أطراف المعاهدة، بما في ذلك أصوات الدول الأطراف المالكة للأسلحة النووية في المعاهدة وكل الأطراف الأخرى التي تكون، بتاريخ توزيع التعديل، أعضاء في مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرّية. وسيدخل التعديل حيّز التنفيذ بالنسبة لكل طرف يودع صك تصديقه على

السلفادور
العراق
غابون
غامبيا
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غينيا
غينيا - بيساو
غينيا الإستوائية
فانواتو
فنزويلا
فيتنا
فيتنام
فيجي
قبرص
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوبا
الكويت
كيريباتي
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبورغ
ليبيريا
ليتوانيا
ليختنشتاين
ليسوتو
مالطة
ماليزيا
مدغشقر

مصر
المكسيك
ماليزي
مليبيا
موريتانيا
موريشيوس
النمسا
مليبيني
متنماريا
هندوراس
ولايات ميكرونيزيا الموحدة
اليابان
اليونان

الدول المالكة للأسلحة النووية

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
الاتحاد الروسي
الصين
فرنسا

المصدر: إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

ملاحظات:

1- تم تعديل المادة XIV إلى النحو المنصوص عليه في المادة 2 من البروتوكول الخاص بتعديل المادة XIV من معاهدة 1963 لحظر التجارب النووية.

2- انضمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى المعاهدة بتاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1969. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر 1990، أعلنت حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية أنها ستنضم إلى المعاهدة كجزء من جمهورية ألمانيا الاتحادية، وهو ما حدث بالفعل في 1 كانون الثاني/يناير 1991.

3- انسحبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المعاهدة NPT بدءاً من 11 كانون الثاني/يناير عام 2003. وفي 10 شباط/فبراير 2005، أعلنت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها تملك سلاحاً نووياً. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2006، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية تحت الأرض. وفي 12 شباط/فبراير 2013، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية تحت الأرض أخرى.

4- انسحبت جمهورية إيران الإسلامية من المعاهدة NPT في 3 تموز/يوليو 2012، بعد أن أعلنت في 7 كانون الثاني/يناير 2010 أنها تملك تكنولوجيا نووية.

5- انسحبت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من المعاهدة NPT في 10 كانون الثاني/يناير 2003. وفي 10 شباط/فبراير 2005، أعلنت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أنها تملك سلاحاً نووياً. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2006، أجرت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تجربة نووية تحت الأرض. وفي 12 شباط/فبراير 2013، أجرت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تجربة نووية تحت الأرض أخرى.

6- انسحبت جمهورية إيران الإسلامية من المعاهدة NPT في 3 تموز/يوليو 2012، بعد أن أعلنت في 7 كانون الثاني/يناير 2010 أنها تملك تكنولوجيا نووية. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2006، أجرت جمهورية إيران الإسلامية تجربة نووية تحت الأرض. وفي 12 شباط/فبراير 2013، أجرت جمهورية إيران الإسلامية تجربة نووية تحت الأرض أخرى.

7- انسحبت من بين الدول الموقعة على المعاهدة NPT في 10 كانون الثاني/يناير عام 2003، وأعلنت في 10 شباط/فبراير 2005 أنها تملك تكنولوجيا نووية. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2006، أجرت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تجربة نووية تحت الأرض. وفي 12 شباط/فبراير 2013، أجرت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تجربة نووية تحت الأرض أخرى.

المصدر: إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

هذا التعديل، حال إيداع مثل صكوك التصديق هذه من قبل غالبية جميع الأطراف، بما في ذلك وثائق تصديق جميع الدول الأطراف المالكة للأسلحة النووية في المعاهدة وجميع الأطراف الأخرى التي تكون، بتاريخ توزيع التعديل، أعضاء في مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعد ذلك يدخل التعديل حيِّز النفاذ بالنسبة لأي طرف آخر حال إيداع وثيقة تصديقه على التعديل.

- وبعد مضي خمس سنوات على دخول هذه المعاهدة حيِّز النفاذ، يُعقد في جنيف بسويسرا مؤتمر لأطراف المعاهدة من أجل مراجعة سير هذه المعاهدة بغية التأكد من أن الأهداف المذكورة في مقدمة المعاهدة وشروطها آخذة بالتحقّق.

وخلال فواصل زمنية مدتها خمس سنوات بعد ذلك، يمكن لأغلبية أطراف المعاهدة أن يظفروا، عبر تقديم اقتراح لهذا الغرض إلى دول الإيداع، بعقد مؤتمرات إضافية لنفس الغرض المتعلق بمراجعة سير المعاهدة.

****

المادة IX:

- تُفتح هذه المعاهدة أمام جميع الدول للتوقيع عليها. ويجوز لأي دولة لم توقع على المعاهدة قبل دخولها حيِّز النفاذ طبقاً للفقرة 3 من هذه المادة أن تنضم إليها في أي وقت.
- ستعرض هذه المعاهدة للتصديق عليها من قبل الدول الموقعة. وسوف تودع صكوك التصديق عليها وصكوك الانضمام إليها لدى حكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وكذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تُلقَّب، بموجب هذا النص باسم حكومات الإيداع.
- سوف تدخل هذه الاتفاقية حيِّز النفاذ بعد تصديقها من الدول والحكومات التي سُمِّيت جهات إيداع لهذه المعاهدة، وأربعين دولة أخرى موقعة على هذه المعاهدة وإيداعها صكوك تصديقها. ولأغراض هذه المعاهدة، فإن الدولة المالكة للأسلحة النووية هي تلك الدولة التي صنّعت وفجّرت سلاحاً نووياً أو نبيطة تفجيرية نووية أخرى قبل 1 كانون الثاني/يناير من عام 1967.
- أما الدول التي تودع صكوك تصديقها أو انضمامها لاحقاً لدخول هذه المعاهدة حيِّز النفاذ، فسوف تدخل حيِّز النفاذ بتاريخ إيداع صكوك تصديقها أو انضمامها.
- سوف تقوم الحكومات المودعة بتبليغ جميع الدول الموقّعة والمنضمّة على الفور عن تاريخ إيداع كل صك تصديق أو انضمام، وعن تاريخ دخول هذه المعاهدة حيِّز النفاذ، وتاريخ استلام صكوك طلبات لعقد مؤتمر أو أية ملاحظات أخرى.
- سوف تسجل حكومات الإيداع هذه المعاهدة طبقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

****

المادة X:

- سوف يكون لكل طرف، في ممارسته لسيادته الوطنية، حق الانسحاب من المعاهدة إذا قرّر أن ثمّة أحداثاً استثنائية ذات علاقة بموضوع هذه المعاهدة، قد أضرّت بمصالح بلده العليا. وسوف يقدم مذكرة بهذا الانسحاب إلى جميع الأطراف الأخرى في المعاهدة وإلى مجلس الأمن قبل ثلاثة أشهر من الانسحاب.

ويتبغي أن تتضمن هذه المذكرة بياناً بالأحداث الاستثنائية التي يعتبرها مضرّة بمصالحه العليا.

- وبعد مضي خمس وعشرين سنة على دخول المعاهدة حيِّز النفاذ، سوف يعقد مؤتمر لإقرار ما إذا كان سريان المعاهدة سيتواصل إلى ما لانهاية أو أنه سيتمدّد لمدة أو لمدد إضافية محددة. وسوف يتخذ هذا القرار بأغلبية أطراف المعاهدة.

****

المادة XI:

هذه المعاهدة، بنصوصها الإنكليزية والروسية والفرنسية والإسبانية والصينية المتساوية في الاعتماد، سوف تودع في أرشيف حكومات الإيداع. وسوف ترسل حكومات الإيداع نسخاً مصدقة حسب الأصول إلى حكومات الدول الموقعة والدول المنضمّة.

الملحق 2: جدول يوضح دور الوقود النووي الايراني

البيان	المنشأة أو الموقع	ملاحظات
مناجم اليورانيوم	صفند	تم إكتشافه عام 1985، ينتج ما بين 100-200 طن سنويا
معمل معالجة خام اليورانيوم	مصنع أردكان	
معمل إنتاج الكعك الأصفر	صفند	
معمل تحويل اليورانيوم	أصفهان، طهران، دارفورين، كاليه، آراك، جامعة الشريف	
معمل صناعة الوقود	أصفهان، طهران، بوشهر	
معمل إنتاج المعدن المبطن لأنابيب الوقود	مجمع السابع من تير الصناعي، مركز فرايند التقني، كلايه	ينتج الوسادة الأسطوانية الرفيعة المصنعة من فولاذ الأراغين، يجري إختبارات على قطع أجهزة الطرد المركزي ومكوناته يجري إختبارات على قطع أجهزة الطرد المركزي ومكوناته

الملحق 3: جدول يوضح أهم المفاعلات النووية

	المفاعلات	برامج المفاعلات الإيرانية
1	بوشهر	- تبلغ قوته 1000 ميغاواط - يعمل بالماء الخفيف - يستخدم اليورانيوم المخصب المستورد من روسيا بعد أن وصلت الدفعات الثماني التي كان متفق عليها مع موسكو، كوقود لتوليد الكهرباء
2	ناتنز	-يعد المنشأة الرئيسية لتخصيب الورانيوم -بدأ التخصيب فيه عام 2006 - يحتوي على ما يقارب 4600 جهاز طرد مركزي تغذى باليورانيوم إضافة نحو 3700 جرى تثبيتها
3	أصفهان	-أول مصنع لإنتاج الوقود النووي -ينقي خام اليورانيوم (الكعكة الصفراء) من الشوائب من أجل تحويله كيميائيا إلى غاز (سداسي فلوريد اليورانيوم) -تبلغ طاقة المصنع 10 أطنان من الوقود النووي لمفاعل المياه الثقيلة و 30 طنا من الوقود النووي كأحد أقصلى المفاعلات التي تعمل بالمياه الخفيفة المضغوطة
4	آراك	تبلغ قوته 40 ميغاواط تقول طهران أن التخصيب في المفاعل سيستخدم لإنتاج مواد مشعة للإستخدامات الطبية و الصناعية السلمية، لكن مراقبين دوليين يرون أنه يتناسب مع إنتاج البلوتونيوم المنصب الذي يدخل في صنع الأسلحة
5	مغاعلات غير مؤكدة	1 تردد المعارضة الإيرانية في الخارج وجود مفاعلات أخرى سرية يصل عددها إلى أكثر من 70 مفاعلا من بينها: - مفاعل طهران البحثي - مفاعل فورد و يتسع لنحو 3000 جهاز طرد مركزي - مصنع أرداكان، حيث ينقى اليورانيوم الخام ليصبح مركزا بإمكان هذا المصنع إنتاج 60 إلى à7 طن من اليورانيوم سنويا.

المصدر : عبد الله فالح المطيري ، أمن الخليج و التحدي النووي الإيراني ، رسالة ماجستر في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011 ، ص 60

الملحق 4: الصواريخ الباليستية الايرانية

الإسم	المدى (كلم)	مقدار الشحنة المتفجرة (كلغ)	نوع الوقود	المصدر	ملاحظات
شهاب 1	300	860/770	سائل	ليبيا و كوريا الشمالية	في الخدمة منذ 1987
شهاب 2	500	700	سائل	كوريا الشمالية	1990
شهاب 3	1300	750	سائل	روسيا و كوريا الشمالية	دخل في الخدمة منذ 2003، و هناك ثلاث نماذج منه B-C-D تعمل بالوقود الصلب و في الأغلب جرى إستخدامه كصاروخ حامل ذي مرحلتين تحت إسم سطير 2 الذي نقل أول قمر صناعي أميد
شهاب 4	2800/3000	1000	صلب على مرحلتين	مشتق من الصاروخ الروسي ساندال	تم تجميده في أكتوبر 2003
سجيل	1200	650	صلب	إيراني	تم تجربته عام 2008
عاشورا	2500	1100	صلب	إيراني	في إطار البحث و التطوير
سجيل 2	2000/2500	1000	صلب على مرحلتين	إيراني	تم تجربته عام 2006
BM 25	3000			كوريا الشمالية	في إطار البحث و التطوير
قدر 1	1800	750	صلب	إيراني	نسخة متطورة من شهاب 3 ، تم الكشف عنه عام 2009

المصدر: العلاقات الأمريكية الايرانية–الملف النووي الايراني– مذكرة تخرّج لنيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية جامعة تيزي وزو 2015.

الملحق 5: مضيق هرمز

الملحق 6: أهم المنشات النووية الايرانية ومدى قربها من دول الخليج

الفهرس

الفهرس

I. **الملخص**

II. **الخطة**

III. **فهرس الموضوعات**

مقدمة	
الاطار العام لاشكالية الموضوع	
1-التعريف بالموضوع	أ
2-الاطار الزماني و المكاني للموضوع	أ
3-أهمية الموضوع	ب
4-أسباب اختيار الموضوع	ب
5-إشكالية الموضوع	ت
6-فرضيات الموضوع	ت
7-الأسئلة الفرعية	ث
8-الإطار النظري للموضوع	ث
9-منهج الموضوع	ج
10- مفاهيم الموضوع	ج
11- الدراسات السابقة	خ
12- صعوبات الموضوع	د
13- هيكلة الموضوع	د
الفصل الأول: البرنامج النووي الايراني بين الدوافع الايرانية والمواقف الدولية	9
مقدمة الفصل	11
المبحث الأول: نشأة وتطور البرنامج النووي الايراني وانكشافه الدولي	11
المطلب الأول: التشأة والتطور	26

المطلب الثاني: الدوافع الايرانية النووية وأهدافها	39
المبحث الثاني: انكشاف البرنامج النووي الايراني والمواقف الدولية منه	39
المطلب الأول: انكشاف البرنامج النووي الايراني	49
المطلب الثاني: المواقف الدولية من البرنامج النووي الايراني	62
خلاصة	59
الفصل الثاني: تدويل البرنامج النووي الايراني وتداعياته على العلاقات الأمريكية	65
مقدمة الفصل	66
المبحث الأول: موقع البرنامج النووي الايراني من العلاقات الأوروأمريكية	66
المطلب الأول: المقاربة الأوربية لحل مشكلة الملف النووي الايراني	72
المطلب الثاني: الهواجس الأمريكية وخيارات الاتفاق	98
المبحث الثاني: الاتفاق النووي وتأثيره على مسار العلاقات الأوروأمريكية	98
المطلب الأول: الاتفاق النووي نتاج توافق أوروبي أمريكي	
المطلب الثاني: تصدع العلاقات الأوروأمريكية بعد انسحاب أمريكا الاتفاق النووي الايراني .	108
خلاصة	
الفصل الثالث: انعكاسات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي على العلاقات الأوروبية-الأمريكية	110
مقدمة الفصل	110
المبحث الأول: الدوافع الأمريكية للانسحاب وخيارات أوروبا	111
المطلب الأول: الدوافع الأمريكية وأبعادها	119
المطلب الثاني: الموقف الأوروبي والخيارات المتاحة	128
المبحث الثاني: تأثيرات الانسحاب الأمريكي على العلاقات الأوروأمريكية	128
المطلب الأول: التاثيرات السياسية والأمنية	131
المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية و باقي الملفات الحساسة	142
المطلب الثالث: مستقبل العلاقات الأوروبية-الأمريكية في ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي ,	147

خلاصة	
خاتمة	
قائمة المراجع	
الملاحق	
الفهرس	

IV. فهرس الأشكال

الشكل1: هرم "ماسلو" يقابله توظيف "كولن كراي" وفق وجود الطاقة النووية	33
الشكل2: الخريطة تمثل جمهورية ايران الاسلامية	64
الشكل3: خريطة تمثل مراكز انتاج واطلاق الصواريخ الايرانية	69
الشكل4: يمثل صادرات النفط الخام الايراني	116
الشكل5: يوضح الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الايران 2012-2017	126
الشكل6: يمثل خريطة توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الحجم ونسب النمو على دول آسيا في عام 2017	127
الشكل7: يمثل معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الايراني خلال الأعوام(2015-2019)	131